مبادئ علم الاقتصاد

تأليف

الدكتور

العشرى حسين درويش

استاذ الاقتصاد

ورئيس جامعة طنطا السابق

الدكتور

محمد ناظم حنفي

استاذ الاقتصاد

وعميد كلية التجارة - جامعة طنطا

الدكتور

صلاح زين الدين

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية الحقوق - جامعة طنطا

الإهداء

إلى أبنائنا

دارسي الإقتصاد

تقديم الكتاب

أصبحت دراسة علم الاقتصاد ضرورية ، ليس فقط للطالب الجامعى، وإنما أيضا لرجال الإدارة والتجارة والصناعة، والمعرفة الاقتصادية يحتاجها اليوم المتخصص وغير المتخصص. لماذا ؟ لأن الاقتصاد هو العامل الحاكم في التغييرات السريعة المتلاحقة والعنيفة التى تعاصرها البشرية مع بداية تشكيل نظام عالمى جديد. وفهم هذه التغييرات يستلزم فهم مبادئ الاقتصاد . وذلك مايستهدفه هذا الكتاب.

لقد مرت البشرية بثلاث موجات حضارية هي باختصار الموجة الأولى أو الحضارة الزراعية، والموجة الثانية أو الحضارية الصناعية، ثم الموجة الثالثة أو حضارة المعلومات. فنحن نعيش في مرحلة الانتقال الى عصر المعلومات. ماذا عن الماضي والحاضر والمستقبل؟ وكيف يساعدنا علم الاقتصاد علي فهم هذه التغييرات؟

عندما أكتشف الانسان الزراعة وعرف الاستقرار فى البداية على ضفاف الأنهار في مصر وبلاد الرافدين والصين، شملت هذه المرحلة التاريخية أيضاً حضارات الرومان والأغريق التى قامت علي النظام العبودى، وتطورت أدوات العمل وانتشر استخدام المعادن، وظهرت أول دولة مركزية في التاريخ في مصر . واكتملت الموجة الحضارية الأولى مع انهيار الأمبراطورية الرومانية وقام بعدها نظام الإقطاع الأوربى، الذى تميز بظهور طبقة النبلاء وظهور إقتصاد الإكتفاء الذاتى المغلق. والموجة الحضارية الثانية أو عصر الصناعة بدأ مع الثورة الصناعية في انجلترا فى القرن الثامن عشر، وتميز بإكتشاف الطاقة البخارية، وقيام المشروع الصناعى الكبير واتساع

الأسواق، لينشأ لأول مرة في التاريخ الأقتصاد الدولي. وفى هذا العصر نشأ علم الإقتصاد الحديث علي أيدى مفكري المدرسة الكلاسيكية في انجلترا و أبرزهم آدم سميث الملقب بأبى علم الإقتصاد ودافيد ريكاردو. وأصبح الإنسان يعتمد علي أنواع متعددة من الطاقة المحركة بدلا من اعتماده على قوته العضلية فى العصور السابقة. وقامت النظم السياسية والاقتصادية علي مبادئ الحرية. نحن الآن نعيش نهاية عصر الصناعة أو مجتمع ما بعد الصناعة، حضارة المعلومات والكمبيوتر والاتصالات. هذه الحضارة الجديدة تتميز بهياكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية أكثر أبداعا ومرونة، وأصبحت المعرفة والمعلومات الركيزة الأولي لرفع مستوى المعيشة. وأصبح هناك مايسمى إقتصاد المعلومات.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه شروحا مبسطة لمبادئ علم الاقتصاد الذي تعددت تعريفاته ووظائفه في كل مرحلة تاريخية، ولاغنى عنه لفهم الحاضر والمستقبل. يتناول الجزء الأول طبيعة علم الإقتصاد كعلم اجتماعى وتعريفاته، والمشكلة الإقتصادية وعناصرها ثم النظم والمذاهب الإقتصادية . والجزء الثانى يتناول النظرية الإقتصادية أو التحليل الأقتصادي الجزئى . والجزء الثالث يتناول التحليل الإقتصادى الكلى.

وقد راعى المؤلفون تبسيط المفاهيم الأساسية للمبتدئين في دراسة علم الاقتصاد دون الاخلال بالجوهر، نأمل بذلك أن نوفق فى تقديم مفتاح المعرفة الاقتصادية للمبتدئين، للمتخصصين وغير المتخصصين ، من أجل فهم القضايا الإقتصادية المعاصرة والتعمق فيها.

المؤلفون

مدينة نصر – سبتمبر ١٩٩٤

مبادئ علم الاقتصاد

الجزء الأول

طبيعة علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

الدكتور

صلاح زين الدين

استاذ الاقتصاد المساعد

كلية الحقوق - جامعة طنطا

الباب الأول

طبيعة علم الاقتصاد

الفصل الأول : الاقتصاد علم اجتماعى

الفصل الثانى : التبادل ودورة الدخل القومى

الفصل الثالث : مناهج البحث فى علم الاقتصاد

الفصل الأول

الاقتصاد علم اجتماعى

مقدمــــة :

الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية، وقد تعددت تعريفاته، فمنذ ان أطلق عليه آدم سميث Smith علم الثروة، تطورت طرق البحث فى هذا العلم الهام وتفرعت ايضا تعريفاته، فيعرف ايضا بانه علم الندرة، أو علم الحاجات، ويحسن للمبتدئين فى علم الاقتصاد أن يهتموا بالاضافة فهم الى تعريفاته ان يتعرفوا ايضا على الموضوعات التى يتناولها هذا العلم وتقسيماته.

فى هذا الفصل نستعرض تعريفات علم الاقتصاد المتعددة، سعيا للاقتراب من تعريف يتضمن طبيعة علم الاقتصاد كعلم اجتماعى يهتم بالنشاط الانسانى من أجل علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى تعدد حاجات الانسان والندرة النسبية للموارد. ثم نتناول تقسيمات علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى، فنجد أن للاقتصاد علاقة وثيقة بالعلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم القانون وعلم السياسة ، والاحصاء والمنطق وعلم التاريخ والفلسفة ... الخ.

أولا - تعريف علم الاقتصاد وطبيعته :

يلعب الاقتصاد دورا هاما فى حياتنا، فهو يعالج بشكل مباشر الطريقة التى نكسب بها دخولنا وكيف ننفق أموالنا، ويدخل فى نطاقه قراراتنا على المستوى الجزئى فيما يتعلق بالعمل والانتاج والاستهلاك، وكلها قرارات تبنى على اعتبارات اقتصادية.

ونحن نتأثر ايضا بالاقتصاد على المستوى الكلى بطريق غير مباشر فالسياسة المالية المبنية على تحليل اقتصادى دقيق تؤثر على مستوى التشغيل والانتاج، والسياسة النقدية تؤثر على مستوى الاسعار الذى يحدد القوة الشرائية للعملة ومستوى المعيشة.

علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعى الذى يعالج نشاط الانسان فى سعية لتكوين الثروة.

.**علم الاقتصاد** يشكل أحد العلوم الاجتماعية ويهتم بظواهر الحياة الاقتصادية.

وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى يتوقف على النظام العلمى الذى يتبعه الباحث، فمن الممكن تقسيم العلوم الى علوم اجتماعية وعلوم طبيعية، والى علوم بحته وعلوم تطبيقية، أو علوم واقعية وعلوم شكلية، ويقصد بالعلوم الواقعية تلك العلوم التى تكسبنا معرفة عن الواقع المحيط بنا مثل علوم الطبيعة والاجتماع والتاريخ ... الخ، أما العلوم الشكلية فهى تمدنا بطرق البحث والتفكير التى تساعدنا العلوم الواقعية فى اكتساب المعرفة، مثال ذلك علوم المنطق والرياضيات والاحصاء...الخ. فهى علوم مساعدة، وعلم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية مثل علوم السياسة والاجتماع، حيث موضوعها جميعا دراسة الواقع الاجتماعى.

وعندما نقول ان موضوع علم الاقتصاد هو دراسة الظواهر فى الحياة الاقتصادية للمجتمع، يكون قولنا مجرداً وغير محدد تماما، لذلك توجد محاولات تستهدف صياغة الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد.

وتوجد طريقتان لتحديد الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد، فيمكن اولا عن طريق تعريف الموضوعات التى يهتم بها علم الاقتصاد، وثانيا عن طريق وصف وشرح وتحليل هذه الموضوعات(١).

لنستعرض أولا امثلة لتعريفات علم الاقتصاد : ولنبدأ بما قاله آدم سميث أبو علم الاقتصاد، ولو رجعنا الى الادبيات الاقتصادية نجد الاقتصادى الانجليزى آدم سميث Adam Smith فى كتابه (دراسة فى طبيعة واسباب ثروة الامم)، المنشور عام ١٧٧٦ حيث يقول ان علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذى يهتم بدراسة الوسائل التى يمكن أن تزيد ثروة الامم. وهكذا كانت الثروة ووسائل زيادتها هى موضوع دراسة علم الاقتصاد.

وهناك تعريف لعلم الاقتصاد أورده الفريد مارشال Marshal فى كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام ١٨٩٠، حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه دراسة للانسان فى أعماله التجارية اليومية، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الانسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعى والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل وهذا التعريف قد انتقل من مجال دراسة الثروة والانتاج الى

---

(١) Artur Woll : Allgemeine Volkswirtschaftslehre, München 1971, S.30.

دكتور عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد، القاهرة، ١٩٨١، ص ٤٢٠

دراسة الدخل والتوزيع.

بينما يعرف نيفين Nevin علم الاقتصاد بأنه علم اجتماعى يهتم بالنشاط البشرى.

هذه التعريفات يشوبها القصور، فهى قد تكون اما ذات مفهوم ضيق أو واسع المدي، كما أن هناك تعريفات متسعة المعانى لعلم الاقتصاد دون ان توضح للمبتدئ مضمون علم الاقتصاد وماذا يقصد به. مثال ذلك تعريف سامولسون Samuelson لعلم الاقتصاد بأنه دراسة لكيفية اختيار الافراد والمجتمع لغاياتهم وتحقيقها باستخدام النقود أو بدونها، من أجل تشغيل الموارد الانتاجية النادرة التى تتميز باستخدامات بديلة، ولانتاج سلع مختلفة وتوزيعها من أجل الاستهلاك فى الحاضر أو المستقبل على مختلف الافراد والجماعات فى المجتمع.

وأكثر التعريفات المتداولة لعلم الاقتصاد في وقتنا الحالى هو ذلك التعريف الذى ذكره الاقتصادى ليونيل روبنز Robins ويقول "ان علم الاقتصاد يعنى بدراسة النشاط الانسانى فى سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة. ويعتبر هذا التعريف أكثرهم انتشارا لأنه يظهر بوضوح ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية.

ان هذا التعريف الأخير يوضح أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعى وليس علم طبيعى وأن الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الانسانى ولا يهتم بدراسة سلوك المادة.

ومن هنا تنشأ صعوبة هذا العلم بقدر تنوع الأفراد وسلوكهم وبالتالى خضوعهم جميعا لنظرية عامة او قاعدة فى هذا السلوك. وهذا

العلم الاجتماعى يدرس حاجات الانسان وهى متعددة ومتزايده دائما وأبدا ولابد من اشباعها من الموارد المحدودة مهما كانت كميتها بالنسبة الى الحاجات المتزايدة وبالتالى فان المشكلة الاقتصادية تهتم ببيان القاعدة او النظرية او الاسلوب الذى يمكن به استخدام هذه الموارد لتلبيه الحاجات المتزايدة.

من هذه التعريفات المتعددة يمكن تبسيط الامور للمبتدئ فى علم الاقتصاد ونقول أن الاقتصاد هو كل ما يفعله رجال الاقتصاد، ويكون من السهل هنا وصف الموضوعات التى يهتم علم الاقتصاد بدراستها، فقد يكون فى الاجابة على بعض الاسئلة وصفا وتوضيحا لطبيعة علم الاقتصاد، فتطرح على سبيل المثال الاسئلة التالية :-

- لماذا ينتج الناس بعض السلع دون الاخرى ؟
- هل من الواجب ان يلتزم منتجو السلع برغبات المستهلكين ؟
- كيف يسلك المستهلكون عند ارتفاع دخولهم ؟
- لماذا يتم اختيار فن انتاجى معين ؟
- ما الكمية الواجب انتاجها من السلعة ؟
- لماذا يتوقف انتاج سلع معينة رغم توفر طلب للمستهلكين عليها ؟
- ما تأثير النقابات العمالية فى تحديد مستوى الأجور ؟
- كيف يتولد الدخل ؟
- لماذا يرتفع مستوى الاسعار باطراد فى معظم البلدان؟
- كيف ولماذا حدثت البطالة لملايين البشر فى العالم، خاصة فى فترة الكساد العالمى الكبير فى الثلاثينات من هذا القرن ؟
- كيف تتطور الطاقة الانتاجية للمجتمع على المدى الطويل، وكيف

يحدث النمو الاقتصادى ؟

- ما هى السلطات التى تصدر أوراق البنكنوت وتتحكم فى كمية النقود؟
- كيف ولماذا تحدث دورات من الرواج والكساد الاقتصادى ؟
- لماذا توجد دول غنية متقدمة اقتصاديا، وأخرى فقيرة ومتخلفه اقتصاديا ؟
- ما القواعد التى تحكم حركة السلع بين البلدان المختلفة ؟
- كيف يتم تسوية المدفوعات النقدية بين الدول ؟.

هذه القائمة من الاسئلة وغيرها يمكن ان تشغل اذهاننا من اجل التعرف على الموضوعات التى يهتم بدراستها علم الاقتصاد، كما انها تدل فى نفس الوقت على تعقد وتشابك القضايا الاقتصادية المعاصرة.

وقد قام الاقتصادى الالمانى فالتر أويكن Walter Eucken ١٨٩١-١٩٥٠، أحد مؤسسى المدرسة الليبرالية الحديثة، بطرح سؤال هام وهو كيف يمكن توجيه الاقتصاد الحديث الذى يتميز بدرجة عالية من التعقد والتخصص وتقسيم العمل، ويؤثر فى حياة كل فرد ؟ ويحلل أويكن اجابته على هذا السؤال فى طرح خمس أسئلة فرعية وهى ما السلعة الواجب انتاجها ؟ ولمن ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ ، وأين ؟[١].

ان طرح هذه القضايا الاساسية يعتبر مدخلا جيدا لفهم علم الاقتصاد، ويمكن فى الشكل التالى توضيح أهم القضايا الاقتصادية

(١) Artur Woll : Allgemeine Volkswirtschaftslehre, München 1971, S.30.

وذلك الجزء من النظرية الاقتصادية الذى يتناول دراستها :

شكل رقم (١)

المشكلات الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية	النظرية الاقتصادية
١- لماذا تطلب كمية معية من السلعة ؟	نظرية الطلب
٢ - القواعد التى تحكم انتاج السلع واختيار طرق الانتاج ؟	نظرية المشروع
٣ - ما كمية السلع الواجب انتاجها عند مستوى ثمن معين ؟ ولماذا	نظرية الثمن
٤ - ما هى محددات توزيع عوائد عناصر الانتاج ؟	نظرية التوزيع
٥ - ما وظائف النقود وآثارها الاقتصادية ؟	النظرية النقدية
٦ - ما الآثار الاقتصادية للايرادات والمصروفات الحكومية ؟	نظرية المالية العامة
٧ - كيف يمكن تحقيق التوظيف الكامل لعنصر العمل وتجنب البطالة .	نظرية التوظف
٨ - ما المتغيرات المؤثرة فى الحالة الاقتصادية من رواج أو كساد ؟	نظرية الدورات الاقتصادية
٩ - ما هى اسباب وشروط النمو الاقتصادى ؟	نظرية النمو الاقتصادى
١٠- ما هى محددات انتقال السلع والافراد ورؤوس الاموال بين الدول ؟	نظرية الاقتصاد الدولى

ويلاحظ ان الموضوع الرئيسى لعلم الاقتصاد يتم دراسته تحت عنوان الطلب والعرض، ونجد ان المصطلحات الأساسية التى تندرج

تحتها فكرة الحاجات المتعددة والمصحوبة بالمقدرة على الشراء هى الطلب كما أن العرض هو الاستعداد للانتاج من الموارد المحدودة بسعر معين وهكذا نجد أن المشكلة الاقتصادية هى محاولة اشباع أكبر قدر من الطلب من العرض المحدود للموارد، ومن هذا المعنى تتقارب كل التعريفات ولذلك نجد ان تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة للثروة وأسباب زيادتها يعنى بصورة أو بأخرى دراسة الطلب والعرض. ذلك ان زيادة الثروة هنا بغرض اشباع رغبات الافراد وطلبهم، ولا يكون ذلك الا بتوجيه الموارد المحدودة واستغلالها افضل استغلال. كذلك دراسة الحصول على الدخل وتوزيعه ما هو الا دراسة لحصول الافراد على سلع تشبع رغباتهم، ودراسة لانتاج أو عرض هذه السلع من الموارد الموجودة لتحقيق أقصى اشباع ممكن من هذه الموارد.

الاقتصاد هو علم الندرة : Scarcity

حاجات الانسان غير محدودة، فبمجرد انتهاء الانسان من اشباع حاجة قديمة تتجدد رغبته فى طلب حاجات جديدة ربما بدافع التطور أو تقليد الاخرين وتزيد حاجات الانسان بمرور الزمن، فبعد ان كان يقنع بالسكن فى الخيام والاكواخ نجده بتطور المدينة يسعى الى انشاء المساكن الفاخرة ولا يقنع باشباع حاجاته الاساسية من مأكل وملبس ومسكن بل أصبح يسعى الى تحسينها وتجويدها، وأضيف اليها الحاجة الى الترفيه والتعليم والثقافة والعلاج .. الخ، وبذلك اتصفت الحاجات بأنها لا نهائية، وترتب على تزايد حاجات الانسان بصفة لا نهائية إن اصبحت موارد المجتمع غير كافية لانتاج السلع والخدمات لاشباع هذه الحاجات، فلا ينتج الا جزء صغير من السلع والخدمات التى يرغب

الأفراد فى الحصول عليها.

وبذلك اصبحت المشكلة الاقتصادية الاساسية هى مشكلة الندرة أى ندرة الموارد وبالتالى ندرة السلع والخدمات التى تشبع رغبات الأفراد، والندرة المقصودة هنا ندرة نسبية أى ندرة الموارد بالنسبة لحاجات الافراد.

تكلفة الفرصة البديلة : Opportunity Cost

ترتب على مشكلة ندرة الموارد بالنسبة لحاجات الافراد أن وجدت مشكلة الاختيار، فاذا رغبنا في المزيد من شئ اضطررنا لاختيار كمية اقل من شئ آخر. وتختلف النظم الاقتصادية السائدة فى اختيار ماذا تنتج..

ولكى نشرح مشكلة الاختيار نفترض أن مجتمعا معيا لديه موارد لانتاج الغذاء والأسلحة كما هو مبين في الجدول التالى. فاذا قرر هذا المجتمع انتاج ١٠ وحدات غذاء وعدد ١٠ وحدات من الاسلحة، فهذا مستحيل أو بتعبير اقتصادى ان انتاج هذه التوليفة غير ممكن بسبب ندرة الموارد، فاذا اراد هذا المجتمع انفاق موارده فى انتاج ١٠ وحدات من الغذاء فعليه عدم انتاج اسلحة، واذا أنتج ٥ وحدات من الاسلحة فعليه ان يتنازل عن انتاج الغذاء، وبين هاتين التوليفتين يوجد عدد آخر من التوليفات، فيمكن ايضا المفاضلة بين توليفات اخرى فمثلا يستطيع انتاج وحدتين غذاء وأربعة وحدات اسلحة، أو انتاج أربعة وحدات غذاء وثلاثه وحدات اسلحة وهكذا.

جدول رقم (١)

توليفات الانتاج ومشكلة الاختيار

رقم التوليفة	١	٢	٣	٤	٥	٦
عدد وحدات الغذاء بالألف	صفر	٢	٤	٦	٨	١٠
عدد وحدات الاسلحة بالألف	٥	٤	٣	٢	١	صفر

ولو قرر هذا المجتمع توظيف موارده لانتاج ثمانية وحدات من الغذاء ووحدة من الأسلحة. وهذا ممكن فى حدود امكانياته، ثم عدل عن ذلك ورغب فى زيادة انتاج السلاح بمقدار وحدة واحدة، فيمكنه انتاج وحدتين اسلحة وست وحدات غذاء، ودعنا نتساءل هنا عن مقدار تكلفة الحصول على الوحدة الثانية من الأسلحة ؟ الاجابة على ذلك ان انتاج وحدة اضافية من الاسلحة يستدعى التضحية بانتاج وحدتين من الغذاء. ونعبر عن ذلك اقتصاديا فنقول ان تكلفة الفرصة البديلة او الضائعة لانتاج الوحدة الثانية من الاسلحة هى تضحية هذا المجتمع بوحدتين من الغذاء.

ان علم الاقتصاد يهتم بمشكلة الاختيار الناتجة عن ندرة الموارد بالنسبة الى حاجاتنا المتزايده، والاختيار يعنى التضحية، فاذا قرر الطالب استذكار ساعتين يوم الجمعة، فانه يضحى بوقت فراغه، واذا قرر العامل ان يعمل ساعة اضافيه يوميا فانه يضحى بساعة من راحته بفرض انه قضى يوم العمل كاملا بلا نوم، واذا قرر الفلاح زراعة قنطار

قطن فعليه ان يضحى بانتاج الخضروات في نفس الموسم. واذا قرر استاذ الجامعة مثلا بكلية الزراعة بذل جهد مضاعف فى تربية الشباب وتثقيفهم وتنويرهم، فعليه ان يضحى بتربية المواشى ونجاح مشروع البتلو، وذلك يضعنا امام مشكلة : هل تربية العقول أفضل أم تربية العجول ؟

إذن يعلمنا الاقتصاد ان اتخاذ القرارات هو اختيار بين البدائل، وأن تكلفة شئ معين يعبر عنها بتضحية البديل أو تكلفة الفرصة.

ومشاكل الاختيار الناتجة عن ندرة الموارد يواجهها الافراد عند اتخاذ قراراتهم فى الحياة اليومية، كما تواجهها الدولة أيضا عند الاختيار بين انتاج السلع المدنية والسلع العسكرية كما فى المثال السابق.

ان الأمثلة السابق شرحها حول تعدد الحاجات وندرة الموارد، وضرورة الاختيار بين الاستخدامات المختلفة للموارد، تسهل لنا فهم التعريف السابق لعلم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذى يبحث فى كيفية توزيع المواد النادرة على الاستخدامات المختلفة بغرض اشباع أكبر قدر من حاجات الأفراد اللانهائية.

ثانيا- أقسام علم الاقتصاد :

هناك تقسيمات لعلم الاقتصاد لعل اشهرها تقسيمه الى نظرية الاقتصاد الجزئى Microeconomics ، ونظرية الاقتصاد الكلى Macroeconomics .

وتهتم نظرية الاقتصاد الجزئى بتحليل النشاط الاقتصادى للوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل الاسرة والمنشأة ومشكلات تحديد الثمن وتوزيع الدخل. والموضوعات الأربعة الاولى الواردة فى الشكل رقم (١) تدخل فى نطاق نظرية الاقتصاد الجزئى.

أما نظرية الاقتصاد الكلى فتهتم بدراسة متغيرات اقتصادية على المستوى القومى مثل الدخل القومى والاستهلاك القومى والاستثمار القومى والادخار القومى والنمو الاقتصادى. والموضوعات من الخامس الى العاشر فى الجدول السابق تدخل فى نطاق دراسة نظرية الاقتصاد الكلى.

على أن هذا التقسيم لعلم الاقتصاد الى اقتصاد جزئى واقتصاد كلى تشوبه بعض المشكلات، فلا يمكن دائما الفصل بينهما، فنجد أن موضوعات مثل توزيع الدخل القومى يجرى دراستها على المستويين الجزئى والكلى.

وهناك تقسيم آخر لعلم الاقتصاد الى ثلاثة اجزاء وهى : التاريخ الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية والسياسية الاقتصادية، وفى الجامعات الألمانية بوجه خاص يدرس هذا الجزء الاخير تحت اسم نظرية السياسة

الاقتصادية[١].

ويتميز هذا التقسيم بالتركيز على القضايا الاساسية لعلم الاقتصاد، فنجد اولا أن التاريخ الاقتصادى يهتم بوصف وتحليل ودراسة الحوادث الاقتصادية التى وقعت فى الماضى، وثانيا تحاول النظرية الاقتصادية تفسير اسباب وقوع هذا الحوادث وظروفها وملابساتها، وثالثا .تهتم نظرية السياسة الاقتصادية باستخلاص الدروس والخبرات الاقتصادية، وتحدد لنا بناء على الخطوتين السابقتين كيف يمكن بلوغ اهداف اقتصادية معينة.

أن التناول العلمى لهذه القضايا الرئيسية الثلاثة لعلم الاقتصاد يلقى الضوء على الاقتصاد القومى من زوايا معينة، والتى تحدد لنا المسار التاريخى للاقتصاد القومى ، وكيفية تكوين نموذج اقتصادى وامكانيه اجراء التحليل الاقتصادى المناسب.

والتاريخ الاقتصادى هو جزء من علم التاريخ حيث يساهم فى صياغة مقولات تتعلق بالزمان والمكان والتى تتناول الاحداث الماضية وتحليلها، والمعلومات حول الحوادث الاقتصادية التاريخية تعتبر مفيدة جدا لفهم الاحداث الاقتصادية التى تجرى فى الحاضر. ويسرى هذا التساؤل ايضا على تاريخ الفكر الاقتصادى ومجموعة اراء الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهم من أعمده الاقتصاد التقليدى أو الكلاسيكى.

---

(١) Artur Woll : Allgemeine Volkswirtschaftslehre, Munchen 1971, . S. 12 .

وتاريخ الفكر الاقتصادى الكلاسيكى وموضوعاته تعبر عن وجهات النظر في العلوم الاقتصادية والمعارف التى انتقلت الينا من الاقتصاديين القدامى التقليديين. ذلك لأن تفسير المقولات العلمية بارتباطها بالزمان والمكان يوجد بين تاريخ الاقتصاد وعلم التاريخ علاقة معينة، حيث غالبا ما ترجع أصول الاراء الاقتصادية الى المعرفة بالنتائج التاريخية ولا يمكن فهمها الا فى اطار هذا السياق التاريخى.

ويمكن القول بأن النظرية الاقتصادية تكون عناصرها نظاما لا يرتبط بمقولات تتعلق بالزمان والمكان بصفة عامة ويمكن ان يشار اليها كقوانين اقتصادية أو فروض نظرية.

ولكن كيف يمكن ان تنشأ هذه المقولات وكيف يمكن تفسيرها.؟ ذلك يحتاج الى شرح مستفيض. اساسا نجد ان علم الاقتصاد كعلم حقيقى واجتماعى يرتكز على معارف وخبرات تاريخية. ان التاريخ الاقتصادى لذلك يمكن النظر اليه كأساس للنظرية الاقتصادية، وبصفة عامة فان علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية غالبا ما يتم الحديث عنهما كمترادفين.

أما نظرية السياسة الاقتصادية فهى تهتم بتحليل اهداف ووسائل السياسة الاقتصادية، وتتميز عن النظرية الاقتصادية فى نوع القضايا الاقتصادية التى تطرح للبحث والدراسة، انها تبحث فى امكانيات صياغة الاحداث الاقتصادية بمساعدة النظرية الاقتصادية لتقنين قواعد اقتصاديه معينة، ولذلك فانها تتواجد فى علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية. ان التاريخ الاقتصادى والنظرية الاقتصادية يعتبران لذلك

أداة وظيفية لنظرية السياسة الاقتصادية[١].

وتتميز المدرسة الالمانية فى تدريس علم الاقتصاد بأن لها نظرة شاملة لمكونات النظرية الاقتصادية، وكما يتضح فى الشكل رقم (١) نجد أن علم المالية العامة، وهو الجزء السادس فى النظرية الاقتصادية، وعلم الادارة ممثلا فى الجزأين الثانى والثالث فى النظرية الاقتصادية، يعتبران جزءا أساسيا ضمن علم الاقتصاد.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الاخرى :

يعتبر علم الاقتصاد علما اجتماعيا كما سبق أن رأينا. ولهذا فإنه لا يمكن، فى حقيقة الامر، فصل هذا العلم او عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع والقانون والسياسة وعلم السكان وغيرها. ذلك أن السلوك الانسانى فى المجتمع إنما يكون وحده واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات او الوجوه، وما الاقتصاد سوى وجها واحدا. وليس قطاعا منعزلا من هذا السلوك وبالتالى فإنه لا يمكن للاقتصادى أن يتجاهل تماما الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التى يدرسها.

واذا كان من المناسب تقسيم هذا السلوك الانسانى الاجتماعى باعتباره ميدانا واسعا الى عدد من الجوانب المتميزة بغرض تسهيل دراسته، بحيث يختص بكل جانب منها علم اجتماعى معين ينصرف الى بحث ودراسة موضوع بذاته من موضوعات السلوك الانسانى، فإن هذا لا

---

(١) Alfred Stoppe : Volkswirtschaftslehre 4. Auflage Springerverlag, Berlin, Heidelberg, New York, 1976. S.5

يعنى على الاطلاق امكان وضع حدود فاصلة تماما ما بين العلوم الاجتماعية وبعضها. فهذه العلوم كلها مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها وتتداخل فيما بينها فى كثير من المواضع وذلك كنتيجة منطقية لوحدة المحل او المحتوى الذى تتناوله بالبحث والدراسة.

ولهذا فإنه بينما يحتفظ علم الاقتصاد بذاتيته الخاصة به باعتبار ان محله هو موضوع قائم بذاته من الموضوعات المتعددة للسلوك الانسانى في المجتمع فانه لا يمكن أن يعتبر علما مستقلا تمام الاستقلال والى درجة الانعزال عن باقى العلوم الاجتماعية الأخرى التى تنصرف الى دراسة باقى موضوعات هذا السلوك نفسه.

وفي الواقع فإنه لا يمكن دراسة الحقيقة الانسانية باعتبارها كلا متكاملا بالاقتصار على دراسة وجه واحد من وجهها فى نطاق ذلك العلم الاجتماعى الذى يختص بدراسة هذا الوجه بعينه وذلك بالنظر الى الطابع الجزئى لكل علم على حدة من العلوم الاجتماعية، بل أنه لابد للتوصل الى تفسير كامل وصحيح لتلك الحقيقة من عبور المناطق المخصصة للعلوم الاجتماعية المختلفة الواحدة بعد الاخرى.

ويستوى ، من حيث التحليل الاقتصادى، ما تتميز به سلع معينه كالمواد الغذائية وسلع أخرى كالمخدرات من خصائص تجعل كل منهما صالح لاشباع حاجة انسانية معينة وبالتالى نافع او مفيد من وجهه نظر من يستهلكه. ولا يغير من الامر فى هذا الصدد شيئا ان تكون الحاجة التى تصلح الموارد الغذائية لاشباعها اخلاقيه وتلك التى تشبعها المخدرات غير اخلاقية. وهكذا فانه فى نطاق علم الاقتصاد لا يعنى القول بأن شيئا ما يعد نافعا اكثر من انه يوجد بعض الافراد الذين يرغبون في

الحصول على هذا الشئ لانه يشبع حاجة معينة لديهم يريدون اشباعها، وهذا يكفى كى يكون هذا الشئ محلا للتحليل الاقتصادى وذلك بشرط ان تتوافر فيه، الى جانب صفة النفع او الفائدة، صفة اخرى هى الندرة النسبية.

والاقتصاد له علاقة بكثير من العلوم فله صلة وثيقة بالعلوم السياسية. فالنشاط الاقتصادى يتأثر بنظام الحكم وشكل الحكومات، كما ان الاقتصاد له صلة بالقانون ذلك ان القانون ينظم المعاملات التجارية التى هى موضوع دراسة الاقتصاد، كما ان القانون قد يتدخل ويحدد اسعارا لبعض السلع لاعتبارات اجتماعية أو انسانية وذلك نتيجة لعدم كفاءة جهاز الاسعار، وتحديد الاسعار إنما هو اساس دراسة الاقتصاد الجزئى. فهناك تأثير متبادل بين القوانين الاقتصادية والانشطة الاقتصادية.

والاقتصاد له أيضا علاقة بالفلسفة ، فالاقتصاد يهتم بتصرفات الانسان والتصرفات الانسانية تتصل اتصالا وثيقة بالاخلاقيات التى هى فرع من فروع الفلسفة. ويجب ان يكون واضحا ان الاقتصاد لا تتعارض مع علم الاخلاق، وله علاقة أيضا بالمنطق فليس من المعقول القيام بأى دراسة دون الاعتماد على قواعد المنطق واتباع احدى الطرق الاستنباطية او الاستقرائية فى التحليل.

وسوف يلحظ القارئ فى دراسته لعلم الاقتصاد علاقته بالكثير من العلوم الاخرى كالتاريخ والجغرافيا والرياضة. ونظرا لاهتمام الاقتصاد بدراسة سلوك الانسان ونظراً لعلاقته الوثيقة بكثير من فروع علم الاجتماع فيمكن اعتبار الاقتصاد فرع مستقل من العلوم الاجتماعية.

وبالاضافة الى ذلك هناك علوما مساعدة لعلم الاقتصاد مثل المجالات العلمية التى يستعين بها الاقتصادى كوسائل للتفكير والتحليل. وبهذا التحديد تبقى سلسلة من النظم التى يمكن أن تكون ضرورية لتحقيق واجبات معينة فى النظرية والتطبيق مثل اللغات الاجنبية تعتبر أيضا هامة، فلا شك ان معرفة باحث الاقتصاد باللغة اليابانية أو اللغة الالمانية يضيف الى عمله عمقا وتميزا عند تناوله البحث فى اقتصاد كل من اليابان أو المانيا، أيضا معرفة الرياضيات والاحصاء وعلم القانون ذات اهمية للباحث الاقتصادى، وعلم القانون بصفة خاصة يعتبر علما لصيقا بعلم الاقتصاد، خاصة وأنه يملك تأثيرا مباشرا على الاحداث الاقتصادية، أما الرياضيات كعلم مساعد للاقتصاد فيلعب دورا هاما فى شرح وتوضيح النظريات العلمية الاقتصادية وتطورها ومنطقها الداخلى. اما علم الاحصاء الذى يستند فى جوهره على نظرية الاحتمالات فانه يمثل اداة فعالة وهامة لتجهيز ومعالجة البيانات العملية، وبذلك يمكن ان يكون الاعتبار العملى للفروض عنصرا جوهريا لاكتساب المعرفة فى العلوم الاقتصادية، ولهذا أيضا فان انجاز البحوث والدراسات الاقتصادية بالاستعانة بالطرق الاحصائية يعتبر شرطا اساسيا لفهم العلوم الاقتصادية الحديثة.

وعلى مستوى البحث الاقتصادى ورسم السياسة الاقتصادية نجد أن عالم الاقتصاد لابد ان يشترك فى عمل جماعى عند معالجة مشكلة اقتصادية معينة مع ذوى التخصصات الأخرى، مثل المتخصصين فى الاحصاء والرياضيات والقانون والاجتماع والسياسة ... الخ.

ان تزايد أهمية العمل المشترك بين علماء الاقتصاد وذوى التخصصات الاخرى ادى الى انه خلقت مجالات تخصص معينة داخل علم الاقتصاد مثل الاقتصاد القياسى الذى يؤلف بين علم الاقتصاد والرياضيات والتحليل الاحصائى ونظرية الاحتمالات، أما علم القانون فهو يمثل مصدرا للمعرفة وللتعامل طبقا للوائح والقوانين السارية، ولأن علم الاقتصاد يهتم بالتعاملات فى مجالات مختلفة فانه من المهم ايضا معرفة ما اذا كانت حاجات معينة تعتبر صحيحة ويجب اتباعها أم لا، وفى الاقتصاد التطبيقى غالبا ما يكون كافيا أن يعرف رجل الاقتصاد المشكلات القانونية عند اتخاذ قرارات اقتصادية معينة فى التوقيت المناسب.

الفصل الثانى

التبادل ودورة الدخل القومى

الفصل الثانى

التبادل ودورة الدخل القومى

مقدمـــة :

تناولنا في الفصل الأول طبيعة علم الاقتصاد كعلم اجتماعى يهتم بدراسة النشاط الانسانى فى سبيل علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى كثرة الحاجات الانسانية وندرة الموارد اللازمة لاشباعها، ويدور موضوع هذا الفصل حول قيام عملية التبادل السلعى فى اقتصاد يتميز بدرجة عالية من التخصص وتقسيم العمل وتستخدم فيه النقود كوسيط للتبادل، ويتميز التبادل بالاتساع فى اسواق السلع والخدمات التى لم تعد تقتصر فقط على مكان ثابت بل ان بعضها مثل اسواق الصرف الاجنبى التى تشمل العالم بأكمله. وينتج عن التبادل علاقة للقيمة والثمن، فيجرى على المستوى الجزئى أى مستوى الوحدات الاستهلاكية والانتاجية تحديد اثمان سلع معينة، ويتم على المستوى الكلى التجميعى، أى حيث تتكون على المستوى القومى دورة سلعية ودورة نقدية.

التبادل ودورة الدخل القومى :

التبادل الطبيعى والاقتصاد النقدى :

ان تقسيم العمل يخلق وضعا يتميز باعتماد الناس بعضهم على بعض. واذا كان روبنسون كروزو يعيش مستقلا، فانه فى ظل اقتصاد يتميز بالتخصص وتقسيم العمل فان كل انسان يعتمد على الاخرين، والفرد ينتج فى هذا النظام أكثر مما يحتاجه بصفه فردية، أيضا يحتاج الى سلع لم يشترك هو فى انتاجها. ان تزويد الانسان بهذه السلع يتطلب قيام عملية التبادل السلعى.

وبالنسبة لتقسيم العمل الراقى فى الاقتصاديات الحديثة، فان هناك امدادا لآلاف الملايين من البشر بالسلع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جميع أنحاء العالم، هذه الشبكة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة نسميها فى علم الاقتصاد بالاعتماد المتبادل Interdependence . ان الحالة الراهنة فى الاقتصاد العالمى والتى تتميز بالاعتماد المتبادل لا تؤدى أبدا الى حالة من الفوضى أو كارثة للوجود الانسانى، ذلك لان النظام الاقتصادى الحديث يعتمد على تكامل وتعاون بين العمليات الاقتصادية، وذلك من أجل اشباع حاجات الانسان من السلع والخدمات، ان تنظيم حركة التبادل فى المجتمع تصبح لذلك الواجب الأساسى لكل اقتصاد قومى.

ان تبادل سلعة مقابل سلعة ، أو مايسمى بالتبادل الطبيعى عادة ماتشوبة بعض الصعوبات. إن منتج سلعة معينة يجب عليه أن يجد شخصاً آخر فى حاجة إلى هذه السلعة، إن المنتج الأول قد لاتتوافق رغباته مع المنتج الثانى، ومن المهم فى عملية التبادل أن يتم توافق بين رغبات المتعاملين فى السلعة المتبادلة وعلاقات المتبادل. إن الشرط الهام للتبادل الطبيعى هو التطابق الزمنى للرغبات. إن من ينتج مثلا منسوجات ويحتاج الى الخبز يجب عليه أن يجد منتجا للخبز يحتاج فى نفس الوقت الى المنسوجات، وأيضا بنفس القدر والكمية المقبولة كنسبة تبادل بين الخبز والمنسوجات. فمثلاً لو كان مترا من القماش يستغرق صنعه خمس ساعات ، بينما رغيف من الخبز يستغرق صنعه ساعة واحدة، فإن مترا من القماش يستغرق صنعه خمسة أضعاف وقت العمل المبذول فى صناعة رغيف من الخبز، لذلك فإن مترا من القماش يساوى خمسة أرغفة من الخبز. أو أن نسبة تبادل القماش إلى خبز تساوى ١ : ٥.

والواقع أيضاً هناك مشكلات إضافية يمكن أن تنتج من نقل السلع وعدم القدرة على تخزينها، كما أن بعض الخدمات تكون مرتبطة بمنطقة معينة ولايمكن نقلها الى منطقة أخرى. إن الاقتصاد الذى يتميز بدرجة عالية من تقسيم العمل لايمكن تصور وجوده فى حالة الاقتصاد الطبيعى الذى ينظر اليه على أنه ظاهرة تاريخية مضت أو أنها مرحلة بدائية فى التاريخ الإقتصادى للبشرية، ويكاد ينعدم فى عالمنا المعاصر، وربما يوجد فى حياة القبائل البدائية التى لم تتصل بالمدنية الحديثة أبدا، وتعتبر حالة نادرة تلك التى أذاعتها وكالات الأنباء العالمية فى شهر يولية سنة ١٩٩٤ من أنه قد أكتشفت قبائل تعيش فى إحدى الجزر المنعزلة بأندونيسيا، ويرجح علماء الأنثربولوجيا أنها تعيش بأدوات عمل ترجع الى العصر الحجرى، ويتم التبادل الطبيعى فيما بين أفرادها.

إن مشكلات عملية التبادل غير المباشر أمكن تجنبها بإستخدام النقود كمعادل عام لقيم السلع، وذلك يحدث عندما تقوم سلعة معينة بوظيفة المعادل العام للتبادل، كما أنه يكون لها أيضاً منفعة ذاتية أى يستطيع الإنسان إستخدامها كسلعة أى أن لها منفعة كسلعة. وحول ذلك توجد أيضاً أمثلة فى الماضى والحاضر، فمثلاً إستخدم الإنسان قديما القواقع والمعادن كوسيط للتبادل وأدت وظائف النقود ، وحتى اليوم يستخدم الإنسان الذهب والفضة كوسيط نقدى. ومن خلال إستخدام معادل عام للتبادل فإنه ينشأ من خلال عملية التبادل غير المباشر عمليتان للتبادل، وهما عملية الشراء (نقود مقابل سلع) ، وعملية البيع (سلع مقابل نقود). وبدلاً من تطابق زمنى مزدوج يكفى فى التبادل النقدى عملية تبادل بسيطة ذات إتجاه واحد.

إن الشخص الذى ينتج ويمتلك المنسوجات يجب عليه أن يجد من يطلب سلعته، وهذا لايلزم أبداً أن يكون مالكاً لسلعة معينة سواء خبز أو غيره ليقوم بمقايضتها، أى تبادلها مقابل السلعة التى يرغب فى شرائها. ذلك لأن المشترى يفضل أن يدفع نقودا كمقابل للسلعة المشتراه، والبائع يقبل ذلك. وذلك لأنه فى ظل نظام نقدى فعال توجد الثقة فى أن النقود يمكن فى كل وقت تبادلها مع السلع المرغوب شرائها أو بيعها.

ويمكن أن توجد منافع كثيرة للتبادل غير المباشر أى بإستخدام النقود. وقد وجدت عيوب ومخاطر يتعرض لها النظام النقدى، خاصة أنه تنتج النقود فى المجتمعات الحديثة من مادة تكون رخيصة جداً. وأيضاً حيث يسود فى العصر الحديث إحتكار الدولة لعملية إصدار النقد، فإن الخبرة العملية توضح لنا أنه من الصعب أن يتحرك المحتكر مركزه الإحتكارى والذى يستفيد منه، حيث أنه يتمكن من إصدار النقود وتزويده بها وإمتلاك النقود كوسيط للتبادل ، كل ذلك دون أن يقدم مقابلاً لكل هذا. إن وظائف النقود لاتقوم بها فقط النقود التى تصدرها الدولة وهى أوراق البنكنوت ، ولكن أيضاً هناك النقود المصرفية وهى نقود الحسابات الجارية، والتى تؤثر فى كمية النقود بالمجتمع وتكون أحد أسباب حدوث التضخم.

ولاتوجد فقط مشكلة الرقابة الحكومية على الإصدار النقدى وإنما أيضا توجيه السياسة النقدية بحيث تعمل على ضبط كمية النقود وتقييد الإئتمان حتى لايحدث توسع نقدى وزيادة فى كمية النقود مما يساهم فى حدوث التضخم.

الأسواق والمنافسة :

الأسواق : Markets

يعرف السوق بأنه بقعة جغرافية معينة يتم فيها شراء وبيع السلع حيث تلعب القوى المحددة للسعر دورها. فجزء هام من النظرية الإقتصادية يدور حول شرح تحديد الأسعار في السوق. وعندما أكتملت نظرية حركات السوق وجدنا أنها أمتدت لتشمل سلعاً كالقطن والقمح. وأمتدت نظرية السوق لتشمل الأسواق المستقبلة لسلع لم تنتج بعد ولم تشترى أو تباع.

يمكن تعريف السوق : بأنه المكان أو المجال الذى يتم فيه تفاوض البائعين والمشترين لمبادلة سلعة ذات خصائص محددة والتى يتحقق فيه نقل ملكية السلعة. ولا يشترط التواجد المادى للسلع فى السوق الا انه عادة ما تتجه السلع الى مراكز الاتجار فيها. ويهمنا هنا أن تميز بين نوعين من الاسواق :

١ - سوق السلع والخدمات التى تبيع فيها المنشآت منتجاتها من السلع والخدمات.

٢ - سوق عوامل الانتاج، حيث يقوم القطاع العائلى ببيع خدمات عوامل الانتاج التى يسيطرون عليها.

والسوق الاقتصادية هى تلك السوق التى يتم فيها توزيع الموارد بواسطة قرارات الانتاج والبيع والشراء التى تتخذ بواسطة المنشآت والمستهلكين والسلطات المركزية. وأقتصاديات السوق الحرة Free-mardet economy إنما هى تلك الإقتصاديات التى تلعب فيها قرارات الافراد والمنشآت - دون السلطة المركزية - الدور الرئيسى فيما يتعلق بتوزيع الموارد. واقتصاديات السوق الحر إنما تعرف بأنها الاقتصاديات

الرأسمالية، وتتحدد فيها الاثمان طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب أى آليات السوق[١].

وتوجد شروط للمنافسة الكاملة نذكرها فيما يلى :

١ – وجود عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة، بحيث لا يكون لأى منهم أى سلطة ملحوظة فى تحديد السعر عن طريق تغيير الكمية المباعة أو الكمية المشتراه.

٢ – تماثل السلعة التى يقوم بعرضها هذا العدد الكبير من المنتجين لا يوجد بينها أى فروق – حقيقية كانت أو وهمية– تدفع المشترى الى تفضيل شراء السلعة من بائع دون البائع الاخر.

٣ – حرية اى منتج فى انتاج السلعة أو التوقف عن انتاجها وتحوله الي انتاج سلعة اخرى. بمعنى ان أى شخص لديه رأس المال الكافى يستطيع ان يقرر انتاج وبيع السلعة فى الوقت الذى يرغبه وذلك بطبيعة الحال اذا اعتقد ان هذا العمل سيعود عليه بفائدة أى بربح. كذلك اذا وجد منتج ان عملية انتاجه للسلع عملية خاسرة أو لا تدر عليه ربحا معقولا، فانه يستطيع فى أى وقت ان يتوقف عن إنتاج هذه السلع وأن يوجه الموارد التى يمتلكها الى انتاج سلعة أخرى يعتقد أنها ستدر عليها ربحاً أو أنها ستدر عليه ربحا أكثر مما كان يحصل عليه في الاستخدام السابق لهذه الموارد.

٤ – سهولة انتقال وتحرك الموارد. بمعنى أن المنتج لا يجد صعوبة أو عوائق فى انتقال الموارد من نشاط الى نشاط. ففى مثل هذه الاسواق تنعدم تكلفة الانتقال سواء بالنسبة للموارد او بالنسبة للسلعة المباعة.

---

(١) فى الجزء الثانى من هذا الكتاب، شرح تفصيلى لنظرية الثمن.

٥ - افتراض حرية المعلومات والعلم التام بما يجرى فى السوق. ففى ظل شروط سوق المنافسة فانه ينتظر ان يكون السعر الذى تباع به السلعة واحدا بالنسبة لجميع المنتجين. ذلك ان اى رفع فى سعر السلعة سيجعل المشترين يعرضون عن شراء السلعة بهذا السعر والتوجه الى منتج اخر مما يجعل المنتج يلتزم بالبيع بالسعر السائد فى السوق، الا ان هذا يتطلب ان يكون المشترى على علم بذلك.

اطراف النشاط الاقتصادى واتخاذ القرارات :

تدور اقتصاديات السوق حول دراسة سلوك كل من الافراد والجماعة والسلوك إنما يتضمن اتخاذ قرارات عن طريق الاختيار بين البدائل. فمن الذى يتخذ هذه القرارات؟

أولا: القطاع العائلى Household sector: أو يسمى بقطاع المستهلكين. والوحدة فى هذاب القطاع هى الأسرة أو العائلة، وفى نظرية الطلب تعتبر الأسرة إنها الوحدة الأساسية وتفترض نظرية الطلب أن الأسرة تتخذ قرارات متسقة وأن سلوكها فى السوق كما لو كانت الأسرة تتكون من فرد واحد.

ويقوم القطاع العائلى باتخاذ نوعين من القرارات الهامة: أولاً: كيف تقوم الأسرة بانفاق دخلها؟. أو بعبارة أخرى ما هى السلع والخدمات التى تقوم الأسرة بشرائها وبأى الكميات. ثانياً: يقوم القطاع العائلى يبيع الموارد التى يملكها أو يعرض خدمات هذه الموارد.

أن قطاع المستهلكين فى اتخاذه لجميع القرارات يكون هدفه تحقيق أكبر قدر من الاشباع.

ثانياً: قطاع الأعمال : والوحدة في هذا القطاع هي المنشأة وهي التي تتخذ القرارات فيما يتعلق بتوظيف الموارد وإنتاج السلع والخدمات. وهي التي تقوم ببيع السلع والخدمات التي تنتجها إلى المنشآت الأخرى أو إلى المستهلكين.

والمنشأة تعتبر أنها وحدة السلوك في جانب العرض مثلها في ذلك مثل المستهلك الذي يعتبر وحدة السلوك في جانب الطلب. ويفترض عادة في مثل هذه الظروف أن المنشأة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح.

ثالثاً: الدولة وهي السلطة المركزية بما فيها الأجهزة والمصالح والهيئات الحكومية التي تخضع لسطات الحكومة المحلية أو المركزية. فهي المؤسسات التي تتمتع بسلطات قانونية وسياسية في فرض رقابة على متخذي القرارات من الأفراد والمنشآت وكذلك على الأسواق.

وليس هناك هدف واحد تتصرف على أساسه هذه الأجهزة الحكومية، وتدفع في سياستها بمجموعة من الأهداف التي يمكن تحديدها ومن الممكن استخدامها كأساس لتقييم كفاءة تصرفات السلطة المركزية.

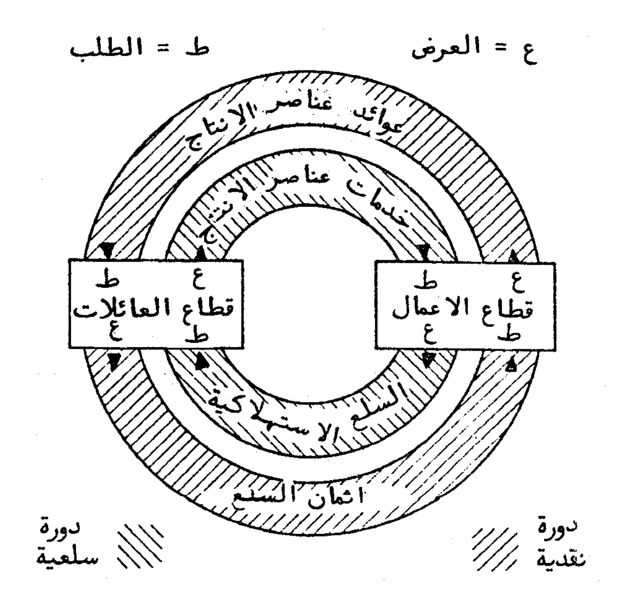
دورة الدخل القومي:

تشكل عملية التبادل علاقات للقيمة يطلق عليها الثمن. واذا ما كانت عمليات التبادل تتم باستخدام النقود، فان علاقات القيمة يعبر عنها بالنمقود أي بالثمن النقدي، وفي حالة التبادل الحر فان الثمن يكون نتيجة لتصورات كلا من طرفي التبادل في السوق. ان جانب الطلب يقابل الجانب الأخر في السوق في درجات مختلفة لانتاج السلع طبقاً لتقسيم

العمل، وعند الشراء والبيع للسلع النصف مصنعة والنهائية وعلى درجة عالية من التجريد يمكن التمييز بين طرفين متعاملين فى السوق، وذلك باستثناء الدولة فى نشاطها الاقتصادى. وتتمثل عمليات التبادل الهامة فيما يلى: قطاع العائلات وقطاع الأعمال. قطاع العائلات يعتبر مصدرا لخدمات عناصر الانتاج وأوجه الطلب على السلع الاستهلاكية. ويحتاج قطاع الأعمال الى انتاج السلع، ويطلب خدمات عناصر الانتاج من قطاع العائلات ، ويقدم لقطاع العائلات السلع الاستهلاكية ونشر ذلك فيما يلى:

(١) دورة السلع والخدمات :

أن المنتجين (قطاع الأعمال) والمستهلكين (القطاع العائلى) يتخذون القرارات فيما يتعلق بشراء وبيع السلع وخدمات الموارد. ويمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى الذى يوضح كل من قطاع الانتاج وقطاع الاستهلاك وكل من سوق السلع والخدمات وسوق خدمات عوامل الانتاج.



شكل رقم (٢): دورة الدخل

ولإيضاح كيف يتم التفاعل بين المنتجين والمستهلكين فى كل من السوقين لنتصور أولا أن المستهلكين يرغبون في الحصول على السلع والخدمات التى تشبع رغباتهم فيما يتعلق بالغذاء والمسكن والتسلية والصحة والامن والتعليم والرياضة، ولدى المستهلكين مواردهم من دخل واصول مختلفة ووقت وجهد التى بواسطتها يستطيعون اشباع حاجاتهم. ولكن مواردهم غير كافية لتسمح لهم باشباع جميع رغباتهم، فان الشراء والبيع يتم بواسطة النقود، فيدفع المستهلكون النقود للمنتجين مقابل ما يحصلون عليه منهم من سلع وخدمات وبذلك يمدونهم بالدخل. ويدفع المنتجون النقود للمستهلكين مقابل خدمات عوامل الانتاج المملوكة لهم وبالتالى فهم يمدونهم بالدخل. ويلاحظ ان التيارين - تيار السلع والخدمات وتيار النقود - يتحركان فى اتجاهين متضادين، وكل تيار إنما يمثل دوره كاملة[1].

(٢) دورة تيار الدخل :

والدورة الموضحة فى الشكل السابق والتى تمثل تيار النقود، كدخول ومدفوعات ، تعتبر اساسية فى تفهم عمل اقتصاديات المجتمعات القائمة على أساس السوق. وفى الحقيقة فان هناك ثلاثة تيارات مختلفة وإن كانت متصلة ببعضها :

أ - تيار النقود من المشترين الى البائعين.

ب - تيار السلع والخدمات من البائعين الى المشترين.

حـ - تيار الدخل الذى يتولد من الانشطة الاقتصادية في المجتمع.

والتيار الاخير هو التيار الهام فى الاقتصاد التجميعى. وهذا التيار

---

(١) دكتور عمرو محيى الدين، دكتور عبد الرحمن يسرى : مبادىء علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة بدون سنة نشر

له علاقة بتيار النقود ومن الواجب تفهم هذه العلاقة. فالنقود التى تنفقها المنشآت للحصول على خدمات عوامل الانتاج إنما تصبح دخولا للمستهلكين اصحاب عوامل الانتاج. وبالمثل فان النقود التى ينفقها المستهلكون للحصول على السلع والخدمات إنما تعتبر دخولا للمنشآت.

والتيار الدائرى للنقود الموضح فى الشكل السابق يولد تياراً للدخل من المستهلكين الى المنتجين ويعود ثانية الى المستهلكين. فلو أن المستهلكين ينفقون كل دخولهم التى يحصلون عليها على شراء السلع والخدمات التى تنتج بواسطة المنشآت. ولو ان المنشآت بدورها توزع على الدخول التى تحصل عليها على المستهلكين سواء عن طريق شراء خدمات عوامل الانتاج او عن طريق توزيع الارباح لاصحابها لأصبحت دوره تيار الدخل بسيطة حقاً- وكل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية الى المنتجين ولذلك فانهم سيضطرون للاختيار. فعلى المستهلكين أن يتخذوا قراراً فيما يتعلق باختيار السلع والخدمات التى يشترونها فى سوق السلع والخدمات.

والاشارة التى يستجيب لها المستهلكون هى اسعار السلع والخدمات فلكل مجموعة من الاسعار يقوم المستهلكون بعمل مجموعة من الاختيارات. وهم بهذا التصرف يؤثرون - كمجموعة - فى هذه الاسعار. وتستخدم الاسعار كاشارة للمنتجين لايضاح أى السلع والخدمات اكثر ربحية فى انتاجها وتقديمها فى السوق. وعلى المنتجين ان يختاروا السلع التى ينتجونها ويبيعونها. كما عليهم ان يختاروا بين وسائل الانتاج المختلفة لانتاج هذه السلع وأن يحددوا الكمية التى يعرضونها من كل سلعة من السلع المختارة. وبهذه الطريقة فان المنتجين ايضا يؤثروا فى السعر.

ويقوم المنتجون بشراء عوامل الانتاج او خدمات عوامل الانتاج ويتوقف الكمية التى يشترونها على قراراتهم فيما يتعلق بالانتاج التى تتوقف بدورها على طلبات المستهلكين. والطلب على الموارد اللازمة للانتاج تؤثر بدورها على اسعار العمل والمواد الخام والمبانى والآلات واستخدام رأس المال والارض وجميع الموارد الاخرى اللازمة للانتاج. والمستهلكون الذين يمتلكون عوامل الانتاج انما يستجيبون لاسعار عوامل الانتاج ويحددون اختيارهم فيما يتعلق باستخدامات موارد الانتاج، وهذه الاختيارات تحدد عرض عوامل الانتاج وتؤثر على اسعار الانتاج. وقيام المنتجون بدفع اجور عوامل الانتاج إنما يمد اصحاب عوامل الانتاج بالدخل. ومستلمى هذا الدخل هم المستهلكون الذين هم فى حاجة الى السلع والخدمات لاشباع حاجاتهم. وبهذا تكون الدورة قد اكتملت.

هذا التفاعل بين المنتجين والمستهلكين يمكن تمثيله بتيارين : **الاول** وهو تيار السلع والخدمات . فتيار السلع والخدمات - كما هو موضح بالشكل السابق يتدفق من قطاع الانتاج الى القطاع العائلى. وبذلك يحصل المستهلكون على ما يشبع حاجاتهم. وخدمات عوامل الانتاج تتدفق من القطاع العائلى الى قطاع الانتاج، وبذلك يحصل قطاع الانتاج على ما يحتاج اليه من وسائل الانتاج. **ثانيا:** ودورة تيار النقود تمثل التيار الثانى. ففى ظل اقتصاديات السوق فإن كل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية الى المنتجين وكل شئ يحصل عليه المنتجون يرد ثانية الى المستهلكين. ففى مثل هذه الحالة فان دورة تيار الدخل تصبح مغلقة.

ولكن فى واقع الامر فان المستهلكين لا ينفقوا كل دخولهم - التى يحصلون عليها من بيع خدمات عوامل الانتاج - على ما تنتجه المنشآت. فجزء الدخل الذى يحصل عليه المستهلكون ولا يعاد الى المنشآت وكذلك جزء الدخل الذي تحصل عليه المنشآت ولا يعاد مرة ثانية الى المستهلكين يمثلان انسحابا أو تسربا Leakage من دورة تيار الدخل. ويحدث هذا التسرب لأن الحكومة مثلا تقتطع جزءاً من دخول المستهلكين فى صورة ضرائب او لان المستهلكين يفضلوا الاحتفاظ بجزء من دخلهم فى صورة مدخرات لا ينفقونها.

والاعتبارات الاخرى التى تمنع من جعل دورة تيار الدخل دورة مغلقة هى ان هناك حقنا injection يتم للنظام. ويقصد بالحقن كل انفاق يترتب عليه توليد دخل للمنشآت او المستهلكين. ومن امثلة الحقن شراء الحكومة للسلع والخدمات أو الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة.

مما سبق يتضح لنا ان قطاع العائلات وقطاع الأعمال من الممكن ان يمثل كل منهما طلبا من جهة، وعرضا من جهة اخرى. وهذه الخاصية تتوقف على نوع السلعة. ومن المفيد عمليا ايضا استخدام تعريفات العرض والطلب بالنسبة للدورة النقدية. ان الذى يقدم خدمات عنصر العمل يمثل فى نفس الوقت طلبا على النقود فى شكل أجر.

كما أن دراسة دورة الدخل القومى يمكن ان تقودنا الى استنتاج ان قطاع العائلات وقطاع الاعمال يكونان وحدة ذات مرتبة واحدة، ذلك لانهما يظهران فى جانبى عرض وطلب، وينبغى مع ذلك عدم نسيان ان مراكز الانتاج أى قطاع الاعمال تعتبر مندمجة فى انتاج القطاع

العائلى. وطالما ان قطاع العائلات يرى انه يستطيع انتاج السلع بطريقة أفضل وبأقل تكلفه عن قطاع الاعمال، فانه يمكنه القيام بذلك تطبيقا لمبدأ اصنعها بنفسك do it yourself. كما يقوم قطاع العائلات بانتاج جزء ضئيل من حاجياته مثل اعداد وجبات الطعام، وذلك يعد سببا للعقلانية والرشد الاقتصادى. وهناك اعمال اخرى كما فى غسيل وتنظيف الملابس، كانت احدى وظائف قطاع العائلات ثم انتقلت الى قطاع الاعمال لتصبح وظيفة مستقلة ولها وحدات مجهزة بآلات غسيل حديثة تقوم بغسل الملابس وتجفيفها أيضا، وفى نفس الوقت ايضا وجدت هذه الالات الحديثة فى قطاع العائلات، ان الوحدات الانتاجية فى الاقتصاد الحديث لا تعبر بالضرورة عن الرفاهية والرقى الانسانى، ذلك لانها تمثل مرحلة راقية لتقسيم العمل. والاختيار التكنولوجى فى أحيان كثيرة لا يترك الكثير لقطاع العائلات لانتاجه. ويتبع ذلك ان ما ينتجه قطاع الاعمال من سلع وخدمات من احتياجات قطاع العائلات.

وبمرور الوقت فان تقدم المشروعات الاقتصادية يتوقف على ما اذا كانت هذه السلعة يمكن انتاجها، وفى نفس الوقت تكون مطلوبة من قطاعه العائلات، فالاستهلاك كما يقول ادم سميث هو غاية وهدف للانتاج، وذلك لا يعنى مع ذلك ان قطاع العائلات يستطيع ان يحدد شروط التبادل مثل كمية السلع وأثمانها.

ان تقسيم العمل لا يؤدى فقط الى نقل الانتاج من القطاع العائلى أى الانتاج المنزلى الى وحدات انتاجية كبيرة، ولكن أيضا يؤدى الى زيادة التخصص وانشاء فروع انتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة. وفى الاقتصاد القومى الحديث نجد كقاعدة ان الوحدات الانتاجية تطلب عناصر الانتاج من قطاع العائلات وتقدم لها السلع الاستهلاكية.

الفصل الثالث

مناهج البحث فى علم الاقتصاد

الفصل الثالث

مناهج البحث فى علم الاقتصاد

مقدمــــة :

طالما أن الاقتصاد علم فلابد أن يستخدم ادوات البحث العلمى فى دراسة القضايا التى يهتم بها، والمقولات العلمية يجرى اختبار صحتها، فيمكننا ان نصدر حكما قيميا اخلاقيا على موضوع معين، بصفه تقديريه ترجع الى تحيز الفرد الى مذهب أو فلسفة معينة ، وهذا ليس حكما موضوعيا. اما اذا تناولنا دراسة الظواهر الاجتماعية كما حدثت وتحدث فى الواقع الاجتماعى فذلك يكون حكما تقريريا اى انه حكم واقعى وتقريرى ويمثل مقوله علمية يستند اليها علم الاقتصاد كغيره من العلوم الاجتماعية الاخرى.

وقد تعددت طرق البحث العلمى فى الاقتصاد فشملت الى جانب الطريقة الاستنباطية والاستقرائية الطريقة التاريخية والطريقة الاحصائية.

وبذلك تنشأ النظريات الاقتصادية ويجرى نقدها واختبار صحتها.

أولا - الحكم القيمى والمقولات العلمية :

ان عملية بحث ماهية العلم تتفرع الى مجالات مختلفة، حيث أن هناك اقتناع يمثل عنصرا هاما فى دراسة وتحليل المقولات الاقتصادية، كما أن تقرير مفهوم علمى معين يعتبر تقريرا لوجهة نظر شخصية عن ما ينبغى ان يكون عليه واجب العلم. ان المواقف الفردية تعبر عن ميول وتقديرات فردية، وأيا كان اتجاهها فانه يشار اليها على أنها آراء او حكم قيمى.

وبالاتفاق مع الصياغة المنهجية لمفهوم العلم فانه ينبغى استخدام تعريف العلم لتحديد ما اذا كانت مقوله علمية مقبولة أو غير مقبولة، وذلك يعنى ايضا ان عملية تقويم او ابداء رأى او حكم على الاشياء يكون من وجهات نظر مختلفة لا تعتبر مقولات علمية.

وهذا التحديد لمفهوم العلم يمكن توضيحه بالامثلة التالية :

اذا كانت عملية شراء واستهلاك سلعة معينة على سبيل المثال سيارة أو مجوهرات او تحف ثمينة تعتبر من الكماليات، فانه توجد آراء مختلفة تجاه ذلك. ان تعبير "سلع كمالية" يعتبر وجهة نظر وحكم على الاشياء، لذا يعتبر تعريف غير علمى وغير دقيق، ونستنتج من ذلك أن مجرد التفكير فى فرض ضرائب على السلع الكمالية لا يستند الى مقولات علمية.

هناك وجهة نظر مختلفة توجد ايضا اذا كان الدخل قد تم قياسه طبقا للجهد المبذول او طبقا لتوزيع الدخل، وعندما نتحدث عن الاجور غير العادلة او التوزيع غير العادل للدخل فانه يستخدم المفاهيم العلمية السائدة لصياغة مقولات غير علمية. وبنفس الطريقة ولنفس الاسباب فانه توجد مقولات مختلفة وعامة مثل القول بأن ضرائب الدخل التصاعدية تعتبر افضل من ضرائب الدخل النسبية، ويعتبر ذلك رأيا وحكما شخصيا، كما ان الاستخدام الشائع لبعض المفاهيم مثل العدالة والتقدم والسلع مما يعتبر شائعا فى التعبيرات السياسية لا ينبغى ان تصرف النظر عن أن خلف ذلك نية مقصوده لفرض آراء يعتبر شيئا جيدا أم لا، أو انها مقولات تقريريه او تقديرية مثلا.

ان الاختبارات الاقتصادية على العكس من ذلك تشكل مقولات حقيقية تعبر عن أن شيئا ما قد يكون هكذا أو لا يكون، أن العلامة المميزة للتفرقة ما بين الآراء الاقتصادية والمقولات العلمية تكون بامكانية اختبارها ونقدها بشكل موضوعي. ان مقوله معينة مثل ان الجو معتدل اليوم تعتبر مقولة علمية طالما ان كلمة "معتدل" يمكن اختبارها بمعلومات ومشاعر ذاتية مثل درجة الحرارة والرطوبة فى الهواء، وهناك أيضا مقاييس علمية لهذا التعريف.

كما أن الآراء لا تستطيع أن تساهم أو تصبح معرفة بالحقيقة. هذه الاراء تعطى فقط معلومات حول وجهة النظر او المواقف والآراء لشخص معين حول علاقات وأشياء معينة. ان المقولات التى تعطينا معرفة عن الواقع والحقيقة، يجب وبغض النظر عن علاقتها بوجهات نظرنا الشخصية ومعارفنا الذاتية، ان تكون لها صفة العمومية، ينبغى ان تكون معرفتنا للاشياء الحقيقية قد أمكن سبر أغوارها، ويجب على العلماء فى نشاطهم العلمى ان يلتزموا بهذه المقولات العلمية غير أن ذلك غالبا ما يكون صعبا فى حالات معينة.

ان المقولات اما أن تكون علمية أو غير علمية، وسيان بغض النظر عمن تصدر هذه المقولات. وعلى خلاف الحكم على القيم فان مفهوم العلم هذا لا يستبعد العقيدة طالما انه بالاعتقاد توجد حقيقه ومعرفة بالمعنى الضيق، ومعرفة من خبرة الحواس والعقل. ان جزء كبير من المعرفة يستند الى اننا نعتقد فى الآخرين اما لانهم موضع ثقة لنا او انهم من ذوى الاحترام، ان تقرير مقولات علمية للقيم لا يمكن ان يفهم منه وجود

علم خال من القيم وذلك للاسباب التالية :

أولا - ان اختيار مفهوم العلم نفسه يعتبر قيمة فى حد ذاته. وفى الحقيقة فانه فى جميع الازمان نجد الناس الذين تصوروا واجبا معينا للعلم.

ثانيا - ان محاولة حل جميع المشاكل يعتبر أكبر من طاقة البحث العلمى. لان اجراء اختبار وانتقاء معين يخلق مشكلة الاختيار بين المشاكل. وفى اختيار المشاكل وتحديد اولوياتها فان الميول والاهواء الشخصية للباحث يجب تنحيتها جانبا، وربما يحذو البعض الامل ان العلماء يتناولون مشكلات معينة يكون فى حلها منفعة للجميع، وأنهم لا يتعاملون فى معرفة معينة يكون من الصعب تقدير قيمتها، وهذا التعظيم للقيمة يقصد به جميع العلماء والتخصصات الا أنه يصعب فى الحقيقة تداركها كما ان الحكم القيمى يمكن ان يكون موضوعا للمقولات العلمية. ان الادعاء بأن توزيع الدخل غير عادل يعتبر حكما قيما، غير انه يمكن بحثه علميا، كيف ان معظم الناس يحصلون على جزء غير عادل من الدخل.

وهناك صعوبة تنشأ من علاقات اقتصادية معينة مثل علاقة الهدف والوسيلة، ان مقوله ان عناصر الانتاج العمل والارض ورأس المال والتنظيم يجب أن تكون فى حالة تشغيل كامل تمثل حكما قيميا، فاذا ما كان التشغيل الكامل ينبغى ان يسود، حينئذ توجد آراء مختلفة. ان معظم الناس ينبغى عليهم أن يرغبوا بالحاح التشغيل الكامل لعنصر الانتاج.

ونفس المقولة يمكن ان تكون ذات نوعية علمية واقتصادية، ينبغى على الاقتصاد فى اطار القوى الانتاجية الموجودة ان ينمو بقدر الامكان،

حينئذ يجب على عناصر الانتاج ان تكون فى حالة تشغيل كامل طالما انه أمكن البرهنة على امكانية تحقيق ذلك وانه فى حالة التشغيل الكامل يكون الوضع افضل من حالة البطالة. ان الهدف الذى يمكن اشتقاقه علميا يسمى بالنمو، أما التشغيل الكامل فانه يمكن تفسيره علميا كأداة لتدعيم عملية النمو، فاذا ما كان استخدام اداة معينة لها آثار معينة، فان التحليل العلمى والمقولات حول استخدام أدوات معينة لتحقيق الاهداف المرجوة لاتمثل حكما قيميا بالمعنى السابق شرحه.

فى حالات معينة نجد ان الحكم القيمى والمقولات العلمية لا يمكن فصلها عن بعضها، خاصة عندما يفكر الانسان فى أن تعبيرات كثيرة والتى تجد لها مدخلا فى الاستخدام اللغوى في العلوم الاقتصادية، ونجدها فى التعامل اليومى بلغة مشحونة بالعواطف والانفعالات وبصفه عامة فانه لا يسمح بفصل واضح بين الحكم القيمى والمقولات العلمية، والصياغة اللفظية تعتبر فى هذا المجال ذات منفعة وتقدم مساعدة قيمة.

ان القدرة على التمييز بين الحكم القيمى والمقولات العلمية يمكن توضيحه ببعض الامثلة كما فى الجدول التالى :-

جدول رقم (٢)

مقارنة بين الحكم القيمى والمقولات العلمية

الحقائق الممكنة	الحكم القيمى الممكن	المقولات العلمية
١- ان عمال البناء يشترون المجوهرات	ان شراء المجوهرات يعتبر كماليا لعمال البناء	ان طلب العمال على المجوهرات يرجع الى ارتفاع مستوى أجورهم.
٢ - يربح صاحب العمل أكثر من العامل بمقدار ثلاثون ضعفا	توزيع الدخل فى المجتمع غير عادل	توزيع الدخل فى المجتمع غير متساو
٣ - نسبة البطالة بين شباب الخريجى تصل الى ١٪ سنويا	نسبة البطالة ١٪ غير مرغوب فيها	عند مستوى١٪ بطالة ترتفع الاسعار بنسبة ٣٪
٤ - الدخل القومى الكلى بالاسعار الثابته يرتفع بمعدل ٤٪ سنويا	النمو الاقتصادى مناسب	النمو الاقتصادى غير كاف لأن متوسط الدخل القومى للفرد يصل الى ٣٪ .

التمييز بين الحكم التقديرى والحكم التقريرى :

حتى يمكن تحديد المجال الذى يمكن فيه بناء النظرية الاقتصادية التى يمكن اختبار صحة أو عدم صحة تنبؤاتها العلمية، أى اختبار صحة أو عدم صحة القوانين التى تتضمنها والتى تمكننا من التنبؤ بالأحداث التى لم تقع بعد، يجب أن تفرق بين الحكم التقريرى Positive statement والحكم التقديرى Normative Statemert [1].

(١) دكتور أحمد ابو اسماعيل، دكتور سامى خليل محمد: الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٥.

ويمكن التمييز بين الحكم التقديرى والحكم التقريرى عن طريق بيان بعض التعبيرات والفروض التقديرية وبعض التعبيرات والفروض التقريرية. فالعبارات التقريرية هى العبارات التى تهتم بما هو قائم أو بما كان أو بما سيكون. فهى تقرر ما هو موجود او ما كان أو بما سيكون موجودا. فالعبارات التقريرية او النظريات التقريرية قد تكون بسيطة أو معقدة ولكنها اساسا تتعلق بما هو قائم.

ولذلك فان الخلاف اذا قام حول العبارات التقريرية إنما يمكن حسمه بالرجوع الى الحقائق. أما العبارات التقديرية فانها تهتم بما يجب ان يكون. ونظراً لانها تهتم بما يجب ان يكون فهى متصلة اتصالا وثيقا بالمذاهب الدينية والتعليمية والفلسفية. فالعبارات التقديرية هى العبارات التى تعبر عن التقدير الشخصى أو الحكم الشخصى عما هو مقبول او غير مقبول وعما هو جيد أو ردئ. ولذلك فان الخلاف حول التعبيرات التقديرية لا يمكن حسمه بالرجوع الى الحقائق.

فاذا تساءلنا " ما هى السياسات الحكومية التى تؤدى الى القضاء على البطالة ؟ " أو " ماهى السياسة التى تمنع التضخم ؟". فان مثل هذين السؤالين سؤلان تقريريان وبالمثل اذا قلنا " أن العجز فى موازنه الدولة سوف يؤدى الى تقليل البطالة ويؤدى الى زيادة فى الاسعار". فان هذه العبارة تعتبر فرضا فى الاقتصاد التقريرى- هذا الفرض من الممكن اختباره وذلك بالرجوع الى الملاحظات والمشاهدات الميدانية. اما اذا قلنا " أن الحكومة عند وضعها السياسة الاقتصادية يجب ان تهتم بمشكلة البطالة أكثر من اهتمامها بمشكلة التضخم" فمثل هذه العبارة تعتبر فرضا تقديريا لا يمكن اثباته بالرجوع الى الملاحظات أو المشاهدات

الميدانية.

غير أن ذلك لا يعنى ان الاقتصادى اذا وجه بحكم تقديرى عليه ان يتسبعده تماما. ذلك ان الاحكام التقديريه قد تؤدى فى النهاية الى بحث فى مجال الاحكام التقريرية. افترض مثلا اننا اتفقنا على انه يجب على الحكومة أن تضع اولوية سياستها الاقتصادية فى مواجهة مشكلة البطالة، فان ذلك سوف يعقبه سؤال،. ما هى انجح الوسائل للقضاء على البطالة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال حكم تقريرى يمكن اختبار صحته او عدم صحته بالرجوع الى الواقع. من كل ما سبق نستنتج ان مجال البحث العلمى وبناء النظريات العلمية هو مجال الأحكام التقريرية.

فالاقتصاد- مثل العلوم الاخرى - إنما يهتم بالاسئلة والعبارات والفروض التى يمكن ايضاح انها خاطئة أو صحيحة عن طريق المشاهدات والملاحظات الميدانية. وليس من الضرورى ان نوضح انها متفقة أو متعارضة مع الحقائق وإنما من الضرورى على الأقل ان نوضح انه يمكننا أن نتصور ادلة تظهر انها خاطئة أو ادلة تظهر أنها صحيحة. فمناشدة الحقائق هى الوسيلة السليمه لمعالجتها. بعكس الاسئلة والعبارات والفروض التقديريه فلا يمكن معالجتها بالرجوع الى الحقائق الميدانية، وفى الحياة العملية يمكن معالجتها عن طريق أخذ الاصوات. فالفروق بين العبارات التقريرية والعبارات التقديرية هو حجر الاساس فى علم الاقتصاد مثل أى علم آخر . والبحث العلمى كما هو معروف إنما يقتصر على الاسئلة التقريرية.

ثانيا - المنهج العلمى :

يعرف العلم بأنه مجموعة من الحقائق الثابته المتعلقة بمجموعة معينة من الظواهر والتى تربط بينها روابط منطقية بحيث تكون فى مجموعها كلا متناسقا. كما يعرف أيضا بأنه المعرفة المنظمة لمجموعة من الظواهر التى ترتبط ببعضها برباط معين. ويختلف العلم عن مجرد المعرفة. ذلك ان المعرفة هى مجرد الادراك الحسى للوقائع والظواهر المحيطة بنا دون ربط منطقى بينها أو دون محاولة ادراك السببية فى وجودها او ارتباطها.

أن العلم هو عملية تعميم منطقى لمجموعة من الوقائع والظواهر المتشابهة والمتكررة والتى تحدث فى الواقع والعلاقة بينها. وترتبط الظواهر المعيئة التى تكون موضوع العلم بروابط معينة تسمى قوانين. والقانون العلمى هو اذا علاقة ضرورية ومستقرة وشرطية بين ظاهرتين مختلفتين او مجموعتين مختلفتين من الظواهر او بين جانبين فى ظاهرتين مختلفتين.

ان القوانين العلمية تمكننا من توقع المستقبل والتنبؤ به على درجة عالية من الدقة. فمعرفة القانون العلمى تساعدنا فى معرفة ماذا يمكن ان يحدث وما هى النتائج المتوقعة اذا توافرت شروط انطباق هذا القانون. فنحن نعرف مثلا اننا اذا قمنا بخلط الاكسوجين والهيدروجين بنسب معينة وتحت شروط معينة فان الناتج سوف يكون هو الماء.

وتكون مهمة العالم فى مجال العلوم الطبيعية هو البحث عن هذه القوانين واكتشافها. ويلجأ العالم فى العلوم الطبيعية الى المنهج التجريبى للوصول الى نتائجه. فالظواهر الطبيعية قابلة للقياس الكمى.

كذلك فان الظواهر الطبيعية خاضعة للملاحظة والاستقرار والتجربة. ويستطيع العالم ان يعزل هذه الظواهر فى معمله ليجرى عليها تجاربه واختباراته. ولهذا فإن الاحكام الصادرة في مجال العلوم الطبيعية أحكام دقيقة يمكن إقامة الدليل على صحتها أو عدم صحتها بالرجوع الى الواقع.

فى العلوم الاجتماعية نجد ان تصرفات الانسان عادة ما تكون معقدة وخاضعة لمؤثرات مختلفة يصعب فصل الواحد منها عن الاخر. والاكثر صعوبة من ذلك ان تصرفات البشر هذه لا يعقل ادخالها معمل واجراء التجارب عليها. على ان الاساليب المستخدمة فى علم الاقتصاد هى من الأساليب المستخدمة فى العلوم عادة وهى الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية للدراسة.

إن الطريقة العلمية تقوم على أساس ارجاع كل التساؤلات الى البيانات والادلة : فعندما يقوم نقاش حول موضوع غير متفق عليه فان الباحث سوف يتساءل ما هى البيانات والادلة فى كل من الجانب المؤيد والجانب المعارض.

وعلى ضوء ذلك يستطيع الباحث ان يقرر اى جانب يختار. وهذا القرار إنما يتخذ على اساس من البيانات والأدلة. فاذا لم تكن هناك لا بيانات ولا ادلة او كانت الاثباتات غير كافية فان الباحث سيقرر أنه فى ذلك الوقت من غير الممكن أن نقرر اى الحالتين هو الصحيح. وتكون مهمة الباحث فى هذه الحاله هو القيام بدراسات للبحث عن اثباتات جديدة تتصل بالموضوع. فاذا وجد ان الموضوع قد تمت صياغته بشكل يجعل من غير الممكن الحصول على دليل فى الجانب المؤيد او الجانب

المعارض فسوف يحاول اعادة صياغة الموضوع حتى يمكن الاجابة عليه عن طريق الرجوع الى الحقائق. هذه هى الطريقة العلمية التى نميزها عن غيرها من الطرق.

ففى بعض العلوم فان الباحث يستطيع عن طريق اعادة صياغة التساؤل ان يولد الملاحظات التى تمده بالاثباتات المؤيدة أو المعارضة. فالعلوم المعملية كالكيمياء مثلا وبعض فروع علم النفس، لديها ميزة، ذلك لان الباحث في هذه العلوم يستطيع ان يحصل على الادلة المطلوبة وذلك عن طريق تحكمه فى التجارب المعملية. بينما بعض العلوم الاخرى مثل علم الاجواء أو علم الاقتصاد فلا يمكن أن يتحقق ذلك، مثل هذه العلوم يجب ان ينتظر حتى يظهر بمرور الوقت ملاحظات جديدة يمكن ان تستخدم كبينة أو كاثبات وذلك عند اختبار نظريات هذه العلوم.

والسهولة أو الصعوبة التى يستطيع بها الباحث ان يجمع او يقيم الادلة لا تحدد فيما اذا كان موضوع معين يعتبر علميا او غير علمي. فهى مجرد واحده من العوامل التى تحدد السهولة التى بواسطتها يمكن مواصلة البحث العلمى فى مختلف حقول المعرفة. فهناك الطريقة التى يمكن ان تستخدم فيها التجارب وتلك التى لا يمكن ان تستخدم فيها مثل هذه التجارب.

هل تصرفات الافراد يمكن التنبؤ بها ؟

والسؤال هنا هل من الممكن القيام بدراسة علمية فى العلوم التى تتصل بتصرفات الافراد. نحن نعلم أن الاقتصاد يقوم بدراسة مظاهر تصرف الانسان فهل من الممكن ان نقوم بدراسة علمية فى الاقتصاد رغم ان تصرفات الانسان هى موضع اهتمامه. كثيراً ما يثار عند القيام

بدراسة تتعلق بالبطالة عما اذا كان من الممكن ان نقوم بدراسة علمية عن هذا الموضوع، وكثيرا ما يقال ايضا ان العلوم الطبيعية (الاساسية) إنما تتعامل مع جوامد تخضع للقانون الطبيعى بينما العلوم الاجتماعية – ومنها علم الاقتصاد – تتعامل مع أفراد لهم حرية التصرف ولا يمكن اخضاع هذه التصرفات الى قوانين ثابته. ووجهة النظر هذه ترى ان الاشياء الجامدة تكون استجابتها متصفة بالاستقرار وعدم التغير وذلك عند خضوع مثل هذه الاشياء لمؤثرات معينة. فاذا القيت مجموعة من الكتب، كتابا تلو الاخر، من فوق المنضدة فإن جميع الكتب بلا استثناء سوف تسقط على الارض وتظهر استجابه واحدة ذلك لانه يحكمها قانون طبيعى هو قانون الجاذبية الارضية. بينما لو هددت مجموعة من الاشخاص وقمت بتعذيبهم فان بعضهم سوف ينهار ويقوم بتنفيذ ما تطلبه منه بينما البعض الاخر لا يفعل ذلك. ليس هذا فقط بل ان نفس الشخص قد يتصرف بطريقة مغايرة اذا ما هدد فى اوقات مختلفة، وواضح اننا نظراً لأننا نتعامل مع اشياء حية فان استجابه الافراد لمؤثرات معينة لن تتصف بالاستقرار او عدم التغير، والتساؤل هنا هو عما اذا كانت تصرفات الافراد تظهر استجابه مستقرة بدرجة كافية او لا تظهر مثل هذه الاستجابة وذلك عند خضوع الافراد لمؤثرات معينة لن تتصف بالاستقرار او عدم التغير. والتساؤل هنا هو عما اذا كانت تصرفات الافراد تظهر استجابة مستقرة بدرجة كافية او لا تظهر مثل هذه الاستجابة وذلك عند خضوع الافراد لمؤثرات معينة ؟ وبالتالى هل من غير الممكن او من الممكن التنبؤ بهذه التصرفات فى حدود هامش مقبول من الخطأ ؟ سؤالين تقريرين يمكن الاجابة عليها بالرجوع الى البينات والأدلة.

هناك الكثير من الأمثلة التى توضح امكان التنبؤ بتصرفات الجماعة بدرجة كبيرة من الدقة دون ان نكون متأكدين من تصرفات الافراد كل على حده. فمثلا لا يستطيع اى باحث ان يتنبأ مثلا بالتاريخ الذى يموت فيه رجل سليم. ولكن معدل الوفاة لمجموعة كبيرة من الافراد مستقرة بدرجة جعل التأمين على الحياة تجارة رابحة لشركات التأمين. وهذا لا يتأتى اذا كانت تصرفات الجماعة متقلبه ومثال آخر هو ان الاقتصادين يستطيعون التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة ماذا سيفعل المستهلكون كمجموعة وذلك عندما يزيد مقدار دخولهم التى يحصلون عليها، هذا وان كان بعض الأفراد من المستهلكين قد يتصرفوا تصرفات غريبة غير متوقعة. فتصرف المجموعة ازاء تخفيض الضرائب على دخولهم بحيث يترك لهم قدر أكبر من دخلهم تحت تصرفهم ممكن التنبؤ به فى حدود هامش ضيق من الخطأ ، وهذا الاستقرار فى استجابة انفاق الافراد للتغير فى دخولهم انما يتخذه الاقتصاديون أساسا للتنبؤ بنجاح بالاثار المترتبة علي تعديل فى قوانين الضرائب.

والتنبؤات الناجحة والخاصة بتصرفات المجموعات التى تضم عدداً كبيراً من الافراد إنما يتحقق نتيجة لما هو معروف فى الاحصاء بقانون الاعداد الكبيرة. وباختصار شديد فان هذا القانون يؤكد ان التصرفات العشوائية فى مجموعة تضم عدداً كبيراً من الافراد انما تلغى بعضها البعض. وهذا القانون يقوم على اساس انه بالرغم من استقرار التصرفات فان الانسان كثيراً ما يتصرف تصرفات شاذة. فالقانون يقوم على اساس المنحنى الطبيعى للخطأ normnal curve of error المعروف فى دراسة مبادئ الاحصاء.

أن الافراد يمكن ان يقوموا بأفعال غريبة لا يمكن معرفتها ولكن تصرفات مجموعة من الافراد يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة ذلك لان الافعال الشاذة لاحد الافراد سوف تلغى بواسطة أفعال شاذة فى الاتجاه المضاد لشخص اخر. فاذا كانت التصرفات الشاذة سوف تلغى فان التصرفات العادية هى التى تظهر. فالاقتصاد انما يتبع الاسلوب العلمى فى دراسته اذ ان هذا الدراسة قائمة على اساس البيانات والحقائق والمشاهدات الميدانية هذا بالرغم من قيام الاقتصاد على اساس الاهتمام بتصرفات الافراد.

ثالثا - طرق البحث العلمى فى الاقتصاد :

الاسلوب العلمى عموما هو الذى يبدأ بملاحظة الظاهرة التى تثير الاهتمام بالدراسة. ثم بعد ذلك تبدأ فى وضع الفروض عن هذه الظاهرة وسلوكها ثم بعد ذلك نختبر مدى صحة هذه الفروض لنصل فى النهاية الى النظرية او التعميم عن الظاهرة.

وهذا هو ما يطلق عليه الاسلوب العلمي :

إن البيانات الاقتصادية إنما هى تعبير عن رغبات الافراد تظهر فى صورة ارقام عن اسعار السلع والخدمات التى يدفعها المستهلكون ويتسلمها البائعون وكذلك بيانات الايراد والانفاق وبيانات الجهات التى تصدر الاوراق النقدية.

والبيانات الاقتصادية قد تكون بيانات احصائية Statistical Material كالاسعار وحجم الانتاج وحجم المبيعات والدخل والودائع المصرفية

والتوظيف والانفاق - أو بيانات وصفية Descriptive Material توضح تصرفات وخطط المنظمات الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادى.

والبيانات الاقتصادية تختلف عن بيانات العلوم الاساسية. ففى العلوم الاساسية فان البيانات كمية Quantitative . ووحدات القياس مثل الجرام ودرجات الحرارة ومقاييس الضغط وحدات ثابته . أما البيانات الخاصة بخطط وتصرفات الوحدات الاقتصادية فهى بيانات وصفية أو نوعية Qualitative فهى توضح مثلا ان انخفاض السعر بالنسبة لسلعة ما تحت ظروف معينة ينتظر ان يقابل من جانب بعض المنشآت بتخفيض الانتاج. فما توضحه هذه البيانات هو الاتجاه العام للتغير وليس درجة او مقدار هذا التغير. هذا علاوة على ان البيانات الاحصائية فى الاقتصاد هى فى الواقع شبه كمية Semi Quantitative فالاسعار مثلا هى انعكاس للعلاقة بين ظروف العرض والطلب معبرا عنها بالنقود. ولكن اختلاف قيمة النقود يجعلها مقياسا متغيراً للقيمة. فالجرام من الجبن هو دائما نفس الكمية ولكن ما قيمته جنيه من الجبن ليس دائما كمية ثابتة.

فالبيانات الاقتصادية ليست بيانات معملية . فهى غير قابلة للاختبار فى معمل ممكن التحكم فى الظروف الموجودة فيه حيث يمكن تثبيت جميع العوامل فيما عدا عاملين ومعرفة التغيرات فى أحد العوامل على العامل الثانى. فالكيميائى يستطيع فى معمله ان يعزل عنصرين من العناصر ويمكن ان يتعرف على اثر كل منهما على الآخر. ولكن الاقتصادى لا يمكن ان يتوفر لديه مثل هذا المعمل فالنظام الاقتصادى لا يمكن تحويله الى معمل ممكن التحكم فى ظروفه.

فالنظام الاقتصادى ما هو الا احدى مظاهر النظام الاجتماعى الدائم الحركة. ولذلك وجب دراسة النظام الاقتصادى على اساس انه مجموعة عمليات متغيره متسمرة والعوامل المتغيرة لا يمكن السيطرة عليها ولذلك فانه من الصعب معرفة اثر كل هذه العوامل لصعوبة عزلها. ولذلك فانه من الصعب التوصل الى العلاقات الصحيحة. وحتى اذا فرض وأمكن السيطرة على هذه العوامل فان المعلومات التى يمكن الحصول عليها فى وقت معين تصبح اساسا لتصرفات وسياسات الوحدات الاقتصادية مما يجعل هذه المعلومات لا قيمة لها بسبب تغير تصرفات المنشآت وفقا للبيانات التى حصلنا عليها.

ويرتكز البحث العلمى للاقتصاد أساسا على المنطق بشقيه الاستنباط والاستقراء، بالاضافة الى اسلوب التحليل الرياضي والاحصائى ونتناولها فيما يلى.

(١) الاستنباط :

فى هذه الطريقة، والتى تميز الرياضيات بصفة خاصة، يبدأ الاقتصادى بوضع عدد من المقدمات التى يفترض انها صحيحة ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلى المنطقى كافة التعميمات التى تؤدى اليها والتى لم تكن ظاهرة فى الحال منها، وبهذا يخلق موقف قابل للسيطرة عليه الى حد ما مواز للموقف الذى يخلقه عالم الطبيعة فى معمله.

ويعرف هذا المنهج من الناحية الفنية بأسلوب بناء أو تركيب النماذج. والنموذج الاقتصادى عبارة عن بناء نظرى يمثل وجوها معينة للنظام

الاقتصادى أو لجانب معين منه، وهو افتراض أكثر منه وقائع كما انه انتقائى فى طابعه اذ يقوم منشئ النموذج باختيار عدد محدود من العوامل والعلاقات التى تبدو أكثر أهمية وحسما من غيرها بالنسبة الى الظاهرة محل الدراسة.

وهكذا فإن النموذج انما يقصد به بالاحرى تبسيط العالم الحقيقى وليس وصفه وصفا كاملا ودقيقا.

والطريقة الاستنباطية كما سبق أن ذكرنا هى أحدى الطرق المتبعة فى الدراسة العلمية، وهى تتخذ الخطوات الاتية :

١ - تحديد المشكلة : وهى خطوة قائمة على ملاحظة امور واقعية تستحق مزيد من الدراسة والتحليل وان هناك اهتمام بأمر هذه الملاحظة.

٢ - وضع الفروض : وحيث ان المشاكل الاجتماعية بالغة التعقيد ففى هذه المرحلة يبدأ وضع عدة افتراضات عن الظاهرة كأن نفترض استبعاد بعض المؤثرات او بقائها ساكنه دون تأثير. وذلك حتى تكون الدراسة مبسطة وواضحة وبين متغيرات محدودة يسهل بيان العلاقة بينهما. ولا مانع بعد ذلك من تغيير الفروض وجعلها اقرب للواقع ولكن ذلك يأتى تدريجيا.

٣ - اختبار صحة الفروض : باستخدام المنطق أو التجربة وغيرها من الاساليب العلمية.

٤ - استخلاص النتائج Conclusion وتنطوى هذه الخطوة على استخلاص النتائج التى تتمخض عنها الفروض السابقة ووضع تعميم لهذه العلاقة. هذا الاستخلاص يتم باستخدام التحليل

المنطقى للعلاقات Logical analysis بحيث ان النتائج تتناسب مع الغرض ولا تتعارض مع المنطق. وفى هذا الاسلوب نبدأ بالعلاقات الكلية لنصل الى حكم جزئى خاص بالظاهرة بعينها ؟ وذلك على اساس ان ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء.

وكمثال فإننا نبنى نموذجا ونحن بصدد تحليل طلب المستهلك من مقدماته ان هذا المستهلك يهدف الى تعظيم اشباعه من انفاقه لدخله وانه كلما زاد ما يستهلكه من سلعه معينة كلما قل ما يستمده من نفع من الوحدات الاضافية التالية من هذه السلعة، ومن هذا النموذج ننتهى منطقيا الى عدد من النتائج المتعلقة بالطلب الاستهلاكى[1].

ويستند الجانب الاكبر من التنظير فى علم الاقتصاد الى الطريقة الاستنباطية واسلوب النماذج الاقتصادية. لكنه يتعين التنبيه الى ان مدى صحة التعميمات او النتائج النظرية المستخلصة على هذا النحو انما يتوقف على عوامل ثلاثة : سلامة مجرى التفكير العقلى المنطقى أولا، وصحة المقدمات الاصلية ثانيا ، ودرجة اتباع الانسان نفسه للمنطق العقلى وهو يتصرف فى واقع الامر فى المجال محل البحث ثالثا وأخيرا.

يلجأ الاقتصادى بسبب الصعوبات التى تحد من فائدة وفعالية التفكير العقلى المجرد الى اتباع طريقة اخرى فى تحليله للظواهر الاقتصادية الى جانب الطريقة الاستنباطيه، وهى الطريقة الاستقرائية،

---

(١) دكتور/ أحمد جامع : مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٩.

وفى هذه الطريقة يكون اعتماد الاقتصادى بصفة اساسية على الوقائع التاريخية والبيانات الاحصائية وليس على التفكير المنطقى المجرد، وهو يحاول التوصل الى نتائج وتعميمات عن طريق التحليل المنتظم للوقائع المعروفة والمشاهدة فى الحياة الواقعية.

ونحن نجد امثله على هذا فى الدراسات الاحصائية عن العلاقة بين حجم الانتاج والنفقه، وبين الدخل والكمية المشتراه من السلعة وكذلك بين الثمن وهذه الكمية. ومن الممكن ان ينتهى العمل الاستقرائى على هذا النحو الى عدد من التعميمات التى لا يتيسر التوصل اليها عن طريق التفكير المنطقى وحده، كأن يكتشف مثلا عن وجود بعض العلاقات المعينة بين الدخل او نوع الطبقة الاجتماعية وبين العلاقات الاتفاقية او الاستهلاكية لا يتيسر اكتشافها بالطريقة الاستنباطيه وحدها.

والطريقه الاستقرائية فى الدراسة يقال عنها احيانا الطريقة التطبيقية Imperical وهى تبدأ بدراسة بيانات واقعية متعددة (جزئية) ونحاول ان نصل منها الى تعميمات فهى على عكس الطريقة الاستنباطية لا تبدأ بالكل لتصل للجزء وانما تبدأ بالجزء لتصل للكل. ولهذا فان المبادئ التى تتعلق بطبيعة تطبيقية وتستخلص مباشرة من دراسة الظروف الواقعية غالبا ما يعاد صياغتها فى صورة مبادئ تحليليه وذلك عن طريق اختيار الافتراضات الملائمة وتحديد النتائج المنطقية التى تتولد عنها.

وفي الحقيقة فإن الاستنباط والاستقراء ليسا طريقتين متعارضتين تستبعد كل منهما الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما فهما طريقتان

مترابطتان وتستلزم كل منهما الاخرى فى كثير من الاحيان. والواقع ان كلا من الطريقتين توصل الى عدد من التعميمات او المبادئ المعينة، لكنه يتعين اختبار مدى صحة التعميمات التى تنتهى اليها كل طريقة منهما. وتعد اسلم الوسائل لتحقيق هذه الغاية هى استخدام الطريقة الاخرى فى تحليل الظاهرة الاقتصادية نفسها التى اخضعت للطريقة الاولى.

ذلك انه يلزم، من جهة، ان تختبر صحة النظريات التى نستخلصها بواسطة التفكير المنطقى المجرد ومدى تعبيرها عن الحقيقه وذلك عن طريق الدراسات الاحصائية الواقعية التى تعتمد على التجربة الحقيقية. واذا لم تؤكد هذه الدراسات اتفاق تلك النظريات مع الواقع المشاهد فان معنى هذا إما ان مجرى التفكير المنطقى لم يكن سليما او ان المقدمات الاصلية لم تكن صحيحة او ان الانسان نفسه لم يخضع للمنطق العقلى فى تصرفه أو، أخيرا، كل هذه الاسباب او بعضها مجتمعه. ومن جهه اخرى فانه يلزم بعد التأكد بواسطة التحليل الاستقرائى من وجود ارتباط ما بين عدد من الظواهر والوقائع ان نبحث بواسطة التفكير العقلى الاستنباطى عما اذا كانت توجد ايه علاقة سببية بين المتغيرات محل البحث وعن طبيعة مثل هذه العلاقة ان وجدت.

وفضلا عن هذا فانه يتعين ان يسبق التحليل الاستقرائى نوع ما من التحليل الاستنباطى. ذلك انه يجب قبل الشروع فى أى بحث احصائى واقعى ان يتم اختيار عدد من الوقائع والبيانات التى يستند اليها البحث من بين عدد يكاد لا يقع تحت حصر من الوقائع والبيانات التى تذخر بها مختلف جوانب الحياه الاقتصادية. ويفترض هذا الاختيار بالضرورة القيام ببعض التنظير والتفكير المجرد سلفا.

اسلوب التحليل الرياضى :

وهو نوع من أنواع التحليل المنطقى، ولكن يلجأ اليه الباحث أحيانا حينما لا يسعفه المنطق المجرد فى الوصول الى أحكامه. وذلك أن عدد المتغيرات التى تؤثر فى الظاهرة موضوع البحث قد تكون كثيره يعجز الباحث عن استيعابها، كذلك قد تتعقد العلاقات وتتشابك بين هذه المتغيرات بحيث يعجز الاسلوب اللفظى Verbal عن التعبير عن هذه العلاقات.

كذلك قد تطول الشقة بين المقدمة المفترضة والنتيجة التى يريد الباحث الوصول اليها. فى هذه الحالات يلجأ الباحث الى الاسلوب الرياضى الذى يمكنه من تجزئة عملية الاستنتاج المنطقى. اذ يمكن الباحث من وضع مقدمة ثم يرتب عليها نتيجة ، ويستخدم هذه النتيجة كمقدمة لنتيجة ثانية وهكذا الى ان يصل الى حكمه.

ولقد ازداد استخدام هذا الاسلوب فى البحث الاقتصادى فى العصر الحديث تبعا لدرجة تطور علم الاقتصاد ومحاولته الوصول الى نتائج على درجة عالية من الدقة. وهكذا اصبح الاقتصاد الرياضى فرعا مستقلا من فروع الدراسات الاقتصادية يهدف الى اثبات النظرية الاقتصادية باستخدام أسلوب التحليل الرياضى.

الطريقة التاريخية والطريقة الاحصائية :

يعتمد التحليل الاقتصادى أيضا على الطريقة التاريخية والطريقة الاحصائية. وتعتمد كل من هاتين الطريقتين على تجميع وتحليل البيانات المتصلة بالظواهر الاقتصادية واتجاهاتها. وهذه الطرق هى أصلا طرق

استقرائية وهى تتبع بغرض اختبار احتمال استخدام بعض النظريات والعمل على استنتاج بعض الفروض. وجزء من التقييم والتفسير فى الاقتصاد التطبيقى يعتمد على الدراسات التاريخية والاحصائية. فالدراسات التاريخية والاحصائية تمدنا بوصف تحليلى للماضى وبدروس نستفيد منها فى المستقبل، كما انها تعيننا على تقدير بعض الاتجاهات المستقبله فى التطور الاقتصادى.

(٢) الطريقة التاريخية :

وهى اساسا طريقة نوعية مع استخدام بسيط أو عدم استخدام اطلاقا للبيانات العددية. وتكاد تكون كل البيانات المتعلقة بالتطورات الاجتماعية لها صفة نوعية. والطريقة التاريخية هى طريقة قائمة على دراسة بيانات معينة وظروف محددة ومراحل التطور الهامة.

والدراسات العامة من هذا النوع تتناول التطورات الهامة فى النظم الاقتصادية من زمن بعيد حتى وقتنا الحاضر. كظهور النظام الرأسمالى وتطوره وانتشار الثورة الصناعية والتحول فى السياسة الاقتصادية من سياسة التجاريين الى سياسة الحرية ثم الى نظام التخطيط المركزى بواسطة الحكومات الحديثة. كما تشير هذه الدراسات لأثر التغيرات التاريخية الهامة فى طريق التحليل والبحث.

ولو ان البيانات التاريخية غير العددية لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للاقتصاد الا انها تمدنا بأساس غير دقيق لايضاح أو بيان الكيفية التى يعمل بها النظام الاقتصادى السائد أو أجزاء منه. وكل ما يمكن الحصول عليه بواسطة هذه الطريقة هى تقديرات تقريبيه للتغيرات

النسبية فى النظام الاقتصادى كما توضح هذه الطريقة تداخل العوامل المختلفة خلال فترة تاريخية معينة وفى فترات التغيير الهامة من التطور التاريخى، كما تبين بعض الاتجاهات فى النظم الاقتصادية التى تكون لها أهمية بالنسبة للمستقبل.

(ب) الطريقة الاحصائية :

والطريقة الاحصائية هى اصلا طريقة كمية مع استخدام البيانات الوصفية. وهى الوسيلة الوحيدة لمعالجة كميات كبيرة من البيانات. فاذا كانت البيانات المتعلقة بمشكلة معينة من الكبر بحيث يصعب جمعها ، فمن الممكن اختيار عينة من هذه البيانات كما يمكن اختبار مدى تمثيل العينة المذكورة لمجتمع البيانات. وبدراسة هذه العينة فان البيانات التى نتوصل اليها يمكن تطبيقها بالنسبة للمجتمع الكلى للبيانات.

ويستخدم الاسلوب الاحصائى فى التحليل فى المجالات الاتية :

١ - القياس الكمى للظواهر الاقتصادية والعلاقات بينها. فيمكن جمع البيانات الاحصائية عن الطلب على سلعة معينة عند الاسعار المختلفة لهذه السلعة. ثم محاولة قياس دالة الطلب اى طبيعة العلاقة بين الطلب والثمن. كذلك يمكن قياس العلاقة بين الانتاج وعوامل الانتاج المستخدمة ومدى مساهمته كل منهم فيما هو معروف بدالة الانتاج.

٢ - يفيد الاسلوب الاحصائى فى التحليل فى اثناء عملية البناء النظرى. فاذا لاحظنا وجود علاقة معينة بين الاستهلاك ومستوى الدخل. يمكن جميع البيانات اللازمة عن استهلاك الافراد او الوحدات

الاستهلاكية فى فئات الدخل المختلفة، ثم محاولة قياس العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حتى يمكن استنتاج صياغة دقيقة لهذه العلاقة تمكننا من تقديم تنبؤات علمية على درجة عالية من الدقة.

٣ - يفيد الاسلوب الاحصائى فى التحليل فى اختبار فروض ونتائج نظرياتنا. فالتنبؤات العلمية القائمة على مجموعة من الفروض يمكن التأكد من صحتها او عدم صحتها بالرجوع الى الواقع. والرجوع الى الواقع هنا يعنى البيانات الاحصائية التى تمكننا من اختبار صحة هذه النتائج. فالقول بأن زيادة الدخل سوف يترتب عليه زيادة الانفاق الاستهلاكى على السلع الغذائية ولكن بنسبة اقل من نسبة زيادة الدخل، هو تنبؤ علمى يمكن التثبت من صحته او عدم صحته بالاستناد الى البيانات الاحصائية التى تعكس الواقع. كذلك القول بأن حدوث عجز فى الميزانية يؤدى الى زيادة التشغيل هو حكم يمكن اقامه الدليل على صحته او عدم صحته بالاستنادالى الاسلوب الاحصائى.

ومن الممكن استخدام المتوسطات للتعبير عن اتجاه ووصف مجموعة من البيانات كما يمكن التوصل الى معرفة مدى انحراف هذه البيانات عن الاتجاه العام لهذه البيانات. واذا كانت البيانات متعلقة بالزمن فيمكن ترتيبها فى سلاسل زمنية وايضاحها فى شكل رسم بيانى. ويمكن بهذه الوسيلة قياس اتجاه هذه البيانات.

كما يستخدم الارتباط فى معرفة مدى العلاقة بين متغيرين او اكثر كما ان الاسعار التى يمكن جمعها فى سلاسل زمنية من الممكن استخدام الارقام القياسية لمعرفة مدى التغير في هذه الاسعار خلال فترة معينة بالنسبة لسنة معينة تتخذ كأساس.

وقد تقدمت الطرق الاحصائية وتقدمت وسائل استخدامها فى علم الاقتصاد. فالاسعار يمكن تحليلها الآن بواسطة الطريقة الاحصائية لمعرفة اتجاهات هذه الاسعار - وكذلك التغيرات الموسمية التى يمكن استبعادها، بالطرق الاحصائية. من السلاسل الزمنية للتوصل الى التغيرات الدورية من رخاء وكساد. ونظرا لتوفر البيانات الاحصائية الدقيقة الان فان مشكلة الدورات الاقتصادية اصبح من الممكن التنبؤ بها ومعالجتها.

وفى الحقيقة إذا لم تجمع البيانات الاحصائية ويتم تحليلها ومقارنتها وتفسيرها بالطرق والوسائل الاحصائية السليمة فاننا لا نستطيع تقدير حاجات الافراد ولا رسم سياسة اقتصادية او سن تشريعات اقتصادية. فطالما أمكننا الحصول على بيانات رقمية او عددية خاصة بمشكلة اقتصادية معينة فان الطريقة الاحصائية يمكن ان تمدنا بوصف دقيق ومقارنة صحيحة وتقديرات عن التغير واتجاهات هذا التغير والعلاقات الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى.

ولكن نظراً لطبيعة البيانات الاقتصادية، فان نتائج التحليل الاحصائى يجب تفسيرها على اساس انها نتائج محتملة، وكذلك فان اختبارات الارتباط بين مجموعة العوامل التى تتغير فى وقت واحد انما توضح علاقات محتملة. كما ان الاحتمالات الاحصائية فى العلوم الاقتصادية تختلف عن مثيلتها فى العلوم الطبيعية.

رابعا - نشأة النظرية واختبار صحتها :

(١) طبيعة النظريات الاقتصادية :

النظريات أو المبادئ التى تنتج من استخدام الطريقة الاستنباطية او الطريقة الاستقرائية تسمي عادة القوانين الاقتصادية. وبفضل هذه القوانين يمكننا فهم حركة النظام الاقتصادى على نحو افضل كما نستطيع التنبؤ بالنتائج التى ستنتهى اليها بعض المواقف المعينة. وفضلا عن هذا فان هذه القوانين تمدنا بالوسائل الضرورية التى يمكننا بواسطتها تحليل المواقف والمشكلات الجديدة التى تعرض فى الحياة الاقتصادية للمجتمع ومن ثم نتمكن من وضع سياسات وبرامج جديدة لمواجهة مثل هذه المواقف والمشكلات.

لكنه يتعين بالرغم من كل شئ الا ندع كلمة قوانين تجعلنا نعتقد اننا بصدد حقائق مطلقة وغير قابلة للتبديل، تماما مثل تلك القوانين التى تنتهى الى تقريرها العلوم الطبيعية كقانون الجاذبية مثلا. فالواقع ان علم الاقتصاد انما يهتم، كما سبق ان رأينا، بالكائنات الانسانية وهذه الكائنات على العكس من المواد غير الحية لها تفكيرها المستقل وارادتها الخاصة مما ينتج عنه استحالة التأكد يقينا بردود الفعل التى سيحدثها فيها موقف معين فى كل زمان وفى كل مكان. وهكذا فان قصارى ما يمكن لعلم الاقتصاد ان يفعله وكل ما يحاول فى الواقع ان يفعله هو ان يتوصل نتيجة التحليل الاستنباطى أو الاستقرائى الى تعميمات، هى بالذات ما يطلق عليه القوانين الاقتصادية، يحتمل ان تكون صحيحة بالنسبة الى العدد الاكبر من الافراد فى الغالب من الحالات، واذن لا تعدو القوانين الاقتصادية ان تكون تقريراً للاتجاهات التى يغلب او يحتملان تنتج اذا ما توافرت اسباب معينة.

هناك الكثير من المشاهدات التى تدل على نمط الاستجابة المستقرة فيما يتعلق بتصرفات الافراد. وهناك ضرورة لشرح اسباب وطبيعة مثل هذا الاستقرار فى التصرفات وذلك حتى يمكن التنبؤ بنتائج الاحداث التى نتوقع حدوثها وحتى يمكن التدخل لاحداث التغير في مجرى هذه الاحداث والنظريات تحاول ان تمدنا بمثل هذا الايضاح[1].

كثيرا ما يحدث تتابع لبعض الاحداث أو يلاحظ علاقة منتظمة بين شيئين أو اكثر ويتساءل البعض ما سبب هذه العلاقة. والنظرية تحاول تفسير ذلك. وبمجرد ان اكتلمت لدينا نظريه ما فانها تمكننا من أن نتنبأ ببعض الاحداث التى لم نلحظها بعد.. فمثلا نظرية الدخل القومى تتنبأ بأن العجز فى موازنه الحكومة سوف يؤدى الى نقص فى حجم البطالة. والنظرية البسيطة للسوق تقرر ان فرض ضريبة على المبيعات فى ظل ظروف معينه سوف يؤدى الى رفع سعر السلعة وأن ارتفاع سعر السلعة سيكون بمقدار اقل من الضريبة المفروضة.

ان بناء نظرية اقتصادية معينة ما هو الا محاولة لكشف وتبيان القوانين التى تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية. فالنظرية هى محاولة فرض المعرفة المنظمة لملاحظاتنا ومشاهدتنا لما حولنا، حتى تفسر كيف ولماذا ترتبط هذه الظواهر ببعضها. ويمر بناء أى نظرية علمية وكذلك النظرية الاقتصادية بالمراحل الاتية : -

أولا - مجموعة من التعريفات Definitions التى توضح المقصود بالتعبيرات المستخدمة.

ثانيا - مجموعة من الفروض Assumptions حول سلوك المتغيرات فى العالم المحيط بنا.

(١) دكتور/ أحمد جامع : مبادئ الاقتصاد، ص ٢١.

ثالثا- عمليا استنباط منطقى Process of Logical Deduction لاكتشاف ما يمكن ان يترتب من نتائج معينة بناء على الفروض السابقة. فمثلا اذا افترضنا ان المنظمين يسعون للحصول على أكبر ربح ممكن، واذا افترضنا كيف ستؤثر الضرائب على الارباح، فاننا نستطيع ان نستنبط سلوك المنظمين نتيجة لتغير سعر الضريبة. والواقع ان هذه الاستنتاجات المنطقية هى تنبؤات نظريتنا، التى تتنبأ بسلوك رجالالاعمال او رد فعلهم فى مواجهة تغير سعر الضريبه على الارباح.

رابعا- اما المرحلة الرابعة فهى مرحلة اختبار صحة هذه النظرية وذلك عن طريق ربط نتائجها بالواقع. أى طريق اختبار صحة تنبؤاتها بما يحدث فى الواقع. فاذا اتفقت التنبؤات مع البيانات الواقعية فان معنى هذا ان النظرية قد صمدت للاختبار ويجب الاخذ بها. اما اذا تنافت النظرية مع الواقع العملى فانه يجب استبعادها او تعديلها بناء على ما ظهر من اختبارها في الواقع العملى.

وتقدم اى علم من العلوم إنما يقوم على أساس ايجاد تفسيرات افضل للظواهر عن تلك الموجودة الان. ولذلك فاننا نتوقع مع تطور العلوم ان بعض النظريات المقبولة الان قد تطرح جانبا وان يحل محلها نظريات بديلة افضل، ولاشك ان العلوم تشجع هذا الاتجاه اذ انه يؤدى الى تحسين فى نوعيه شرح سلوك الظواهر الموجودة.

ولايضاح طبيعة النظرية الاقتصادية فلنأخذ مثلا احدى النظريات الاقتصادية ولتكن نظرية الطلب. وبصورة مبسطة تقضى نظرية الطلب بأنه "·عبر وحدة زمنية معينة تطلب كمية اكبر من السلع عند سعر اقل

وتطلب كمية اقل عند سعر أعلى. ويمكن تتبع مراحل هذه النظرية كما يلى : -

١ - شرح مجموعة من التعريفات وذلك بغرض ايضاح ما هو المقصود بالكمية المطلوبة. وما هو المقصود بالسلعة وما هو المقصود بالسعر.

٢ - مجموعة من الفروض الشرطية وهى الشروط الواجب أن تسود حتى تنطبق هذه النظرية. وأحد هذه الشروط هو ثبات دخل المستهلك ذلك ان الاخلال بهذا الشرط يمنع انطباق النظرية. ذلك انه اذا انخفض سعر السلعة وصحب ذلك بانخفاض في الدخل ففى مثل هذه الحالة ليس من الضرورى ان تزداد الكمية المطلوبة. حقيقة ان انخفاض السعر يدعو المستهلك الى زيادة طلبه على السلعة ولكن انخفاض الدخل يدعوه ايضا الى نقص طلبه على السلعة ذلك لان المستهلك اصبح أسوأ حالا بعد انخفاض دخله. فاذا كان اثر انخفاض الدخل اكبر من اثر انخفاض السعر لكانت النتيجة هى نقص طلب المستهلك.

٣ - اختبار الفروض الاحتمالية. وهى ان انخفاض السعر يزيد الكمية المطلوبة ورفع السعر يقلل من الكمية المطلوبة، وهنا قد تم الرجوع الي الحقائق والمشاهدات وتم البحث عن الادلة التى تؤيد هذه الشروط. وقد اوضحت البيانات والمشاهدات الميدانية صحة الفروض وبذلك اكتملت النظرية.

والنظرية الناجحة هى التى تمكننا من أن نتنبأ مسبقا بتتابع احداث مختلفة، وعدم تفهم، وضع النظرية فى التفسير العلمى إنما يؤدى الى كثير من الفهم الخاطئ، ولذلك وجب علينا ان نتفهم ما هى النظرية وكيف تختبر.

(٣) تكوين النظرية الاقتصادية واختبار صحتها :

ان نتائج البحث فى علم الاقتصاد يجرى عرضها فى شكل نظريات، وطبقا لتحديد المفهوم العلمى الذى يستبعد الحكم القيمى، فان النظريات تنشأ وتتطور ويمكن ذكر اسباب ذلك، وبالنسبة لهذه القضية فالجدير بالذكر أنها تمس مجال النظرية العلمية ولا يوجد حولها خلاف او اتفاق كامل ولكن توجد مقولات سائدة.

واذا فهمنا علم الاقتصاد على انه علم اجتماعى يعتمد على الخبرة الانسانية، فان تناول الموضوع لنشأة النظريات ومعرفة اسبابها يمكن عرضه فى التالى :

١ - العمل العلمى يبدأ بالملاحظة وجمع الحقائق.
٢ - بين الحقائق والاسباب نتائج معينة، كما توجد علاقات متبادلة فى شكل فروض أو ادعاءات معينة، ويجب عمل صياغة لغوية بسيطة لتفسير المفاهيم والتعريفات.
٣ - سيتم تشكيل النظريات من الفروض، وذلك من خلال الاستدلال المنطقى. ولان المنطلق لهذه الفروض هى الفروض المشتقة وقد تكون ايضا ضمنية.
٤ - فى طرق الفحص والاختبار يجرى التأكد مما اذا كانت الفروض منطقية او لا تتفق مع الحقائق الملموسة، أى اختبار أمبيريقى عملى.

وبعد الحصول على نتائج الاختبار قد نجد الفروض الموجودة للبحث لا تتمشى مع نتائج هذا الاختبار، لذلك يجب تصحيحها، واذا ما كانت هناك فروض بديلة يمكن استخدامها فان هذه الفروض تصلح

كنظريات يمكن الاستعانه بها عند اتخاذ القرارات فى السياسة الاقتصادية.

ان الخطوات التفصيلية يمكن شرحها باختصار وعرضها بمثال مبسط، ان البحث العلمى يرتكز على الملاحظة وجمع الحقائق، وعندئذ يمكن تناول معلومات تاريخية وبيانات أمبيريقية من الحاضر، التى تصف لنا المسارات الاقتصادية وتطور النظريات الاقتصادية.

ان المقولات العلمية تعطينا بصفة عامة اجابه على سؤال حول الاسباب التى أدت الى نتائج معينة، واذا لاحظنا سلسلة من الحوادث التى تطرأ دائما تحت نفس الشروط دائما، يمكن عن طريق العلاقة المتوقعة وبين الحدث والعنصر الذى سببه، أن تكون هناك مقولة عامة قد حدثت فعلا، هذه المقوله تسمى فرضية، بذلك يمكن للباحث ملاحظة ان المراكز القابلة للقياس دائما ما تؤدى الى ارتفاع الاسعار عندما تتدفق على بلد معين العملات الاجنبية، وبذلك توجد فرضية تقول ان سبب ارتفاع الاسعار هو تدفق العملات الاجنبية داخل البلاد.

وغالبا ما توجد درجة معينة من الاحتمال والتى يمكن توقع حدوث نتيجة معينة فيها، ومن خلال التعريفات يمكن التحقق من ان المفاهيم التى استخدمت فى البحث الاقتصادى، مثل مستوى الاسعار وفائض العملات الاجنبية يمكن ادراكه وفهمه بسهوله، ان التعريفات لها وظيفه وهويه تنظيمية، طالما انها من الناحية العلمية ذات منفعة كبيرة، غير انها لا تعطينا معلومات حول وقائع معينة، كما ان التعريفات المتعددة لا تؤدى الى توسيع معارفنا.

والمقولات الفردية يمكن اختبارها بوسائل معينة للتأكد من ان الناحية المنطقية والعملية حقيقة وصحيحة منطقيا، ان المقولات الفرضية سيجرى اعادة تحليلها واعتبارها طالما ان المتناقضات المنطقية فيها واضحة، أو ان الاستنتاجات لا يمكن تغطيتها من خلال فروض، وهذا القصور يمكن استكماله او اعادة صياغة للفروض لتلافيه، ان صحة اى نظرية يجرى قياسها طبقا لحقيقتها وواقعيتها، وذلك من خلال اختبار تطبيقي وعملي emperical .

واذا كانت نظرية ما صحيحة عمليا وأمبيريقيا، فلا يمكن مع ذلك اعتبارها صحيحة تماما، ذلك لان امكانية نقدها واظهار تناقضها من خلال وقائع معينة فى المستقبل أمر وارد. ان كل نظرية تصلح لذلك فقط ان تكون مؤكدة مؤقتا أو انه لم يثبت بعد صحتها، ان عملية كشف زيف نظرية ما واختبار صحتها تكتسب أهمية كبيرة، ذلك لان ضمن كل نظرية توجد دائما كمية كبيرة من الحقائق الامبيريقية تؤكدها قانون الملاحظه الذى يكون عن طريق اختبار وتمحيص هذه النظرية من خلال حقائق تصل بنا الى رفض هذه النظرية. ان درجة الثقة فى معارفنا تكون في الغالب محدودة،.

أن نظريات معينة نقتنع بها من خلال امثلة عملية قليلة، كما ان معرفتنا بالحقيقة سيجرى تدعيمها من خلال احلال النظريات غير الموثوق بها حتى ذلك الحين بنظم من المقولات العملية الواقعية الصحيحة. بالاضافة الى ذلك فانه من الضرورى اعتبار وفحص النظريات بصفة دائمة. فاذا جرى البرهنة عمليا على انه فى ظل شروط معينة سوف

تتضح مقوله ان زيادة كمية النقود تؤدى الى ارتفاع مؤكد فى مستوى الاسعار، فانه لا يمكن دحضها، ويمكن ان تصلح مؤقتا كنظرية صحيحة، وذلك ينطبق على المطالبة بصياغة سياسة اقتصادية رشيدة، ذلك بصفة خاصة عند اتخاذ القرارات.

وكثيرا ما يحدث خلط بين التعريفات ونتائج الاستنباط، والمثال التقليدى المعروف فى التاريخ الاقتصادى وأدى الى كثير من الخلط، مثلا القول بأن الادخار يتساوى مع الاستثمار . وعندما يعطى الدخل القومى لبلد ما رمز ل، والانفاق على السلع الاستثمارية الرمز ث، والانفاق على السلع الاستهلاكية الرمز ك ، والجزء المدخر من الدخل يأخذ الرمز خ ، فانه يمكن اشتقاق المعادلات التالية :

المعادلة الاولى : ل = ث + ك (معادلة تعريفية)

المعادلة الثانية : ل٢ = ك + خ (معادلة تعريفية)

فى المعادلة الاولى والثانية نجد ان الدخل القومى جرى تعريفه وتحديده فى ظل شرط معين وهو مقدار الانفاق فى فترة معينة والذى يساهم فى الدخل القومى.

المعادلة الثانية تعطى تصورا عن كيف أن الدخل القومى المتولد كيف يمكن توزيعه.

والمعادلتان هما لشئ واحد، لذا يمكن النظر الى الدخل القومى من زوايا مختلفة، ونجد ان المعادلتين التشخيصيتين كما يلى :

المعادلة الثالثة : ل١ = ل٢ (معادلة تشخصية)

ومن المعادلات الثلاث السابقة نجد :

المعادلة الرابعة : ث = خ (معادلة تشخيصية)

والمعادلة الرابعة تعبر عن ان الادخار والاستثمار شئ واحد وأن حجم الادخار يساوى حجم الاستثمار، ولذلك لم توضع فرضية معينة، أو تطوير نظرية مثلا. ان المعادلة الرابعة تعبر لنا فقط عن استنتاج من المعادلات التعريفية الاولى والثانية، ونصل الى نظرية انه اذا كانت هناك فروضا معينة تقوم بدورها كمقياس، ومقوله ان الادخار يساوى الاستثمار يمكن بنفس الطريقة اشتقاقها، والتى تكون فى هذه الحالة فرضية سلوكية. عندئذ ينطلق الانسان من الفروض بان الادخار يكون دالة للدخل والاستثمار :

المعادلة الخامسة : خ = د (ل) (معادلة سلوكية)

المعادلة السادسة : ث = د (ل ، ف) (معادلة سلوكية)

واذا عرفنا انه توجد عملية اليه للموائمة (ميكانيزم) تؤدى الى ان الادخار فى قطاع العائلات يكون تابعا لمستوى الدخل القومى عندما تكون هذه المدخرات فى قطاع الاعمال تتعلق بسعر الفائدة ومستوى الدخل القومى، وذلك كله يتساوى مع الاستثمارات المتوقعة، فانه يمكن صياغتها فى الفرضية التالية :

المعادلة السابعة : خ = ث (معادلة سلوكية)

وفي هذه المعادلة كما فى المعادلة رقم ٤ نجد ان الادخار يساوى الاستثمار، وبينما المعادلة رقم ٤ تمثل تطابقا وتوحدا Identity وانه ينتج لنا المعادلة رقم ٧ من فروض يمكن أن تكون غير صحيحة.

ولتجنب سوء الفهم فان الاستثمار والادخار فى المعادلة الاولى حتى المعادلة الرابعة غالبا ما يشار اليها على أنها معادلة بعدية ex post والمعادلات من الخامسة حتى السابعة يشار اليها على أنها معادلات قبليه ex ante، وبذلك ينبغى التعبير عن أن هناك متغيرات مختلفة يجب

ملاحظتها، ولكن تختلف كثيرا اذا ما كان ينبغي عدم الخلط بين هذه العوامل.

وفي الادبيات الاقتصادية نجد كثيرا تعبيرات مثل فرضية ومعطيات وهى كلها بمعنى واحد وتعبر عن تعريفات محددة، وفى معظم الحالات فان الانسان يفهم هذه الفرضيات فى شكل يفترض ان شيئا ما أو قد يحدث بطريقة كذا أو كذا ". ان مثل هذه المقولات لا تعتبر فردية ولا تعريفا وبينما نجد ان الفروض هى ادعاءات موضوعية، مع الحق فى اثبات صحتها عمليا، فانها تكون فروضا نظرية مجردة عن الواقع الحقيقي. ان نظم المقولات التى ترتكز على فروض تحتوى على معان محددة للكلمات يمكن تسميتها بالنماذج. والفرق بين الفروض بمعانيها المختلفة تتضح اكثر فى العمل العلمي، وعلى الباحث ان يبدأ دائما دراساته قبل ان يضع فروضا معينة ويعطى فرصه كافية لاختبار هذه الفروض، ويمكن الاكتفاء فى بداية تكوين نظرية معينة ببعض الفروض التى تعتبر على درجة كبيره من الاهمية، مثل هذه الفروض تختلف صفتها كمعطيات عن صفتها كمقدمات، طالما انها لا تتعارض مع الواقع والحقيقه الاجتماعية، وبعض علماء الاقتصاد مثل ميلتون فريدمان Frideman ، وفريتز ماخلوب Machlup وروبنز Robbins يرون لذلك ان البحث العملى الامبيريقى للفروض يعتبر هاما لان المقولات النظرية تحتاج دائما الى اختبارها ويتضح في هذا الشأن أنها فى الحقيقة تعبر عن قيمة معينة تماما. مثل الفروض السلوكية من جهة اخرى تكون أمبيريقية ولا تحتاج الى طرق اختبار معينة، ويمكن لها من جهة أخرى ان تدعى فروضا غير حقيقية، ولا يوجد لذلك معنى للتاكيد على المحتوى العملى لهذه المقولات عند اختبارها.

واذا أردنا الوصول الى استنتاجات لفروض معينة فاننا نكون مجبرين على ترك بعض الحقائق التى قد تكون ذات اهمية للواقع الاجتماعى، مثلا عندما نريد شرح التذبذب فى مستوى الأسعار والمتغيرات فى الكميات المطلوبة لسلع معينة، فاننا نلغى بعض العناصر الأخرى المؤثرة مثل أسعار السلع الأخرى أو دخول المستهلكين أو تفضيلاتهم، حيث يمكن أعتبارها ثابتة لاتتغير أو تبقى على حالها ceteris paribus وبذلك فان المتغيرات العملية التى جرى ملاحظتها قد جرى تخفيضها الى عنصر واحد أو عناصر قليلة

ومن ذلك يمكن استنتاج نتائج منطقية، أن استخدام مبدأ «ان المتغيرات الأخرى تبقى على حالها» يعتبر بالنظر للحقيقة الواقعية معقدة جداً لايمكن تجنبه ، وذلك يحد بالتأكيد من عمومية مقولة معينة بطريقة أو بأخرى. أما بالنسبة الى طريقة البحث العلمى فانه تنتمى اليه عناصر التأثير للمتغيرات المفسرة . ودائما ينبغى لكل متغير مؤثر أن نسميه بدقة.

أن أهمية النظرية تتمثل من جهة فى قدرتها على شرح البنية المعقدة للواقع والحقيقة ، حيث أنها تعطينا معلومات فان المقولات تسمح لنا بالاضافة الى ذلك أنها قد تحدث أيضا فى المستقبل تحت نفس الظروف أي أنها تقدم لنا تنبوء فى المستقبل . كما أن هناك تفرقة بين التنبؤ والتوقع ، فان الفروض التى تكون مشتقة من مقولات عامة لنظام معين يمكن أن يشار اليها على أنها توقعات . فالتوقعات ليست أكثر من فروض مشتقة من أوضاع معينة أو بمعنى أخر هي مقولات عامة. أما التنبؤات على العكس من ذلك تعتبر مقولات فردية والتي تشترط نتيجة معينة كلية ، على سبيل المثال ارتفاع مستوى الأسعار فى بلد ما فى

سنة ١٩٩٤ الي مستوى ٤٪ فإن التنبؤ هنا يعنى توقع من خلال الاشتقاق من هذه الوقائع. بينما نجد أن هذه الوقائع فى حالة اشتقاق لتوقعات معينة هى مجرد فروض وتعريفات وتطرأ دائما فى حالة التنبوء فقط بمقولات فردية ، والتى ينبغى عليها أن تطبق منطلقات معينة للنظرية وتصف لنا ذلك وبذلك يجب اشتقاق التنبؤ من أوضاع لمقولات فرضية على سبيل المثال يقال فى بلد ما ارتفع سنة ١٩٩٢ مستوى الأجر الأسمى فى المتوسط بنحو ٦٪ وكمية النقود أرتفعت بنسبة ٩٪ بينما العجز فى ميزان المدفوعات كان قد وصل الى ٣٠ مليون جنيه ، واذا استكملنا هذه الفروض يمكن اشتقاق تنبوء معين طالما أن نظام الفروض يمكن تطبيقه. ان امكانية مثل هذه التنبؤات الدقيقة يمكن اشتقاقها من فروض معينة يمكن أن تتحقق فى علم الاقتصاد حتى الآن. ان الأسباب يمكن قبل كل شئ أن تعود الى أشياء فى حالة النظرية السائدة ، ذلك لان الكثير من نظم المقولات ترتكز على فروض مجردة وليس على فروض واقعية حقيقية . ان المقولات التقريرية positiv أحيانا مايقابلها أيضا مقولات تقديرية normativ هذا التمييز يمكن مقارنته بمقولات عملية وأحكام قيمية. ان تعبير مقولات تقديرية يمكن أيضاً تفسيرها كوسيلة . وفى هذا الموضوع يتحدث ماكس فيبر weber (١٨٦٤-١٩٢٠) عن حكم قيمى يعطينا معلومات عن تلك الشروط التى فى ظلها يمكن تحقيق أهداف معينة، واعطاء اجابة على أسئلة معينة مثل: أى طرق السلوك تؤدى فى الوضع الحالى الى تعظيم الربح؟ وتحت أى الظروف يكون النمو الاقتصادى أفضل مايمكن ؟ وكيف يمكن للتوازن الاقتصادى الكلى أن يتحقق بمرور الوقت بتفاعل جانبى العرض والطلب ؟

إن اختبار البنية المنطقية لمثل هذه المقولات يبين لنا أنها ليست متساوية فى قوتها فنظرية توازن الإقتصاد تخدم أساساً حكم قيمى اذا ماكان يوجد ارشادات أو توصيات فى السياسة الإقتصادية . أنها تتحدث مثلاً عن نمو كمية النقود وأن المديونية الصافية الحكومية يجب أن تخفض بشدة ، لكى يمكن تخفيض مستوى الأسعار خلال سنة الى ٤٪ مثلا أن قيمة هذه النصائح والإرشادات يتوقف بصفة حاسمة على اذا ماكان التقويم من الناحية التاريخية والمستقبلية يستند الى وقائع مؤكدة . وفى كثير من الحالات يكفى أن تعرف اتجاة المتغيرات حتى يمكن التنبؤ بها . بالنسبة للتوصيات والنصائح فى مجال السياسة الإقتصادية فيمكن أن تتعدد تلك المقولات التى ليس لها أساس نظرى ولكن تعبر عن اشتقاقات من تعريفات معينة . ويجب أن يكون واضحاً أن مثل هذه المقولات لها قيمة بالنسبة للسياسة الاقتصادية.

ان المفهوم السابق بيانه لاكتساب المعرفة يعود فى جوهره الى تقاليد قيمة للعلم، ان قضايا المنهج مثل مشكلات محدودية العلم يمكن تقديرها طبقا لمدى تكرارها بشكل منتظم كأنها تخضع لقانون معين، وبهذه الطريقة المقترحة والتى يمكن قبولها لوجهات نظر معينة، فان الميل والنية والخيال لباحث فرد لا يمكن استثناؤها، ان لها مكانتها وأيضا مغزاها الذى لا يمكن تقليل اهميته بالنسبة لاختيار المشكلات الواجب بحثها وصياغة قضية البحث، عند اكتشاف وتحسين فروض معينة، كما ان النظريات واختبارها وأيضا اختيار اشكال العرض للنتائج العلمية، هذه المطالب المنهجية بالنسبة لتكوين نظرية علمية للاقتصاد تعتبر اكثر صرامة بالنسبة لبعض المفاهيم الاخرى. ان معظم الادبيات التى تتحدث

عن النظرية الاقتصادية لا يمكن ان يستخلص منها الانسان الى اى حد انها تعرض لنا نماذج ونظريات جرى اختبارها، وغالبا فان هناك نظريات تحدد لنا حقيقة شخصية النموذج الذى تتناوله، ان تطوير نماذج اقتصاديه يعتبر تأكيدا للخلفيه التى يتسم بها البحث العلمى الاقتصادى.

ان التطبيق الصارم لهذه المفاهيم المنهجية يتفق الى حا ما مع التطوير السريع فى العلوم الاجتماعية، وأصبح من البديهيات ان مقولاتها حاسمة، وفى جميع المشكلات التى يتناولها علم الطبيعة والعلوم الاخرى نجد ان علم الاقتصاد تواجهه فى المقابل صعوبات خاصة، يواجه الاقتصاد فى الغالب عناصر متغيره ويصعب التحكم فيها، ويشكل طرق السلوك الاقتصادى للعديد من متخذى القرارات الذين توجد بينهم علاقات فى غاية التعقد. وبالرغم من ذلك ففى التطبيق العملى نجد ان التجريب ايضا ممكن، حتى انه ايضا نجد ان عالم الارصاد الجوية عندما يقوم باجراء التجربة والدراسة للارصاد الجوية فانه لا يملك التأثير على العناصر الفعالة المؤدية الى تغيرات مناخية، كما نرى ان عالم النفس يهتم ايضا مكثل علم الاقتصاد بعمليات تكوين الارادة الانسانية، ان صعوبات علم الاقتصاد تتمثل فى تقدير مشكلات معينه.

بالاضافة الى ذلك فان طرق الاختبار لتفسير الوقائع المادية فى الواقع المعقد لا تتسم دائما بوضوح كامل[1].

ونادراً ما نجد ان علم الاحصاء يسمح لنا بامكانية تقديم برهان لفرضية من الفروض الواقعية والعملية. ان طرق الاختبار غالبا ما تكون

---

(١) Alfred Stobbe : Volkswirtschaftslehre. S.32.

وسائل صعبة حيث لا يمكن تجنب الاخطاء عند تفسير النتائج.

في أى كتاب تعليمى للاقتصاد يمكن ان نطلع علي الوضع الحالى للنماذج والنظريات الاقتصادية، ومن السهل ان نجد اساسا لاختبار النظريات.

اشكال صياغة النظرية الاقتصادية :

يمكن للتعبير العلمى أن يأخذ أشكالاً متعددة، فقد يكون فى شكل نصوص مكتوبة أو رسوم أو تحليل رياضى . أن كل شكل له مزايا وعيوب بالمقارنة بالاشكال الأخرى.

والشكل المألوف العادى هو عرض المقولات العلمية فى شكل لفظى Verbal وذلك لايعنى أن جميع موضوعات علم الاقتصاد يسهل قراءتها.أن طريقة التعبير يمكن أن تكون غير واضحة أو أن الموضوع الذى يعرض يكون صعب جدا. وعرض النصوص لفظيا كان الشكل الغالب فى الماضى ولايمكن الأستغناء عنه فى الحاضر. وبالنسبة للمبتدئين الذين لم يتعودوا استخدام أدوات التحليل الرياضى يكون فهم هذه الحقائق الإقتصادية أسهل عند عرضها فى رسوم أو كلمات. وفى نظم الفروض المعقدة عادة ماتعالج بصعوبة بالغة، أو التعبير عنها بالكلمات. ومن المؤكد أن نظم التعبير هذه تقود الى طرق الإختبار وتؤدى الى بعض المشكلات أنه اما بالنسبة للمتغيرات المفردة لاتوجد بيانات واقعية أو علاقات يمكن اختبارها. ولذلك السبب يجب فى كثير من الحالات قبل اجراء اختبار معين اعادة صياغتها وتبسيطها.

أما العرض بالأشكال التوضيحية فقد انتشر إستخدامه على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة وكثير من الناس يفضلون هذا العرض

المنهجي ويفهمون العلاقات التي يعرضها الشكل البياني بطريقة أفضل ، ويتذكرونها بطريقة أسهل من المعادلات الرياضية. والشكل التوضيحي لاتوجد له صعوبات على الفهم . من عيوب هذه الطريقة لعرض المعلومات محدوديتها عند مستوى تكون فيه العلاقات بين بعدين أو ثلاثة أبعاد مطلوب توضيحها. وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تفتقد مزايا التعبير بالرسوم ذلك أن الأبعاد الثلاثة يصعب التعبير عنها بسهولة . وتوجد مزايا لتلك الأشكال التي تعرض علاقة ذات بعدين أن التعبير عن أن كمية معينة ك من سلعة معينة، يرتبط بالثمن ن لهذه السلعة وأنها ترتفع أو تزيد مع انخفاض الثمن ، يمكن التعبير عنها بنظام متناسق بسهولة وتكون مفهومة.

كما أن عرض معلومات باستخدام الوسائل الرياضية اكتسب أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة . وأصبح من الضروري لكل من يتعلم الاقتصاد ودراسة الأدبيات الاقتصادية لابد أن يتعلم أساليب التحليل الرياضي، حيث تستخدمه جميع المدارس الإقتصادية تقريباً . وفي حالة وجود فروض بسيطة فان الرياضيات تكون أفضل وأسهل من الأساليب الأخرى مثل الرسوم أو الكلمات. فمثلا أن الكمية المطلوبة من سلعة ك يتوقف على ثمن هذه السلعة ن وأسعار السلع الأخرى م١ ، م٢ ، م٣ والدخل الشهري للفرد ل ، وهيكل رغبات المستهلكين غ ، ويمكن كتابة ذلك كمعادلة رياضية دالية كما يلي :

ك = د(ن ، م١ ، م٢ ، م٣ ، ......، م ن ، ل غ) .

أن القدرة الاحلالية لطريقة التعبير الرياضي من خلال كلمات أو أشكال تقل مع تعقد نظام الفروض ودرجة صعوبة الاشتقاق الرياضي . وبالتأكيد أنه ليس من النادر ملاحظة أن المعرفة بالرياضة ضرورية خاصة

أنه بالنظر الى طرق الاختبار تحدد لنا أي درجة من التعقد يسمح بها نظام الفروض. ان مِزايا النماذج الرياضية تتمثل فى أنها تشمل المضامين الأساسية للفروض وتقوم بحلها . وتجبر الباحث على صياغات هامة. كما أنها توضح خواص النماذج والنظريات وهيكلها. وبإستخدام الطرق الرياضية وواجبها الأساسيهوفى تطوير نظام استدلالى معين فان طرق التعبير الرياضى ستصبح متميزة. وقليلاً مايستغنى عن هذه الوسائل الرياضية. إن كل استخدام للرياضيات يحتاجه الباحث الإقتصادى يعتبر فى البداية صعباً. لكنه يمثل سهولة فى فهم الإقتصاد باساليب رياضية، وإذا ماكانت صياغة نظرية بأدوات رياضية من الصعوبة بمكان، فان شرح المفاهيم يساهم فى تكوين نظرية إقتصادية رياضية ، الا أن لهذا المنهج حدود معينة، وعلى الانسان أن يحدد الى أى مدى يستخدم الأساليب الرياضية فى صياغة النظريات الاقتصادية.

(٣) فرضيات ومضمون النظرية الإقتصادية الكلاسيكية :

إن الهدف الرئيسى للتحليل الإقتصادى الذى اعتمدته المدرسة التقليدية، هو تفسير أداء النظام الاقتصادى الذى أوجدته الرأسمالية فى بريطانيا والقائم على مبدأ الملكية الخاصة ، لاسيما وأن النظرية الأقتصادية الكلاسيكية قد استندت على قانون العرض والطلب المتضمن لفرضيتين أساسيتين.

أولهما : إن النظام الاقتصادى يتميز بمنافسة قوية تمنع سيطرة بائعي السلع أو الخدمات على السوق ، وهو الوضع المعروف بالمنافسة التامة.

وثانيهما : إن العمالة الكلية لعوامل الإنتاج كافة ، بما فيها العمل، هى الوضع الطبيعى للحياة الإقتصادية.

وعلى ماتقدم تستند النظرية الكلاسيكية على آلية جهاز الثمن الذى يشكل القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الإنتاجى وبذلك يشكل إداة لتحقيق التوازن. فإرتفاع الإثمان معناه زيادة الطلب من قبل المستهلكين من الكمية المعروضة من السلع ، وبالتالى زيادة الأرباح المتوقعة من قبل المنتجين، بينما انخفاض الثمن معناه العكس تماماً، أى انحسار العرض للسلع المنتجة. وكما سوف نرى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب فان هذا الأمر يتوقف على مدي المرونة الدخلية للطلب على المنتجات . فإذا كانت هذه السلع من المواد الغذائية - كالخبز مثلا - أدى ارتفاع الأثمان الى زيادة الطلب على الخبز نظراً لانعدام هذه المرونة، مما يؤدى الى زيادة فى ارباح المنتجين. وتعليل ارتفاع الطلب على الخبز يعود الى ان بقية المواد الغذائية تكون اثمانها قد ارتفعت بنسبة موازية، مما يجعل ثمن الخبز بالرغم من ارتفاعه اقل نسبياً من ارتفاع ثمن بقية المواد الغذائية.

أما اذا كانت المرونة الدخلية للطلب على المنتجات غير الغذائية- متوفرة. فان ارتفاع الاثمان الناجم عن زيادة الطلب للكمية المعروضة - خلال فترة زمنية معينة. سيؤدى خلال هذه الفترة الى زيادة أرباح منتجى هذه السلع ، ولكن بعد مرور هذه الفترة فسوف يتقلص الطلب نظراً لارتفاع الاثمان ، ممايؤدى فى نهاية الحقبة التالية، الى انخفاض الاثمان نتيجة لانحسار الطلب.

فجهاز الثمن هو مرآة تنقل رغبات المستهلكين الى المنتجين وهو بالتالى الإداة التى تحقق التوازن آليا - لأن النظرية التقليدية لا تري خيراً فى تدخل الدولة فى النشاط الأقتصادى ولا توافق على التنظيمات

والقيود الموضوعة على الأجور وتنادى بالقضاء على جميع مظاهر الأحتكار فى ميادين الأعمال، وأن اداة تحقيق التوازن بين العرض والطلب هى - عوائد عوامل الإنتاج - أى المردود العائد للعوامل الداخلة فى الانتاج . اذ أن انخفاض هذه العوائد دون المستوى العادى أو مايطلق عليه اصحاب النظرية التقليدية « الثمن الطبيعى» يحمل أصحاب عوامل الانتاج علي سحبها من هذا الاستخدام . فصاحب الأرض لايعود يزرع أرضه كلها، والممول يسحب رأسماله ، والعامل يرفض العمل ، فيقل المعروض وتعود عوائد الانتاج الى معدلاتها العادية التى تكون فى انسجام مع مقدار الطلب المنجز اي الطلب المصحوب بقوة شرائية.

وانطلاقاً من الفرضيتين السابقتين فقد تحدد مضمون الاقتصاد الكلاسيكى الى حد كبير. ذلك انه اذا كانت موارد المجتمع فى حالة عمالة كاملة ، يصبح هدف التحليل الاقتصادى تفسير كيفية توزيع هذه الموارد بين الفرص البديلة لاستخدامها، وكيفية توزيع الانتاج او الدخل الحقيقى الناتج عن استخدام هذه الموارد فى عملية الانتاج بين مالكيها . والقوة الدافعة فى هذا النظام هى المصلحة الذاتية لارباب الأعمال، ومالكى الموارد ، والمستهلكين- كل يحاول ان يصل بأرباحه ودخله واكتفائه الى اقصى حد ممكن.

والمنافسة وظيفة اجتماعية فى هذه النظرية ، وهى القيام بدور تنظيمى حيوى وضمان استقرار دافع المصلحة الذاتية على تأدية دورها فى أسواق السلع والموارد بالشكل الملائم لمصالح المجتمع بأسره . وكما ورد فى كتاب ثروة الامم لأدم سميث ، عبارته الشهيرة بأن كل منتج اذ يحاول تحصيل الربح لنفسه تقوده «يد خفية لتحقيق هدف لم يكن يقصده» وهذا الهدف هو بالطبع المصلحة العامة.

وعلى ذلك فان النظرية الاقتصادية الكلاسيكية تتكون من مجموعة من المبادئ التى تشرح عمل جهاز الثمن ، أو نظام الأسواق المتنافسة فى حل مشكلات اختيار أنواع السلع التى يجب انتاجها ، وحسن توزيع الموارد لانتاجها، ثم اعادة توزيع مجموع الانتاج بين « العناصر» الداخلة فى الانتاج أى بين مالكى الموارد الإقتصادية أو عوامل الانتاج.

ان مبادئ النظرية الكلاسيكية الاقتصادية هى مجموعة من العلاقات المستنتجة منطقيا من عدد قليل من الفرضيات الاساسية عن الانسان وسلوكه، بوصفه مخلوقا اقتصاديا Homo Oeconomicus فتفترض ان هذا الانسان الاقتصادى يحاول الحصول على اقصى البهجة بأقل عناء. وهذا المزيج من البهجة والعناء هو القوة المحركة للنظام الاقتصادى ككل. فالانسان مستهلكا، يحاول ان يحصل على اقصى اشباع من انفاق دخله، والانسان مالكا لموارد الانتاج، او ربا للعمل، يحاول ان يحصل على اقصى الربح من بيع السلع والخدمات التى ينتجها.

ولقد بنى الاقتصاديون الكلاسيك على ركائز من هذه الافتراضات القليلة عن طبيعة السلوك البشرى فى المجال الاقتصادى، صرحاً معقداً من التحليل الاقتصادى، ما يزال قسماً وافراً منه قائماً الى يومنا هذا.

اذا، تلك كانت المفاهيم الاقتصادية لهؤلاء الباحثين الاقتصاديين الذين انطلقوا من القوانين الطبيعية فى بناء الصرح النظرى للنظام الاقتصادى الجديد الذى نجم عن الثورة الصناعية. وهذا الصرح النظرى، يشكل انعكاسا للممارسات التى سادت الحياه العملية منذ اواسط القرن الثامن عشر، اذ انطلق المنظرون من دعامتين اساسيتين :

الحرية الفردية والملكية الخاصة، وقالوا، ان هذه المفاهيم الاساسية اذا ما طبقت من قبل انسان عاقل يحرص على تحقيق منفعته بأقل جهد ممكن، لكفيله بتحقيق رخاء وسعادة المجتمع بكامله.

الا انه ظهر من سياق التطور التاريخى فى تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية ليس تعقد المشكلة الاقتصادية فحسب، بل انما ظهرت مشكلات اجتماعية كما سنوضحه على النحو التالى :

١ - على الصعيد الاجتماعى :

حدث ان السعادة لم تعم المجتمع الصناعى الجديد فى القرن التاسع عشر فى انجلترا وبقيت الطبقات العمالية تعانى قسوة العيش وانحدار مستوى معيشتها بالنسبة لمستوى معيشة الطبقة الرأسمالية الميسورة، وكما رأينا أيضا، فقد أرجع بعض البحاثة سوء حالة العمال هذه الى أمور تكمن فى القوانين الطبيعية وأنه لابد من قبولها، ومن هؤلاء كل من مالتوس وريكاردو.

فضلا عن ذلك، فقد عرفت بريطانيا - بعد الحروب النابليونية - ازمات اقتصادية كما حدث بالنسبة لفرنسا، مما زاد اوضاع الطبقة العمالية تفاقما وتعاسة.

انطلاقا من هذه الاوضاع المتردية، طرحت مسألة فوائد واضرار الحضارة الصناعية وأخذت الانتقادات تتوالى ضد الليبراليه الاقتصادية، واعتبر ان النظام القائم يعنى سيطرة اصحاب رؤوس الاموال على القوى الانتاجية. من هنا ظهرت مناداة كثير من المفكرين ذوى النزعات الاشتراكية الى ضرورة تدخل الدولة للقضاء على هذا الوضع البائس من جهة نظرا لان النظرية التقليدية قد أغلقت منافذ الأمل بالنسبة للعمال،

ومن جهة ثانية وجد من نادى بضروره القضاء على هذا النظام برمته كما دعى الى ذلك الاشتراكيون الماركسيون.

٢ - على الصعيد الاقتصادى :

ادى ازدهار الرأس مال الصناعى الى ازدياد التراكم الرأسمالى وتمركزه، نتيجة لتوسع حجم المشروعات ومن ثم تكوين الاحتكارات الكبيرة التى استاثرت بالانتاج والتسويق مما نتج عنها استغلال للمستهلكين لصالح اصحاب رؤوس الاموال. لذلك نودى بتدخل الدولة. أما لاعادة المنافسة الى تيار النشاط الاقتصادى وذلك بوضع تشريعات للقضاء على هذه الاحتكارات ومنع قيامها مجدداً، وإما بتأميم الدولة للمشروعات الاحتكارية.

هذا ولقد ادت الزيادة الكبيرة فى الانتاج من جهة وانخفاض دخول العمال من جهة ثانية الى عدم تحقق طلب كاف لامتصاص هذه المنتجات بعد تشبع الانفاق الاستهلاكى، مما ادى الى تكدس المنتجات دون تصريف وبالتالى الى تسريح بعض العمال وتعريضهم للبطالة. ويؤدى هذا بدوره الى منافسه العمال العاطلين للذين يعملون مما يضغط نزوليا على الاجور فيضاعف من حدة المشكلة الاجتماعية. وقد نجم عن هذه الازمات الاقتصادية قيام الثورات الاجتماعية فى الدول الصناعية اى فى فرنسا والمانيا وبلجيكا، والى اندلاع الحروب بين هذه الدول للسيطرة على البلدان المستعمرة فى اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بغيه تصريف انتاجها من جهة وتأمين الموارد الطبيعية بأثمان زهيده من جهة ثانية.

٣ - على الصعيد الايديولوجى :

لقد عرف القرن التاسع عشر تطوراً بالغ الاهمية على الصعيد

الفكرى، قضى على فلسفة القوانين الطبيعية، فانعدمت فكرة التوازن التلقائى او اليد الخفية - كما قال بذلك آدم سميث - لتأمين سعادة البشر، ذلك ان التحليل التاريخى برهن على عدم استمرارية القوانين الطبيعية، هذا بالاضافه الى انه لم يعد لمذهب المنفعة اى جدوى نظرا الى ان الممارسة قد برهنت على أن الانسان ليس بذلك المخلوق العاقل الذى يحسب بهجته وعناءه حسابا عقلانيا وبذلك فقد تم اضعاف اسس النظرية الاقتصادية التقليدية.

ان هذا التطور الفكرى البالغ الاهمية يعود لعدة دوافع من اهمها نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أولا - فلسفة هيجل التى عرفت انتشارا واسع النطاق فى اوروبا وما تزال الى يومنا هذا لاهميتها البالغة - وقد عاصر هيجل الثورة الفرنسية وحروب نابليون اذ انه عاش في الفترة ١٧٧٠- ١٨٣٠ وهذا على جانب كبير من الاهمية لان حياه هذا الفيلسوف قد تقاسمها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر، وبالتالى فقد عاش فى مرحلة الانتقال وعانى كل ما تعانيه فترات الانتقال من دراما التغيير السياسى والاجتماعى والحضارى. وثانيا انتشار مؤلفات شارلز داروين وخاصة منها ما يتصل بموضوع "اصل الانواع" الذى عرف شهره واسعة منذ صدوره عام ١٨٥٩ والذى شكل البرهان العلمى والحسى فى الوقت ذاته للديالكتيك الهيجيلى الذى يشكل التعبير البليغ لقانون التطور.

الباب الثانى

المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول : طبيعة المشكلة الاقتصادية

الفصل الثانى : عناصر المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول

طبيعة المشكلة الاقتصادية

مقدمة :

كما سبق أن ذكرنا أن علم الاقتصاد يهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية، ولماذا نقول معالجتها وليس حلها؟ لان العلاج مؤقت ومرتبط بظروف اجتماعية وتاريخية معينة، فاذا تغيرت حاجات الانسان وتعقدت، وفي نفس الوقت زادت ندرة موارده فانه يسعى الى علاج المشكلة الاقتصادية في ظل مستحدثات وظروف جديدة.

ومن الخطأ القول ان هناك حلا للمشكلة الاقتصادية فذلك معناه اننا نعيش في ظل الوفرة وليس الندرة والندرة ايضا نسبية. ولن يكون هناك حاجة الى علم اقتصاد وعلماء اقتصاد ورجال السياسة الاقتصادية اذا تحقق هذا المجتمع الخيالي مجتمع الوفرة، اذن لنعش الواقع الذى يتميز بالندرة ونفهمه جيدا من اجل اشباع حاجات الانسان المتعددة واللانهائية في ظل ندره نسبيه للموارد.

والسلع والخدمات هى أدوات اشباع حاجات الانسان، ويقوم بإنتاجها بتضافر عوامل انتاج معينة ، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتتطور عملية الانتاج بتطور درجة رقى عملية التقسيم الاجتماعى للعمل.

المشكلة الاقتصادية :

ترجع المشكلة الاقتصادية الى تعدد حاجات الانسان وندرة الموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات التى تتميز بالدورية والتعدد والتجدد، وبأنها لا نهائية . والموارد تتكون مما تجود به الطبيعة من ارض وما عليها من غابات وبحار وأنهار وما فى باطنها من معادن، وما يصنعه الانسان من الات ومعدات للمساعدة فى عملية الانتاج[1].

وخلال عملية الانتاج ينتج الانسان سلع وخدمات، والسلع هى منتجات ملموسة مثل الاغذية والملابس، والخدمات هى منتجات معنوية مثل التعليم والصحة، فالسلع والخدمات هى وسائل لاشباع حاجات الانسان.

والفعل الذى يترتب عليه عمل السلع والخدمات يسمى انتاجا، وعمليه استخدام هذه السلع والخدمات تسمى استهلاكا.

ولا تطلب السلع والخدمات لذاتها وإنما بغرض الاستفادة من استهلاكها، ولذلك يعرف بعض الاقتصاديين الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بانتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الافراد بغرض استهلاكها.

أولا - الحاجات والمنفعة :

لماذا يجب على الانسان ان يسلك سلوكا اقتصاديا رشيداً؟

لكل انسان حاجاته ورغباته التى يجب اشباعها، مثل هذه الرغبة الانسانية تسمى بالحاجات، فى الواقع مشاعر بالنقص لحاجات يسعى

---

(١) دكتور رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦، ص ٦٣.

الانسان لاشباعها، ووسائل اشباع هذه الحاجات يمكن ان تكون منتجات مادية والتى يسميها الانسان سلع او منتجات غير ماديه وهى الخدمات. ان السلع والخدمات يضمها مفهوم شامل وهو المنتجات.

ان خواص السلع بالمعنى الاقتصادى للكلمة لا تصلح بحالتها الراهنة فى الطبيعة لاشباع مباشر. ان السلع يطلبها الانسان لاشباع حاجاته.

(١) تعدد الحاجات الانسانية :

لكل انسان احتياجاته من السلع والخدمات. وتتحدد انواع السلع والخدمات التى يطلبها الإنسان بعوامل عديدة منها مثلا : الطبيعة او الغريزة البشرية، كالرغبة فى الغذاء والشراب لكى يحافظ الانسان على بقائه او للمتعه أو الرغبة فى الكساء لكى يستر نفسه ويتقى شر التقلبات الجوية. ومنها ايضا المرحلة الحضارية التى يعاصرها الانسان، فمثلا من البديهى ان احتياجات انسان القرن العشرين تختلف اختلافا كبيراً ولا شك عن احتياجات انسان القرن التاسع عشر. مثلا الانسان يرغب الان في الحصول على انواع ارقى من الاقمشة أو مسكن اكبر او مجهز بوسائل احدث اى يرغب فى الانتقال من مكان الى اخر بالسيارة او القطار او الطائرة بدلا من استخدام العربات التى تقطرها الحيوانات او السفن الشراعية... الخ.

مثل هذه التغيرات فى الاحتياجات تنشأ بسبب التقدم العلمى الذى هو وليد رغبة الانسان فى الاكتشاف والخلق ثم ينتشر اثرها بسبب رغبة الانسان فى تقليد أقرانه. فالتقدم العلمى على يد الانسان يأتى بأنواع جديدة من السلع أو الخدمات ويبدأ بعض افراد المجتمع فى التمتع بهذه

المستحدثات ... ثم يبدأ اثر التقليد الغريزى فى الانسان فى نشر الرغبة تدريجيا فى التمتع بها.

وهناك العديد من العوامل الاخرى التى تتدخل ايضا فى تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات. على سبيل المثال الدين او الفلسفة السائدة او التقاليد الاجتماعية المتبعة او المناخ... كل هذه العوامل لها أهميتها فى تحديد الاحتياجات. من ناحية الدين او الفلسفة نجد ان المسلم لا يأكل لحم الخنزير ولا يشرب المسكرات والهندوسى لا يأكل لحم البقر.

والتقاليد الاجتماعية تسبب أحيانا اختلافات كبيرة فى نوعية او شكل الملبس أو فى أنواع الطعام المطلوبة أو وسائل التسلية واللهو. ولا يخفى ايضا تأثير المناخ على مواصفات المسكن ونوع الملبس والمأكل ... الا انه يمكن القول فى النهاية ان التقدم الحضارى والاتصال عبر البلدان والقارات المختلفة قد قلل كثيرا من الاختلافات فى الاذواق.

إن أسباب نشأة الحاجات موضوع خارج عن مجالات علم الاقتصاد، وفى تحليل الحاجات نستخدم فروعاً اخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع. وفى علم الاقتصاد فى الغالب ما تكون الحاجات موجودة او يمكن استثارتها. ولذلك فان من الضرورى التمييز بين انواع الحاجات ودرجة الحاحها. واذا ما كان على الانسان أن يحافظ على وجوده الانسانى فمن الضرورى على أية حال من اشباع حاجات معينة ولعل اهمها الحاجات الى الغذاء والكساء والمسكن، بالاضافة الى انه توجد حالات اقل الحاحا والتى يكون لها وزنا خاصا تبعا للحالة الاقتصادية

من رواج أو كساد، مثلا فى حالة الكساد فان الناس يكونوا مجبرين على الاستغناء عن بعض السلع، ومن جهة اخرى لو كانت هناك حالة رواج فانه توجد وفرة نسبية فى السلع، لذلك المشروعات الاقتصادية تواجه فى الغالب مشكلات نتيجة الحالة الاقتصادية وتأثر المشتغلين بها.

واذا تصورنا ان جميع السلع والخدمات متوفرة بلا حدود فان ذلك سيكون محض خيال ولا يحتاج الانسان ان يشغل باله بمشكلة الندرة، وفى العالم الحقيقى توجد ندرة للسلع ، وندره السلع نسبية ولا تعنى أبدا ندرة مطلقة كما هو الحال مثلا فى عنصر اليورانيوم المشع، ولكن يقصد بها انه يوجد فرق ما بين كمية السلع اللازمة لتلبية حاجات الانسان وتلك السلع فعلا . ان ندرة السلع هى تعبير عن توتر بين الحاجات والسلع، وهذا هو المفهوم الاساسى لما نقصده بأن جميع السلع نادرة. فاذا كان الاحتياطى المخزون لسلع معينة لا ينتهى أو لا يجف، فان انتاجها متجدد وسهل كما هو الحال الهواء الضرورى جدا للحياه، فلا يوجد حديث هنا عن الندرة وفى هذه الحالة يدور الحديث حول السلع الحرة، وعددها ليس كبيرا جدا، فاذا ما كانت السلع حرة فمعنى ذلك بالنسبة الى الحاجات قد تكون موجودة بوفرة، ولذلك لا تحتاج لاى جهد اقتصادى لانتاجها، وهذا سؤال موضوعى، والذى نجد عليه اجابات متعددة فى مختلف الاماكن والعصور. ان الهواء بالنسبة للغواصين فى قاع البحر او لعمال المناجم فى باطن الارض لا يعتبر سلعة حرة، ذلك لانه يجب انتاج الهواء أى الاكسجين الذى يستخدم فى هذه الظروف. كما أن المياه التى يستخدمها الانسان مباشرة وبسهوله من الانهار والبحار دون جهد اقتصادى لا تعتبر مثل مياه الشرب فى المدن، فهى

سلعة اقتصادية لها تكلفة فى تنقيتها وتوزيعها مثلا. اما السلع الحرة فهى سلع غير اقتصادية، وفى الحقيقة ان انتاج السلع والخدمات يتطلب تكلفة معينة ويجب ان يكون سلوك الانسان اقتصاديا وذلك يعنى ان يكون سلوكه تجاه هذه السلع سلوكا رشيدا لتقليل التكلفة وتعظيم المنفعة منها، ولذلك يستطيع الانسان القول بأن علم الاقتصاد يهتم بالاشياء التى تنتج بتكلفة معينة ويكون لها ثمن. ان تعريفات مثل التكلفة والثمن يجب صياغتها بدقة علمية. والمستهلك الفرد قد لا يحتاج للانتفاع بسلع معينة ان يدفع شيئا، غير انه يستطيع تحمل تكلفه معينة كما هو فى حالة التعليم المجانى مثلا. بالنسبة للسلع الاقتصادية فهى تنقسم الى سلع خاصة يكون لها منفعة خاصة مثل الطعام والملابس، وسلع عامة يكون لها منفعة عامة مثل خدمات التعليم والصحة التى تشبع حاجات عامة.

وتحدث مشكلة فى حالة ندرة السلعة عندما تكون حاجات الانسان كثيرة بلا نهاية وأنه لا يمكن اشباعها، فتوجد الندرة اذا كانت الرغبات أو الحاجات بصفة عامة اكثر من وسائل اشباعها.

واذا ما قمنا بعمل استقصاء لدى المستهلكين عن رغباتهم ستكون النتيجة بالتاكيد ان هذه الحاجات اكبر كثيرا من الحجم المعروض للسلع، ايضا نجد ان اوضاعا معينة للدخل وللثمن لا تستطيع تطوير وتحديث هذا الاتجاه، ذلك انه طبقا للفروض التى جرى اختبارها عمليا ان رغبات الانسان تتزايد بتطور المدنية والرفاهية. والانسان فى الحقيقة، على مستوى العالم وعلى مستوى كل بلد على حدة، لا يستطيع ان يتصور حالة تختفى فيها الندرة بوجه عام.

وفى الخمسينيات من هذا القرن قام بعض علماء الاقتصاد والاجتماع مثل كينيث جبريث Galbreth يدعون ان مجتمعات بعض البلاد مثل الولايات المتحدة الامريكية تعيش فى طوفان من السلع ويفيض منها ضياع كبير، بينما ملايين من البشر فى بقية العالم يعيشون فى فقر مدقع ذلك لان الانفاق العام فى الدول الدول الغنية لا يكفى لانتاج كثير من السلع الاستهلاكية.

وغالبا ما نجد ان تغيير الموضه، وتأثير الاعلان وطرق البيع الذكية تؤثر على المستهلكين وتجعل سلعا معينة مرغوبة لديهم رغم عدم حاجتهم اليها، ومع ذلك يشترونها تحت اغراء وسائل الاعلان والتسويق الجذابة التى تزيف حاجات المستهلكين، وتثير رغبات استهلاكية زائفة. وهذا النقد الاجتماعى للمجتمع الاستهلاكى يجب تقديره أيضا، ذلك لان معظم القضايا المطروحة يكون لها أهمية علمية، وأيضا لا يمكن عمل مقولات علمية تتمشى مع هذا الاستهلاك البذخى اذا كان الطلب على سلع معينة يعتبر ترفيها، هذا النقد الاجتماعى يرتكز على حكم قيمى أو اخلاقى ينتقد ما يفعله المستهلك ؟ وماذا ينبغى ان يسمح له ؟ ان علم الاقتصاد يهتم باشباع حاجات الانسان كما هى وليس كما ينبغى ان تكون وتحديد حاجات الانسان والى اى مدى يجرى ايقاظها أو حتى كيف يمكن توجيهها فى اتجاه معين، فذلك يصعب قوله وتحديده، ذلك انه لا توجد علميا نظريات حول هذه المشكلة. ان الاقتصادى الانجليزى الفريد مارشال (١٨٦٤- ١٩٢٤) وجه النظر فى نهاية القرن الماضى الى ان حاجات الانسان غالبا ما تكون نتيجة اكثر مما تكون سببا للنشاط الاقتصادى. ان الحاجات الانسانية كما سبق ان اشرنا ينظر اليها على

انها موجودة فعلا وكحقيقة يجب التعامل معها فى ظل النظرية الاقتصادية السائدة، والعلاقات بين الحاجات والقوى الشرائية والنواحى الاجتماعية ونشاط أصحاب الاعمال يجب مراعاتها بدقة. ان توزيع الدخل يمكن مثلا على المستوى القومى أو الدولى ان يكون مختلفا بالتأكيد فى وقت واحد، غير ان هناك مطالب مجرده باعادة توزيع الدخل، عندما يكون هناك غالبيه من الناس يستحقون ذلك، وهذا يخرج عن نطاق المقوله العلمية، والنقد الاجتماعى فى وجهة النظر هذه لا يمس توزيع القوى الشرائية وما ينتج عنها من طلب، فذلك لا يعتبر قضيه للندرة فى حد ذاتها، وإنما يستهجن اساليب الدعاية والاعلان لايقاظ الحاجات.

ولكن هل اشباع الحاجات يولد رغبات جديدة؟ ان بعض الناس لا يتحدثون فقط عن اشباع حاجاتهم وانما عن صلاحية السلع لاشباع حاجاتهم بمرور الوقت. ان وجود مشكلة الندرة تعتبر قضية تختلف من ساعة لاخرى وهذه القضايا يجب معالجتها منفرده ولكن يجب التاكد من وجود نقص فى السلع بالنسبة لاشباع الحاجات، وان هناك حاجة ملحة لتدعيم الوجود الانسانى لاشباع الحاجات الضرورية فى بلد معين، وأيضاً على المستوى العالمى.

(٢) تعريف المنفعة وانواعها :

نظرا لتعدد الحاجات وعدم امكان الانسان القيام باشباع حاجاته كلها فإنه يقوم بترتيب هذه الحاجات على حسب اهميتها فى سلم أو قائمة تفضيل بحيث يأتى فى رأس هذه القائمة الاشياء الاهم فالمهمة وهكذا. ويقوم الانسان باشباع حاجاته وفقاً لترتيب هذه القائمة. ولكن ما هى هذه الحاجات ؟ ان الحاجات هى تلك الاشياء التى تتخذ صورة

سلع وخدمات والتى يكون الانسان فى احتياج لها. وبطبيعة الحال لابد وان تكون هذه الحاجات نافعة، فما يحتاج الانسان الى اشباعه هو الحاجات النافعة. وهذا يقودنا الى الكلام عن المنفعة.

تعريف المنفعة :

الشئ النافع هو الشئ الذى يشبع رغبه لدى الانسان. أما عملية خلق المنفعة أو زيادة منفعة شئ موجود فهى تعتبر انتاجا Production. والمنفعة من الوجة الاقتصادية قد تختلف عن المنفعة من الوجهة الصحية أو الوجهة الاجتماعية والمقصود بالمنفعة هنا المنفعة الاقتصادية.

(٣) انواع المنفعة :

المنفعة هى مقدرة السلعة او الخدمة على اشباع الرغبة. وهناك اربع انواع من المنافع التى تذكر باستمرار وهى :

(١) **المنفعة الشكلية :** Form utility . تحدث المنفعة الشكلية عندما ندخل تحسينات او نزيد من فائدة سلعة عن طريق تغيير فى شكلها. فلا شك ان الصلب فى شكله الاخير كجسم سيارة مثلا يكون أكثر نفعا مما لو كان في شكل الواح. ولا شك ان مصانعنا تضيف منافع شكلية وذلك بانتاجها سلعا مثل الملابس والاثاث والسماد. والزراعه ايضا بانتاجها الحبوب والفواكه والخضروات وتربيه الماشية إنما تضيف منفعة شكلية.

(٢) **المنفعة المكانية :** Place utility. المنفعة المكانية تحدث عندما تكون السلعة أو الخدمة اكثر نفعا فى مكان عن آخر. فانتقال

السلعة الي مكان تكون فيه اكثر نفعا إنما يخلق منفعة مكانية. فأى سلعة تكون بعيده عن يد المستهلك - كالسيارة فى مكان تصنيعها - تكون ذات منفعة اقل بالنسبة له. ويكون المستهلك على استعداد لأن يدفع بعض النقود الاضافية حتى تكون السلعة تحت يده. فالمستهلك يدفع هذا القدر الاضافى من النقود وذلك فى مقابل الاشباع الذى يحصل عليه - اى المنفعة المكانية - والذي ترتب على نقل السيارة لتكون بالقرب منه.

(٣) المنفعة الزمنية : Time utility. تحدث المنفعة الزمنية عندما تكون السلعة أو الخدمة اكثر نفعا في زمن عنها فى زمن أخر. فجهاز الاضاءة يكون اكثر نفعا في وقت الظلام عنه فى ضوء النهار. وهناك بعض السلع التى تنتج فى فترة زمنية معينة ولكنها تستهلك على مدار السنة. فحفظ السلع من تاريخ أنتاجها الى تاريخ طلبها يضيف الى منفعه السلعة منفعة زمنية. فالقمح يحصد في مايو ويونيه ولكنه يستهلك علي مدار السنة. ولذلك فان تخزين القمح يعتبر عملية نافعة. فعملية التخزين تضيف الى القمح منفعة زمنية. فالقمح وقت استهلاكه تكون منفعته اكبر من منفعته وقت الحصاد.

(٤) منفعة الملكية :Possession utility وهذا النوع من المنفعة يحدث عندما تنتقل ملكية السلعة او الخدمة من شخص الى اخر. فأدوات البناء الموجودة فى متاجر البيع لا فائدة منها بالنسبة لعامل البناء فهو فى حاجة للحصول عليها. ويتحقق نفع عامل البناء من هذه الادوات عندما تصبح هذه الادوات فى متناول يده. فبمجرد ان يمتلك عامل البناء هذه الادوات فانه يستطيع استخدامها لكسب عيشه. فعامل البيع الذى

يتفاوض مع العميل لنقل ملكية ادوات البناء من محل البيع الى عامل البناء يخلق منفعة الملكية. وهذا صحيح بالنسبة لنقل ملكية الملابس والسيارات والمواد الغذائية وغيرها من السلع. فعمال البيع فى المجتمع الاقتصادى إنما يخلقون منفعة الملكية بالاضافة الى المنفعة المكانية والمنفعة الزمنية.

(٤) تقسيم السلع والخدمات :

تعتبر السلع والخدمات وسائل لاشباع الحاجات الانسانية ، ويمكن تقسيم السلع والخدمات الى الاقسام الآتية :

(١) السلع والخدمات الاقتصادية والسلع والخدمات الحرة:

السلع والخدمات الحرة هى السلع والخدمات غير الاقتصادية وهى سلع وخدمات ذات منفعة فهى تشبع رغبات لدى الافراد ولكنها متوفرة بكميات غير محدودة نسبيا مثل الهواء وأشعة الشمس. ويحصل الافراد على السلع الحرة بدون اى مجهود وبدون اى مقابل نقدى أو عينى. ونظراً لأن هذه السلع متوافرة بكميات غير محددة لذلك فانه لا يتعامل بها في الاسواق. فهى بالرغم من انها نافعة الا انها ليس لها قيمة سوقية أى قيمة فى التبادل. ولذلك فان هذا النوع من السلع لا يمثل مشكلة بالنسبة للافراد وهو يخرج عن نطاق علم الاقتصاد[١].

أما السلع والخدمات الاقتصادية فهى سلع نافعة ولكنها سلع تتصف بالندرة فهى نادرة بالنسبة للطلب عليها. ومن ثم فهى سلع يتطلب

---

(١) دكتور / مصطفى كامل السعيد، دكتور/ أحمد رشاد موسي، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٥٣.

الحصول عليها جهداً ودفع مقابل نقدى أو عينى، وبالتالى فهى سلع يتعامل بها في الاسواق، ويكون لها قيمة سوقية اى قيمة فى التبادل والندرة التى تتصف بها هذه السلع قد تكون من فعل الطبيعة كالفحم والبترول والذهب فهى منتجات محدودة بفعل الطبيعة natural limitation، ولكن بعض السلع تكون محدودة بسبب اصطناعى كالسلع الخاضعة للاحتكار. كما ان السلع قد تكون محدودة بسبب اجتماعى.

(٢) السلع والخدمات الخاصة والسلع والخدمات العامة :

السلع والخدمات الخاصة هى السلع والخدمات التى يستعملها الافراد اقتصاديا. فالحصول عليها يتطلب بعض المجهود الفردى أو تضحية فردية مثل الطعام والغذاء والملبس والسيارات والاستشارات الادراية والمحاسبية. أما السلع والخدمات العامة فهى التى تكون لاستعمال الافراد بالمجان كليا أو جزئياً. ولكن يتطلب الحصول عليها مجهوداً وتضحية من جانب المجتمع- مثال ذلك الحدائق والمتاحف والطرق وخدمات الصحة العامة وخدمات رجال الشرطة ورجال الجيش وخدمات القضاء وأيضا التعليم فى كثير من بلدان العالم.

(٣) السلع النهائية والسلع الوسطية :

السلع النهائية هى السلع التى تكون معدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه. فهى سلع تكون قد وصلت الى المرحلة النهائية من التصنيع ومعدة لاستهلاك الفرد أو استخدامه بهذه الصورة. مثال ذلك جميع انواع الاطعمة المعدة للاستهلاك. وجميع أنواع الملابس أيضا المعدة للاستخدام. أما السلع الوسيطة فهى تلك السلع التى توسط لانتاج سلع

اخرى. فالدقيق يعتبر سلعة وسيطة لصناعة الخبز. والقمح يعتبر سلعة وسيطة لعمل الدقيق. كما ان اللبن يعتبر سلعة وسيطة لعمل الكاكاو. فالسلع الوسيطة انما تستخدم فى صناعة السلع النهائية وهى عادة ما تكون مادة خام للسلع النهائية. ومع ذلك فان السلع الوسيطة التى تستخدم فى صناعة سلع اخرى قد ينظر اليها على انها سلعة نهائية. فاللبن المعد للشرب يعتبر سلعة نهائية وفى الوقت نفسه اذا استخدم اللبن في صناعة الكاكاو اعتبر سلعة وسيطة.

(٤) السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية (الرأسمالية):

السلع والخدمات الاستهلاكية هى سلع وخدمات نهائية قادره على ان تشبع مباشرة حاجات الافراد التى فى حوزتهم. فهى سلع نجدها على ارفف تجار التجزئة مثل محلات البقالة. فجميع المواد الغذائية التى تعرضها محلات البقالة تعتبر سلعا استهلاكية. كذلك جميع انواع الملبوسات انما تعتبر سلعا استهلاكية ذلك انها تشبع رغبة مباشرة للافراد. واشباع هذه الرغبة يتحقق عن طريق استهلاك هذه السلع. فالاستهلاك هو اجراءات استخدام هذه السلع للاشباع المباشر لحاجات الافراد. فهى عملية انقاص تدريجي للمنفعة بواسطة الافراد أو تدمير لهذه المنفعة. والسلع الاستهلاكية بدورها يمكن تقسيمها الى سلع استهلاكية معمرة durable goods وسلع استهلاكية غير معمرة nondurable goods. فالسلع الاستهلاكية المعمرة هى سلع لا تستهلك في التو واللحظة بل ان استهلاكها يكون على مدار فترة طويلة نسبيا مثال ذلك الثلاجات والافران والسيارات. أما السلع غير المعمرة فهى السلع التى تستهلك خلال فترة وجيزة. والسلع القابلة للتلف Perishable goods

فهى نوع من السلع الاستهلاكية غير المعمرة التى يتطلب استهلاكها فترة قصيرة جداً فهيَ سلع غير قابلة للتخزين.

أما السلع الانتاجية والتى تسمى أيضا بالسلع الرأسمالية - فهى من صنع الانسان وتستخدم في انتاج سلع اخرى. فالمعدات والآلات والمبانى والمواد الخام انما هى سلع قام بتصنيعها الانسان بغرض استخدامها فى انتاج سلع اخرى. فهى تشبع رغبات الافراد بطريق غير مباشر. وتتكون السلع الرأسمالية عن طريق جعل ما نستهلك اقل مما ننتج - ويقال فى هذه الحالة أننا ندخر.

وبعض السلع قد ينظر اليها علي انها سلع استهلاكية فى بعض الاوقات كما ينظر اليها على اساس انها سلع رأسماليه في اوقات اخرى وذلك طبقا لطريقة الاستخدام. فالتيار الكهربائى يعتبر انه سلعة استهلاكية اذا استخدم في الاضاءة بواسطة المستهلكين ولكنه يعد سلعة انتاجية اذا استخدم فى ادارة الالات التى تستخدم في انتاج سلع اخري.

(٥) سلع عادية وسلع رديئة :

هناك علاقة بين مقدار دخول الافراد وبين مقدار انفاقهم على السلع المختلفة. فالافراد عندما تزيد دخولهم تزيد مقدار القوة الشرائية لديهم وبالتالى يزيد مقدار انفاقهم على السلع والخدمات. والعكس أيضا إذا نقصت دخول الافراد فان مقدار ما لديهم من قوة شرائية ستنخفض وبالتالى ينخفض مقدار انفاقهم على السلع والخدمات. والسلع والخدمات

العادية هى تلك السلع والخدمات التى يزيد استهلاك الافراد منها بزيادة الدخل ويقل استهلاكهم منها اذا نقص الدخل. أما السلع الرديئة – وهى اصناف رديئة من السلعة مثل الدرجة الثانية فى "الاتوبيس" أو فى القطار أو الاصناف الرخيصة من الاطعمة مثل الخبز مثلا – اذا زاد دخل الفرد فان الفرد ينتقل الى استهلاك الاصناف الاجود فيستخدم الدرجة الاولي أو يأكل انواع الطعام الافضل من الخبز. فالعلاقة بين دخل الفرد وبين مقدار الانفاق على السلع الرديئة علاقة عكسية – اذا زاد دخل الفرد قلل الفرد استهلاكه من السلع الرديئة واذا نقص الدخل زاد الفرد من استهلاكه من السلع الرديئة. فزيادة دخول الطبقات الفقيرة تؤدى الى انخفاض طلب هذه الطبقات على الخبز وذلك بسبب انتقالهم الى استهلاك انواع من الاطعمة افضل من الخبز مثل "الارز" أو المكرونة والتي مكنتهم زيادة الدخل من شرائها. كما أن انخفاض دخول هذه الطبقات يجبر هذه الطبقات على انقاص استهلاكهم من انواع الطعام الجيدة وبالتالى زيادة طلبهم من الخبز ليحل محل أنواع الاطعمة الاخرى.

(٦) السلع الضرورية والسلع الكمالية :

السلع الضرورية هى السلع اللازمة لمقومات الحياة الاساسية والتى لا يستطيع او، على الاقل، يصعب على الانسان الاستغناء عنها. ولذلك فان الانسان يضطر الى الاستهلاك منها حتى ولو كان دخله صفراً، ذلك انه لا يستطيع الاستغناء عن مقومات الحياه الاساسية فيضطر مثلا الى الاقتراض. ويستمر الشخص فى زيادة مقدار ما يحصل عليه من السلع الضرورية كلما زاد دخله الى ان يحصل على

كفايته منها وبعد ذلك فان أى زيادة فى الدخل بعد ذلك لن تؤثر فى الكمية المطلوبة من هذا النوع من السلع.

أما السلع الكمالية - فهى السلع الترفيهية التى يمكن للافراد الاستغناء عنها. فهى لا تشبع حاجات ضرورية للانسان. مثل ذلك أنواع العطور الخاصة بالسيدات وتباوهات الزينة والانواع الفاخرة من الاقمشة والحراير. والسلع الكمالية يمكن ان يستغنى الفرد عن استهلاكها حتى مستوى معين من الدخل فاستهلاك هذا النوع من السلع يتطلب حد ادنى من الدخل يستطيع بعده استهلاك وحدات من السلعة. وبعد ذلك يزداد استهلاك الفرد منها بزيادة الدخل. الا اننا يجب ان نكون حذرين فى تقسيم السلع الى سلع ضرورية وسلع كمالية. فالسلع قد تختلف من كونها كمالية الى ضرورية وذلك تبعا للانتقال من مكان الى مكان اخر أو من شخص الى شخص آخر. فتدفئة المنازل فى الشتاء تعتبر خدمة كمالية فى جمهورية مصر العربية ولكنها تعبر خدمة ضرورية فى البلاد الشديدة البرودة. كذلك قد تعتبر السيارة بالنسبة لبعض الافراد كمالية وبالنسبة للبعض الاخر - كالطبيب ورجل الاعمال - من الضروريات.

(٧) السلع البديلة (المنافسة) والسلع المتكاملة :

السلع البديلة هى السلع التى يمكن ان تحل محل بعضها البعض، وكلما اقتربت السلعة من ان تكون بديل تام للسلعة الاخرى كلما اشتدت المنافسة بين السلعتين. "فالاوتوبيس" والقطار" يقدمان خدمتين درجه الاحتلال بينهما كبيرة، ولذلك فان درجة المنافسة بينهما عالية. اما اذا كانت درجة الاحلال بين سلعتين منخفضة، مثل الاقمشة القطنية والاقمشة الصوفية، فان درجة المنافسة بينهما تكون منخفضة. واذا كان

لدينا سلعتين بديلتين - مثل الدجاج واللحوم، فان رفع سعر احدهما يؤدى الى زيادة الطلب على الاخرى كما ان انخفاض سعر أحدهما يؤدى الى نقص الطلب على الاخرى.

وتعتبر السلعة (أ) والسلعة (ب) سلعتين متكاملتين اذا كان استهلاك وحدات من السلعة (أ) يتطلب استهلاك وحدات من السلعة (ب). ومن الامثلة الواضحة على التكامل بين سلعتين هو التكامل بين السيارة والبنزين - فاستخدام السيارة يتطلب استهلاك البنزين بل ان هناك نسبة بين مسافة تشغيل السيارة وبين مقدار البنزين المطلوب لتسيير السيارة هذه المسافة. ومن امثله السلع المتكاملة قلم الحبر والحبر والشاى أو القهوة والسكر والكهرباء والادوات الكهربائية. والتكامل لا يقتصر على السلع الاستهلاكية بل ان هناك تكاملا بين السلع الرأسمالية مثال ذلك التكامل بين التيار الكهربائى والآلات التى تدار بالكهرباء. وفى حالة السلع المتكاملة فان ارتفاع سعر احد السلع المتكاملة يؤدى الى نقص الطلب على السلعة المتكاملة معها، كما ان انخفاض سعر احد السلع يؤدى الى زيادة الطلب على السلعة المتكاملة معها.

ثانيا - الموارد والرفاهية الاقتصادية :

(١) الموارد الاقتصادية :

ان التزايد المستمر فى الحاجات الانسانية يعد من السمات الرئيسية الكبرى للمجتمعات الحديثة حيث يكاد لا يمر يوم دون ظهور حاجات جديدة لعدد كبير من الافراد يرغبون فى اشباعها. وهكذا اصبحت حاجات الانسان فى المجتمعات الحديثة بصفة خاصة لا نهائية أو غير محدودة.

ويتوصل الانسان الى اشباع حاجاته عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لاشباع هذه الحاجات، فهذه المنتجات هى الوسائل الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية. لكن الانسان لا يمكنه الحصول على هذه المنتجات الا باستخدام موارد مختلفة قادرة على انتاجها مثل العمل والارض والالات والمواد الاولية والطاقة المحركة وغيرها. وتتميز هذه الموارد بالخصائص التالية :

١ - انها محدودة الكمية أو المقدار بالنسبة لكافة المنتجات التى يحتاجها جميع افراد المجتمع. ولهذا فانها تعتبر نادرة نسبيا، أى بالنسبة الى الحاجات التى يمكنها ان تسهم فى اشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة الى الحاجات التى يحس بها الانسان لما كان لتعدد الحاجات اى مغزى اقتصادى. كذلك لو لم تكن الحاجات الانسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها ايه اهمية اقتصادية. ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد، وهى تسمى بالموارد الاقتصادية. عدم امكان اشباع كافة الحاجات الانسانية منها وبالتالى

حتمية اختيار انواع الحاجات التى ستستخدم الموارد المتاحة لاشباعها وكذلك مدى او درجة هذا الاشباع مما يعنى التضحية باشباع كافة الحاجات الاخرى غير المختارة. ايضا فانه يترتب على هذه الندرة النسبية فى الموارد وجوب الاقتصاد فى استعمالها، ومن هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزا لها عن الموارد غير المحدودة الكمية او المقدار مثل الهواء.

٢ - الموارد الاقتصاديه قابلة للاستخدام فى وجوه مختلفة، فالعمل قادر على انتاج منتجات لا حصر لها والارض يمكنها ان تنتج العديد من المحصولات الزراعية وان تقام عليها شتى انواع المبانى، وهكذا بالنسبة الى باقى الموارد. ولهذا فانه يتحتم اختيار ذلك الوجه المحدد من وجوه الاستخدام الذى يوجه اليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، اى اختيار انواع المنتجات وكمياتها التى ستخصص هذه الموارد لانتاجها بعبارة اخرى.

٣ - قابلية الموارد وفى حدود معينة للاحلال محل بعضها فى عملية انتاج المنتجات، فمن الممكن فى كثير من الحالات احلال العمل محل الآلات او العكس. ومن الضرورى اذن ان نختار تلك النسب التى تستخدم الموارد الاقتصادية وفقا لها فى انتاج منتج معين.

ومن طبيعة الامور ان تنشأ علاقات محدودة ما بين افراد المجتمع، أى علاقات اجتماعية، وهم بصدد سعيهم لاستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة من أجل تحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجاتهم.

(٢) عوامل الانتاج :

اذا امكننا اشباع حاجتنا مباشرة من الطبيعة فاننا نحتاج لبعض العمليات لاعداد طيبات الطبيعة لتكون جاهزة للاستهلاك ان الثمار فى الغابات يجب قطفها وتنظيفها واعدادها للاستهلاك، والاسماك فى البحار والانهار يجب صيدها وحفظها واعدادها للاستهلاك، وايضا مياه النيل يجب تنقيتها وتطهيرها من الملوثات لتكون صحية ومعدة للشرب. وذلك يحتاج الى جهد وعمل والاستعانه بأدوات معينة، ذلك كله يحتاج اذا الي العمل وادوات العمل، عادة ما نجد ان الطيبات فى الطبيعة تحتاج الى عملية تحويل لتكون صالحة لاشباع حاجات الانسان، ان عملية التحويل هذه اى الانتاج بمعناه الضيق واعدادها للاستهلاك عن طريق اجهزة وحفظها ونقلها، .. الخ نسميه انتاج بالمعنى الواسع.

وحتى مع قليل من الاستثناءات يمكن القول انه يلزم لعملية الانتاج توفر ثلاثة عناصر رئيسية وهى العمل والارض ورأس المال. ان عملية انتاج السلع هى عملية تضافر عناصر الانتاج وينتج فى نهايتها كمية من السلع، وبتضافر كميات معينة من عناصر الانتاج وخدمات عناصر الانتاج التى تمثل مدخلات للعملية الانتاجية، فانه ينتج على المستوى الاقتصادى الجزئى والكلى منتجات معينة وهى مخرجات العملية الانتاجية[١].

أما عن مفاهيم عناصر الانتاج، فانه يقصد بعنصر العمل كل أنواع العمل اليدوى والعمل الذهنى الذى يلزم للانتاج ويستهدف تحقيق دخل. ان النشاط الاساسى لرجل الاعمال هو اصدار التعليمات وتنظيم العملية

---

(١) يتناول الجزء الثانى من هذا الكتاب شرح عوامل الانتاج بالتفصيل.

الانتاجية والعمل على تضافر عناصر الانتاج، وهذه التفرقه بين العمل اليدوى والعمل الذهنى تؤدى الى تفرقه فى تسميه الدخل فنجد ان العامل يحصل على أجر بينما صاحب العمل المستقل فى اتخاذ قراراته يحصل على ربح.

أما الارض فتمثل مصدراً طبيعيا للمواد الخام، والغابات والحقول والمياه. وتخدم هذا العنصر الانتاجى فى شكل تقديم ارض او مادة خام.. الخ .

ويفهم رأس المال على انه جميع ادوات الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية مثل ادوات العمل والانتاج والالات ... الخ. ورأس المال يتكون من مجموعة من السلع التى يتم انتاجها فى عمليات انتاجية سابقة، رأس المال ليس سلعة للاستهلاك المباشر اى ادوات انتاج وسلع رأسماليه ، ادوات انتاجية تستخدم في انتاج السلع الاستهلاكية فى المستقبل، ولكن هل تعتبر النقود رأس مال؟ ان رأس المال النقدى لا يمثل عنصرا انتاجيا بهذا المفهوم للكلمة، ذلك لان النقود وسيط للتبادل ومع ذلك فان تعبير رأس المال غالبا ما يطلق على وسائل الانتاج وأيضا النقود.

ويجب ملاحظه ان كمية ونوعيه خدمات عناصر الانتاج التى تؤدى للعملية الانتاجية ذات اهمية كبيرة. ان كمية عنصر العمل تنتج من النمو السكانى أى زيادة عدد السكان وذلك يعنى زيادة عدد المشتغلين والقادرين على العمل والذين هم جزء من الزيادة السكانية. ذلك بالقياس الى اجمالى عدد السكان. ان نوعية العمل تتحدد من خلال المواهب والتعليم. ولهذا السبب فان نوعيات ودرجة مهارة عنصر العمل اللازمة للعملية الانتاجية تختلف من فرع اقتصادى الى آخر. ان انجاز عنصر العمل يكون متميزا ومختلفا.

ان كمية الاراضي المتاحة للاستخدام تعتبر ثابته، وبالنسبة لاستخدامنا الاقتصادى لها فانه يكون لها استخدامات متعددة سواء لمجالات الانتاج الزراعي والصناعي والخدمات، حيث ان أهميتها للصناعة تتزايد. ولايمكن اعتبار الأرض سلعة حرة او غير اقتصادية ذلك لأن الأسباب الهامة لذلك تتمثل في النمو السكاني السريع والذي يزيد حاجة النسان لبناء المساكن والمنشآت، ان نوعية الأرض تختلف تبعا للاستخدام الاقتصادي لها. والثروات المعدنية في باطن الأرض تعتبر من أهم مميزات هذه الثروة الأرض، كما يميزها أيضا خصوبتها والمناخ السائد فيها.

ولكن الى أى مدى يتوفر عنصر رأس المال فذلك يتوقف الي اي مدي لم تستهلك السلعة السابق انتاجها، كما أن نوعية السلع الانتاجية تتوقف علي مستوي المعرفة الفنية والتكنولوجية، والتي لاتؤثر فقط علي أسلوب الانتاج وانما ايضا علي نوع المنتج وجودته، ان التحول فى الطرق الفنية للانتاج يمكن ان يؤدي الي تغيير في طرق الانتاج وذلك يعني ان السلعة الرأسمالية الجيدة أو طرق الانتاج الجيدة يجب توفيرها.

ويفهم من التقدم الفنى ذلك التطور التكنولوجى الذى يسمح بوجود مزايا اقتصادية كبيرة، اما جدوي أسلوب انتاجي فنى له منافع اقتصادية بالنسبة للوضع الحالي للمعرفة فانه يعتبر سؤالا مفتوحا، ومن وجهة النظر الاقتصادية فانه توجد عدة امكانيات بديلة لانتاج سلعة معينة لأداة انتاج والتي تكون مخرجاتها بأقل قدر من المدخلات وأن تكون مدخلاتها بأقل تكلفة ممكنة تطبيقا لمبدأ الرشد الاقتصادي.

تقسيم العمل :

تتضافر عناصر الانتاج لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية، كما توجد امكانية لاحداث تغيير فى كمية عناصر الانتاج ونوعياتها على المستوى الاقتصادى الكلى ونقوم بتحليلها، ويهتم بذلك نظرية النمو، كما ان النمو السكانى وتراكم رأس المال يتعلق أيضا بنظرية النمو، وتوجد امكانية اخرى طبقا للمبدأ العام لدراسة الرفاهية، وهذا موضوع يرتبط بفكرة التخصص وتقسيم العمل الذى يتسبب اهمية كبيرة اليوم، وقد ابتدعها ادم سميث (١٧٢٣- ١٧٩٠) وهو فيلسوف اسكتلندي الذي وضع كتابه المشهور دراسة فى طبيعة واسباب ثروة الامم، وقد شرح فيه نظرية التخصص وتقسيم العمل، وتدور نظرية ادم سميث انه اذا كان على ألانسان ان ينتج السلع اللازمة لاشباع حاجاته مثلما فعل "روبنسون كروزو" فى جزيرته المنعزلة، فانه يصعب لمعظم الناس توفير ذلك بيسر وسهولة، أما فى الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل، فلا ينتج الانسان كل ما يحتاجه لاشباع حاجته الذاتيه بل يتنازل عن ذلك ويدخل فى عملية التخصص فى الانتاج وتقسيم العمل.

أن آثار تقسيم العمل تظهر فى أن انتاج كمية من السلع يحتاج الى توظيف قوة عمل معينة بأفضل شكل اقتصادى، وبغض النظر عن أى شئ يجب توفيرها. وعند تكرار هذا النشاط الاقتصادى تتضح مواهب وقدرات الفرد وتزيد مهارته وقدرته لاتقان هذا العمل. وطبقا لتميز اختلاف نوعية العمل فان كمية العمل تتزايد، اى تشغيل قوى العمل طبقا لكفائتها وقدرتها الحقيقية، ومن خلال تقسيم عملية العمل فى خطوات تفصيلية فان انجاز عنصر العمل سيكون متناسق ومتناعم نسبيا حتى

أنه من خلال القدرات والتدريب يكتسب مهارات فائقة، ومن خلال التقيد بانجاز معين فان الوقت اللازم للتأهيل المهنى سيكون قصيراً نسبيا، كما أن التقدم الفنى من وجهة نظر تقسيم العمل يشمل آلات سيجرى تطويرها والتى ستساهم فى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتسمح بانشاء فروع انتاج جديدة وعملية انتاج أكثر.

وبصفة عامة فان زيادة كمية رأس المال ستؤدى الى تخفيض نسبى فى العمل اليدوى. وعند انتاج سلع مادية فان الاقتصاد يتميز بتقسيم متقدم للعمل، كما نجد ان كثيرا من الناس سيعملون فى مجال الخدمات بشكل متزايد نسبيا مثل البنوك والتجارة والتأمين والخدمات العامة.

وتقسيم العمل يجبر فى النهاية على نظام صارم فى العمل خاصة وأنه عندما يجب ان تتدفق مواد الانتاج بحيث تساير سرعة دوران الاله وايقاع العمل، هذه الاثار يمكن فقط ان تظهر اذا ما كان تقسيم العمل يؤدى الى تحول الانتاج من الورش الصغيرة والانتاج المنزلى الى المصانع الكبيرة، ان الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل يعنى ان جزء كبير من الانتاج سيتم انتاجه بصفه خاصه فى مصانع كبيرة.

ان تزايد الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة يتوقف بصفة جوهرية على المقياس الذى يمكننا من تحقيق اثار ونتائج تقسيم العمل. لقد اشار ادم سميث الى أن اثار تقسيم العمل بسبب اختلاف نوعيات العمل ودرجاته، يتزايد باستمرار. وبصفه خاصة فان تقسيم العمل على المستوى العالمى، والذي يتحقق من خلال الضرائب الجمركية والقيود الأخرى لتحرير التجارة العالمية، يمكن ان تصبح اساسا لثروة الامم، ذلك

لا انعزال الدول عن بعضها وعدم قيام التجارة فيما بينها، وتحقيق الاكفتاء الذاتى لكل دولة Autarkie فانها تؤدى الى انخفاض مستوى المعيشة. وتوجد حدود لكفاءة وفعالية التجارة الخارجية لرفع مستوى المعيشة بسبب تكاليف الشحن والنقل المرتفعة. وبالاضافه الى حجم السوق فان حرية الحركة لعنصر العمل لها أهمية كبيرة، كيف يمكننا مثلا الوصول الى ان قوى العمل سيجرى توظيفها حيث يمكنها ان تنتج وتنجز كأحسن ما يكون ؟ ان فى اقتصاد المنافسة أو اقتصاد السوق يجرى حل هذه المشكلة خلال نظام من الحوافز المادية والثواب والعقاب، والذى ينطلق من مكافأة عناصر الانتاج طبقا لانتاجيتها، ويسمى هذا النظام بآلية تخصيص عوامل الانتاج وتوزيعها بكفاءة على الفروع الانتاجية Allocation Mechanism .

ومقوله ان الانسان فى نشاطه الاقتصادى يتعامل مع السلع التى تتميز بأن لها تكلفة تنطبق تماما على مفهوم تقسيم العمل والذى يمكن الاستفادة من مزاياه التى تفوق عيوبه ومن المشاكل التى تطرأ فى المجال الاجتماعى خاصة فى حالة التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متقدم جدا، نذكر مثلا نظام العمل بالمصنع على السير المتحرك، وفيه نجد ان قوى العمل المشتركة فى العملية الانتاجية تتخصص فى عملية انتاجية صغيرة ويرتفع ايقاع العمل مما يؤدى الى اجهاد شديد للعامل، خاصا اذا كانت معاملته على اساس اجر مقابل عدد القطع المنتجة، وقد لوحظ ان ايقاع العمل الرتيب يقلل من الرغبة فى العمل، كما ان هناك اثار نفسيه من جراء ذلك، والسبب فى عيوب عملية تقسيم العمل ان اجزاء من السلعة سيتم التخصص فى انتاجها، وبذلك يفتقبدب العامل العلاقة بناتج العمل ويشعر بالاغتراب.

ان مجالات النشاط ستكون أكثر ضيقا، ونوعيه العمل ستكون أكثر تميزا واختلافا وتنتهى الأعمال الانتاجية التقليدية، وسيكون الحديث فقط عن تشغيل او توظيف للانسان في عمل معين، وهناك ايضا مخاطر جديدة تنشأ من التحول المهنى المطلوب فى تقسيم العمل، ان تقسيم العمل ينتج عنه ايضا انشطة جديدة ورائعة، والتى تتأثر بدرجة كبيرة بالتطور التكنولوجى، وكثيرا ما نلاحظ ان العلاقة بين التطور التكنولوجى وتقسيم العمل وبين التدريب والتعليم تعتبر مجالات متشابكة ومتكاملة أيضا، أن التخصص وتقسيم العمل يفتح مجالات جديدة للتجديد والابتكار، والتى لا تزدهر الا فى مجال من الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أما مضار تقسيم العمل فانه يجرى تناولها من وجهة نظر النقد الاجتماعى والثقافى، الا ان الموازنه بين مزايا وعيوب تقسيم العمل يسمح لنا باصدار حكم على هذه القضية. ان مزايا تقسيم العمل ستكون الغالبه ويجرى تقديرها بدرجة أكبر، حتى ان قليل من الناس سيكونون مستعدين للاستغناء عن المزايا المتولدة عن تقسيم العمل، وأيضا يمكن تخفيف او تقليل مثالب وعيوب التخصص وتقسيم العمل.

مما سبق يتضح لنا ان الموارد وعوامل الانتاج اللازمة لتوفير وتحقيق رغبات الانسان المتعددة هى موارد نادرة ومحدودة. والندرة هنا هى المسألة المهمة التى تساعد على وجود المشكلة الاقتصادية وفى لغة الاقتصاد نقصد بندرة عوامل الانتاج والموارد ليس أن كمياتها محدودة وغير متوفرة بصورة مطلقة. وانما نقصد بذلك بأن كمياتها لا تتناسب مع الحاجة المتعددة لهذه الموارد . فالندرة المقصودة هى الندرة النسبية للموارد وبالنسبة الى الحاجة اليها.

وتنشأ ندرة عوامل الانتاج اما بسبب النقص المطلق للمادة او بسب اختلاف المكان والزمان. فهناك عناصر للانتاج أو موارد طبيعية معينة نادرة بطبيعتها، فعنصر اليورانيوم نادر بطبيعته ويحتاج الى جهد وتكلفه مضنية للحصول على كميات صغيرة منه. وقد تتوفر المادة او الطبيعة او الأرض أو رأس المال فى مكان معين، ولكن يكون الامر نادر وغير متوفر فى مكان اخر. فمثلا الارض الصالحة للزراعة لا توجد فى مكان على نفس الدرجة من الوفرة والجودة. والزمن يصنع من مشكلة الندرة، لان اكثر المواد التى نحتاجها لا توجد فى صورة صالحة للاستعمال فورا. ان حاجاتنا الى سلع استهلاكية ذات جودة ونوق معين، يجعل من الضرورى تحويل المادة الخام من شكلها الطبيعى الى الصورة التى نود ان تكون عليها لغرض الاستهلاك. هذه الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الاشياء الى صورة اكثر قبولا من المجتمع تجعل هذا الشئ نادرا الوجود طوال هذه الفترة فعنصر الزمن يسهم اذا فى الاضافة الى مسألة الندرة النسبية.

خلاصة القول : أن وجود الحاجات المتعددة للانسان في نفس الوقت مع الموارد المحدودة والنادرة نسبيا يخلق المشكلة الاقتصادية. فانه في هذه الحالة يلزمنا ان نختار بين الاستعمالات المختلفة للموارد المحدودة بحيث نوجه هذه الموارد لاشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الانسانية. ومسألة الاختيار هذه تكون المحور الاساسى للمشكلة الاقتصادية.

ان المشكلة الاقتصادية تتكون اذا من حاجات متعددة ومن موارد محدودة، وأيضا، وهذا هو الجوهر من اختيار بين هذه الموارد

لاستخدامها فى انتاج أو تحقيق الاشباعات المختلفة للأفراد. وللعلم فان مشكلة الاختيار تنعدم فى حالتين. والحالة الأولى هى الوفرة التامة فى موارد الانتاج بحيث أنه لا داعى لتخصيص جزء منهما لانتاج سلع معينة والباقى لانتاج سلع أخرى. ان وفره عوامل الانتاج تبقى فكرة الاختيار لانها بطبيعتها "اى الموارد" متوفره ولا داعى لازعاج انفسنا بالاقتصاد فى استعمالنا لسلعة دون اخري. والحالة الثانية قد تتفق فيها مشكلة الاختيار ايضا هى ان يكون المورد غير صالح الا لانتاج منتج معين دون غيره. في هذه الحالة يصبح من غير المنطقى ان يفكر فى استخدام بديل للمورد والامور هنا تصبح فنيه بحته وهى الاهتمام برفع انتاجية الموارد فى انتاج السلعة ولكن ليس فى استخدام هذا المورد لانتاج سلعة بديلة.

الفصل الثانى

عناصر المشكلة الاقتصادية

عناصر المشكلة الاقتصادية

مقدمـــة :

يواجه علم الاقتصاد مشكلة الندرة النسبية للموارد بضرورة ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية من أجل علاج المشكلة الاقتصادية للمجتمع. وأطراف النشاط الاقتصادى يتخذون هذه القرارات فى حياتهم اليومية، فنجد المستهلكون يسعون للحصول على اقصى اشباع ممكن لحاجاتهم في ظل مواردهم المالية، كما يقدم المنتجون فى المشروعات الاقتصادية بتنظيم الربح وانتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة، وذلك يعنى ترشيد القرار الاقتصادى، كما تقدم الدولة ممثلة فى السلطات المركزية والمحلية بتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة وعليها ترشيد قراراتها.

وتتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فى تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها حسب أهميتها النسبية، ثم تنظيم عملية الانتاج باسلوب تكنولوجى معين، وتوزيع الانتاج، وهذه المشكلات يهتم بها الاقتصاد الجزئى ، ثم مشكلات البطالة والتضخم، والنمو ويهتم بدراستها فرع آخر لعلم الاقتصاد وهو الاقتصاد الكلى أو التجميعى.

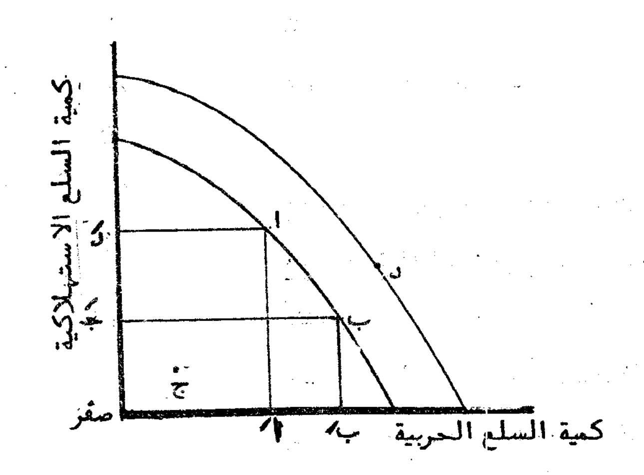
مشكلة اختيار البدائل

يهتم الاقتصاد بترشيد عملية الاختيار واتخاذ القرار. والانسان يسعى لاشباع جميع حاجاته ولكن عليه أن يختار بين البدائل، ولكن لان موارده محدودة فانه يتنازل عند اتخاذ قرار معين لاشباع حاجته أ باستهلاك السلعة أ ١، فانه يتنازل عن اشباع حاجته ورغبته ب فى استهلاك السلعة ب ١ مثلا، والانسان في سلوكه الاقتصادى عليه ان يقرر عن أى شئ يتنازل. فعلى سبيل المثال اذا كان طالبا يتاح له مبلغ ١٠ جنيهات وعليه تلبيه حاجات مثل المأكل والملبس، فانه يمكنه شراء قميصا بعشره جنيهات او يأكل فى مطعم بالجنيهات العشرة، فلو أشبع حاجته للغذاء فانه يتنازل عن شراء القميص والعكس صحيح. ان تكلفة الطعام هنا هى التنازل عن شراء القميص، وهذا التنازل يعنى تماما التكلفة البديلة او التكلفة الضائعة Opportunity cost . واذا كان ثمن القميص ٣٠ جنيها، فان تكلفة الفرصة البديلة تعتبر ثلاثة أضعاف ثلاث وجبات، هذا بالنسبة لطالب ذو دخل متواضع، أما بالنسبة الى رجل غنى يفكر كثيرا فيما اذا كان مبلغ مليون جنيه تكفى للانفاق على سلعة معينة لاشباع حاجاته، فحينما يفكر فى شراء فيلا فخمه او شراء لوحه فنية لفنان مشهور، هذه التحفة الفنية يكون ثمنها هو التنازل عن شراء الفيلا، ويكون الاختيار فى هذه الحالة هو التنازل عن شراء سلعة اخرى كما فى المثالين السابقين.

ان مفهوم الفرصة البديلة لا يسرى فقط على سلوك الافراد وانما على الاقتصاد القومى ككل، فلو ان جميع وسائل الانتاج فى حالة تشغيل

كامل. فان الانتاج الكلى فى الزمن القصير لا يمكن زيادة، ولذلك يجب اتخاذ قرار للاختيار ما بين السلع الواجب انتاجها.

واذا اقتصر ذلك على مجموعتين من السلع فقط، فان مشكلة الاختيار يمكن التعبير عنها فى الشكل التالى :



شكل رقم (٣)

منحنى الامكانيات الانتاجية

وبفرض أنه يجب اتخاذ قرار على مستوى الاقتصاد القومى بين السلع الاستهلاكية، والسلع الحربية كالأسلحة وبأنواعها، لذلك نجد ان هناك امكانيات مختلفة لاستخدام هذه المواد المتاحة وأيضا الجهاز الانتاجى حيث توجد توليفات لكميات معينة ومختلفه للسلع، فنجد عندما نقرر انتاج توليفه من السلع عند النقطة ب وتتكون من كمية من ب/ ج/

بدلا من توليفه من السلع عند النقطة أ والتى تشمل أ/ ، د/، فان ذلك يشمل نموا في كمية السلع الحربية بمقدار ب/أ/ والذى يمثل خسارة أو نقصا فى السلع الاستهلاكية بمقدار ج./د. ويمكن لنا فى نفس الوقت، فى ظل التشغيل الكامل لجميع عناصر الانتاج الا نستطيع انتاج كمية السلع الاستهلاكية فى النقطة أ ، وفى نفس الوقت ننتج كمية السلع الحربية عند النقطة ب. ان جميع توليفات كمية السلع على هذا المنحنى، او تحته مثل النقطة ج يمكن انتاجها، أما انتاج توليفه من السلع خارج هذا المنحنى وليكن فى نقطة د فانه لا يمكن فى ظل الظروف الاقتصادية التى يعبر عنها هذا المنحنى. ان تواجد النقط على هذا المنحنى تكون متماثلة وتكون ما يسمى منحنى امكانيات الانتاج، ويسمى أيضا منحنى التحويل. اما اذا كان الانتاج الفعلى يكون تحت هذا المنحنى فى النقطة ج فانه لم يستغل جميع الامكانيات المتاحة للانتاج، وذلك يعود ربما الى أنه لم يتم تشغيل جميع عناصر الانتاج بكفاءة تامة لوجود حالة كساد اقتصادى مثلا، أو أن المشتغلين تكون انتاجيتهم منخفضة ومثل هذه المشكلة هى محور نظرية الثمن وكفاءة تخصيص الموارد Theory Allocation، أما النقطة د فانها تكون فى المدى الطويل يمكن تحقيقها مع تحقق حالة من التقدم الفنى وتوفر كفاءة فى تشغيل عناصر الانتاج، أما فى المدى القصير فلا يمكن تحقيق ذلك، وفى المدى الطويل يزاح منحنى امكانيات الانتاج لأعلى جهة اليمين وذلك يعنى أن امكانيات الانتاج قد تزايدت، ويتعلق بذلك أن قضايا تمثل فى اجمالها نظرية النمو الاقتصادى، والتى ترشدنا الى الوضع الذى يمكن فيه توزيع أفضل للموارد للحصول على أفضل نتائج اقتصادية، والشكل السابق لايوضح لنا فقط أمثلة فى مجال الانتاج وانما يوضح لنا أيضا عملية النمو

الاقتصادي، واذا أمكن لنا أن ننظر الى الوقت كسلعة اقتصادية، فانه يمكننا لذلك أيضا استخدام هذا العرض السابق لتوضيح مشكلات اتخاذ القرار على المستوى القومي، والتي تعنى مثلاً مشكلة الاختيار بين وقت العمل والفراغ، وبمعنى آخر كيف يمكن للانسان أن يقوم بتوزيع وقته الثمين بين العمل المنتج وقضاء وقت فراغ لتجديد نشاطه وحيويته؟ ان منحنى امكانيات الانتاج يوضح لنا بعض القضايا العامة والتي تتمثل في توزيع الموارد النادرة في المجتمع لاشباع حاجاته المختلفة، وأيضا لتوزيع وتخصيص الموارد وعناصر الانتاج لتكون أكثر انتاجية وتحقيق أعلى نمو اقتصادي. ان المشكلة تتمثل في تحديد مسار منحنى امكانيات الانتاج، وبمعنى آخر كم عدد الوحدات التي يمكن انتاجها اذا [illegible] كمية السلع البديلة [illegible] ومعدل التحويل الحدي Marginal Transformationsrate.

في هذا الشكل نجد أن عند نمو وحدات السلع المنتجة بوحدة واحدة أي تزايد المعدل الحدي للانتاج لهذا يتحقق قانون تناقص الغلة الحدية، والذي يمكن تناوله بتفصيل أكبر عند الحديث عن نظرية الانتاج.

ان منحنى امكانيات الانتاج [illegible] القرار [illegible] الاختيار بين توليفات لمجموعات معينة [illegible] في ظل ظروف انتاجية وفنية معينة، ويفرض أنه لكي يمكن تحقيق أفضل للأهداف الاقتصادية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، أو بمعنى آخر تعظيم استخدام الموارد، فان السلوك الاقتصادي في هذا النموذج يتمشى مع سلوك الانسان الاقتصادي Homoeconomicus. أي أنه سلوك اقتصادي رشيد. واتخاذ القرار طبقا لهذا المبدأ يعتبر رشيدا.

ان السلوك الاقتصادي الرشيد يتخذه أيضا الانسان عند تقريره تحقيق أهدافه بموارده الموجودة فعلاً ، وفى ذلك تعظيم للأهداف، هذان المفهومان للمبدأ الاقتصادى صحيحان على مستوى الفرد وأيضا مستوى الاقتصاد القومي ككل، على مستوى المستهلكين وأيضا على مستوى المنتجين. ان السلوك الاقتصادى الرشيد يعنى على سبيل المثال اختيار انتاج سيارة معينة مثلا فى ظل وسائل انتاج مختلفة بحيث تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل مايمكن، والأمر يكون أكثر تعقيداً فى حالات الترشيد الاقتصادى على المستوى الفردى عند اشباع الحاجات الفردية، مثلا لماذا يشرب الانسان الظمآن الشاى بدلاً من الماء ؟ بربما كان استهلاك الماء أقل تكلفة من استهلاك الشاى، وبذلك فان استهلاك الشاى يكون اقتصاديا غير رشيد، اذا ماكان الهدف هو اطفاء عطشه، فى الحقيقة أن الشخص الذى يشرب الشاى فى هذه الحالة لا يكون فقط لارواء ظمئه وانما أيضا لاشباع حاجته لتذوق الشاى والاستمتاع به، واذا نظرنا فى هذا الحالة الى الشاى كسلعة غذائية فان ذلك يمكن أن يكون أيضا سلوكا رشيدا اذا ماتم استهلاكه لارواء العطش. ويتشابه مع ذلك أيضا مانجده من السلع، فان السيارة لاينظر اليها فقط كمجرد وسيلة للانتقال، أو أن الجامعة ليست فقط مؤسسة للتثقيف والبحث العلمى، وذلك طالما أنه لايوجد مقياس موضوعى لاشباع الحاجات، فان الموضوع يكون فى حالة مبدأ الترشيد الاقتصادى مجرد مقولة لسلوك المستهلكين.

وفى حالة تحليل نموذج نظرى معين، فانه توجد فرضية سلوكية كقاعدة تنبع من مبدأ السلوك الاقتصادى الرشيد، ويتبع ذلك أن المنتجين يسعون لتحقيق أكبر ربح ممكن، بينما يسعى المستهلكون الى تحقيق

أقصى مفعة وأكبر اشباع ممكن لحاجاتهم.

وهناك نماذج أخرى للسلوك، والتى تعتبر حجة أو برهان ضد فرضية سلوك المنتجين طبقا لمبدأ الرشد الاقتصادى، ففى الحقيقة أنهما شىء واحد، أن الذى يطمح كمنتج معين الى الحصول على جزء كبير أو ثابت من السوق فانه يحتاج الى الاسترشاد بمبدأ الرشد الاقتصادى مثل أى انسان يريد بلوغ هدفه . وقد جرى انتقاد مبدأ الرشد الاقتصادي أو مبدأ الانسان الاقتصادى، بحجة انه بالنسبة لكثير من الناس يكون انتاج السلع مرتبطا ببذل جهد كبير فى العمل. والرد على ذلك أن الجهد المبذول فى العمل يقابله دفع مبلغ معين يستطيع به اشباع حاجاته الاستهلاكية، وبذلك يكون مبدأ الرشد الاقتصادى سليما.

عناصر المشكلة الاقتصادية:

ان تحليل المشكلة الاقتصادية بصورة أكثر تعمقا يوضح لنا أن هناك عدة أسئلة محددة يلزم على كل مجتمع اقتصادى مهما اختلفت صورة أو انظمته ان يجيب عى هذه الاسئلة. لقد شاهدنا ان ابعاد المشكلة الاقتصادية هى الحاجات المتعدة والموارد المحدودة وضرورة الاختيار فى استخدام هذه الموارد لاشباع تلك الحاجات. وقرر ساموئلسون Samuelson أن اى نظام اقتصادى يواجه المشكلة الاقتصادية معبرا عنها فى الأسئلة التالية:

١- ماذا يتم انتاجه من سلع وخدمات لتتمشى مع رغبات وحاجات المجتمع التى يسعى لاشباعها؟ وكذلك ما هى الكمية من تلك السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع؟ هل تنتج الكثير من تلك السلع أم القليل وعلى وجه التحديد ما هى الكمية المطلوبة انتاجها؟

٢ - كيف يمكن انتاج السلع والخدمات، بمعنى ما هى الطريقة التى سوف تتبع للانتاج ؟ فهناك عنصر العمل والارض ورأس المال والتنظيم وغيرها من الموارد فكيف يجمع الاقتصاديون هذه العناصر لتحقيق الانتاج المطلوب.

٣ - لمن يكون هذا الانتاج؟ أى من الذى سوف يتمتع باستخدام هذه السلع والخدمات دون غيره من الافراد او بصورة اخرى يجب توضيح الأسلوب أو الاجراء الذى سوف يتم على اساسه توزيع الدخل بين مختلف الأفراد والاسر.

هذه الاسئلة الثلاثة هى اساسية وعادية بالنسبة لكافة المجتمعات الاقتصادية سواء كان المجتمع بدائيا، ناميا، او غاية فى التقدم فانه لابد ان يكون لديه مقياسا واسلوبا للاجابة علي هذه الأسئلة.

أن النظم الإقتصادية مهما كانت درجة تطورها لا تختلف عن بعضها البعض فى مقدار احتياجها لعلاج هذه المشاكل الأساسية وإن كانت تختلف فيما بينها فى كيفية علاج هذه المشاكل.

ومما سبق يمكن اشتقاق عناصر المشكلة الاقتصادية التى تواجه أى مجتمع كما يلى:

١- تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية:

لو أن كافة السلع والخدمات متوفرة داخل المجتمع بالكميات التى تشبع احتياجات كل فرد من الافراد لما كانت هناك مشكلة اقتصادية، ان ظروف الندرة النسبية هى التى تحتم الاختيار بين السلع والخدمات التى تشبع الحاجات المختلفة لدى الافراد وترتيب هذه السلع والخدمات وفقا

لأهميتها النسبية، وبحث هذه المسألة على المستوى الجزئى Micro Ievel أو مستوى الفرد يستلزم منا أن نبحث سلوك الفر د الذى يواجه المشكلة الاقتصادية، فحيث يعلم الفرد انه لا يستطيع ان يحصل على كل شيء يريد فلابد ان يقوم بتحديد السلع والخدمات التى يريدها وتلك التى لا يريدها أو يستطيع تأجيل احتياجاته منها، ولا تقتصر عمكلية الاختيار على هذا فقط بل على الفرد ان يقوم بترتيب الاشياء المختلفة التى يريدها وفقا لاهميتها النسبية عنده ، فهناك بعض السلع التى تعطيه اشباع أو منفعة تفوق السلع الأخرى فيجب ان توضع اولا فى ميزان تفضيله ، وهكذا يتم ترتيب السلع والخدمات التى يختارها الفرد وفقا لمنافعها أو الاشباع الذى تعطيه له بالنسبة لبعضها البعض، وثمة قاعدة عامة تحكم عملية الاختيار وهى انه اذا رغب الفرد فى الحصول على كم اكبر من سلعة ما فانه لا بد ان يقلل الكم الذى يريده من سلعة أخرى أو بالعكس، ولولا مشكلة الندرة النسبية التى يواجهها الفرد ما أضطر الى التمسك بهذه القاعدة.

والسؤال يتعلق بتوزيع الموارد النادرة على الإستخدامات المختلفة. فأى إقتصاد تكون فيه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات أفراده لابد وأن تكون لدية طريقة معينة يتم على أساسها إتخاذ قرار فيما يتعلق بمشكلة توزيع الموارد. ففى الإقتصاديات الرأسمالية يسود مايسمونه بالسوق الحرة Free market فان معظم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد إنما تتم بواسطة «جهاز الأسعار» Price System. أما فى ظل النظم الأخرى فان عدداً كبيراً من هذه القرارات إنما يتم عن طريق التخطيط المركزى. واهتمام الإقتصادين لا ينحصر فقط فى كيفية إتخاذ هذه القرارات فى

ظل النظم الإقتصادية المختلفة وإنما إيضا فى معرفة الآثار التى ترتبت على تدخل الحكومة لتغّيير القرارات التى لولا هذا التدخل لاتخذت.

٢ - تنظيم الانتاج:

بعد ان تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لاهميتها النسبية فلابد أن نتساءل عن الكيفية التى تتم بها عملية الانتاج لهذه الاحتياجات والمشاكل التى تحيط بهذه العملية فى ظروف الندرة النسبية لعناصر الانتاج.

السؤال الأول فى مشكلة تنظيم الانتاج هو:من الذى سيتولى عملية الانتاج ؟ هل يقع على كل فرد عبء انتاج ما يحتاجه من السلع والخدمات؟ لقد كان هذا ما يحدث بالفعل فى العصور البدائية، ثم تطورت الأمور فأصبحت العائلة (أو المنزل) تمثل وحدة الانتاج داخل المجتمع فيتم تقسيم الاعمال بين أفرادها فى سبيل انتاج الاحتياجات. وتدريجياً على مر الزمن عرفت المجتمعات اشكالا عديدة متطورة للوحدات الانتاجية ثم اخيرا ظهرت المشروعات الخاصة التى يتخصص كل منها فى ناحية معينة من نواحى الانتاج. والمشروع الخاص يتحرك بدافع تحقيق الربح ويقود نشاطه الانتاجى من نطلق عليه «المنظم» Enterpreneur وهو الذى يتحمل عبء عملية تجميع عناصر الانتاج: العمل ورأس المال والأرض وذلك لانتاج ما يحتاجه المجتمع..

يلى ذلك سؤال حول ما هى الطريقة التى يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات؟ عادة مايكون هناك أكثر من طريقة فنية يمكن بواسطتها انتاج السلعة فالمحاصيل الزراعية مثلا يمكن أنتاجها باستخدام مساحات أصغر نسبياً من الأراضى على أن تستخدم معها كميات كبيرة

نسبياً من السماد والعمل والآلات كما يمكن انتاجها باستخدام مساحات كبيرة نسبياً من الأراضى على أن تستخدم معها كميات صغيرة نسبياً من السماد والعمل والآلات . فاى الطريقتين يمكن استخدامها لانتاج نفس الكمية من السلع؟ عادة ما يكون هناك وسائل انتاج بديلة ممكنة لإنتاج أى سلعة. والسؤال هنا هو أى من هذه الطرق البديلة يجب اتباعها؟ والمعيار هنا هو تجنب الطرق التى لا تتصف بالكفاءة. ونعتبر أن الطريقة لا تتصف بالكفاءة إذا كان من الممكن أن نعيد توزيع الموارد أن نغير طريقة الإنتاج ويترتب على ذلك زيادة ما نتيجة على الأقل من سلعة واحدة دون أن نقص الأنتاج من أي سلعة أخرى.

٣ - توزيع الانتاج:

بعد ان يتم انتاج السلع والخدمات لابد ان تكون هناك طريقة ما لتوزيع هذا الانتاج علي أفراد المجتمع. وفى المجتمعات البدائية حيث كانت عملية الانتاج تتم داخل العائلة أو فى المنزل كان رب العائلة يقوم بتوزيع الناتج بين أفراد عائلته . وكذلك أيضا كان الأمر فى ظل النظام القبلى حيث كان رئيس القبيلة يقوم بعملية توزيع الانتاج وفقا لحكمته أو وفقا للتقاليد المرعية . ولكن مع تطور المجتمعات وخروج الفرد من اطار العائلة والقبيلة وتكون القرى ثم ظهور المدن الكبيرة ازدادت حدة مشكلة التوزيع عن ذلك الشكل البدائي القديم. فلقد نشأت تدريجيا اشكالا جديدة من التنظيمات الانتاجية المستقلة واستدعت استنباط وسائل جديدة لتوزيع الانتاج بين المساهمين فى عملية الانتاج . واحدث اشكال التنظيمات الانتاجية التى نعرفها الأن هو المشروع المتخصص الذي يقوم بعملية الانتاج فى ناحية معينة ويضم افرادا مستقلين لايجمع بينهم الا

النشاط الانتاجى في حد ذاته والبعض من هؤلاء الأفراد يساهم بعمله والبعض الآخر يساهم برأسماله أو بما يمتلكه من أرض أو موارد طبيعية أخرى بينما يساهم آخرون بقدراتهم الذهنية والتنظيمية. والمشكلة التى نواجهها هى مشكلة تحديد مساهمة كل عنصر من هذه العناصر في عملية الانتاج. ويهتم الاقتصاديون بمعرفة العوامل التى تحدد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل القومي للدولة بين الجماعات المختلفة مثل أصحاب الأراضى والعمال وأصحاب رؤوس الأموال أو بين فئات معينة مثل الفلاحين أو سائقى السيارات أو الفقراء.

كما أن اهتمام الإقتصاديين يمتد لمعرفة الآثار المترتبة على تدخل الحكومة – من خلال وسائل معينة – لتغيير توزيع الدخل كفرض ضريبة تصاعدية أو تحديد حد أدنى للأجر أو قيام الحكومة بمكافحة الفقر.

والمشاكل الثلاث السابقة إنما تقع دراستها فيما يسميه الإقتصاديون بالإقتصاد الجزئي microeconomics فالاقتصاد الجزئى إنما يعنى بدراسة الكيفية التى يتم بها التوزيع الأمثل للموارد وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. فالاقتصاد الجزئى يهتم بدارسة إنتاج السلع والخدمات بواسطة منشآت أو صناعات كما يهتم بدراسة انفاق المستهلكين على سلع وخدمات معينة بواسطة مستهلكين في سوق واحد أو اسواق متعددة . فوحدة الدراسة فى الاقتصاد الجزئى هى الجزء وليس الكل.

٤ – مشكلة البطالة :

إذا كانت الموارد تتصف بأنها نادرة وأنها غير كافية لانتاج السلع الخدمات التى تفى برغبات أفراد المجتمع فلا محل لترك بعض الموارد

عاطلة بدون توظيف. إلا أن إحدى خصائص اقتصاديات السوق الحرة أن مثل هذا الضياع يحدث أحيانا. فالعمال العاطلون يرغبون فى الحصول على عمل والمصانع التى يمكن أن يعمل فيها هؤلاء العمال موجودة ومديرو وملاك هذه المصانع يرغبون فى تشغيل مصانعهم والمواد الخام اللازمة متوفرة والأفراد فى مسيس الحاجة إلى السلع التى يمكن أن تنتجها هذه المصانع . ومع كل ذلك، فإنه لأسباب معينة، لايحدث شئ، ومشاكل البطالة على نطاق كبير كانت واضحة للعالم فى الثلاثينيات . ففى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت البطالة فيها في هذه الفترة ٢٥٪ من قوتها العاملة . ولو أن مثل هذه الفترة من البطالة لم تتكرر مرة ثانية إلى أن المشكلة لاتزال تهدد الدول التى تتبع نظام السوق وإن كان ذلك ليس بنفس الحدة.

٥ - مشكلة التضخم :

لقد واجهت إقتصاديات العالم فترات طويلة من التغيرات السريعة فى مستويات الأسعار ، ففى خلال التاريخ الطويل فان مستويات الأسعار قد ارتفعت أحيانا وانخفضت أحيانا أخرى. وفى الأزمنة الحديثة فقد كان اتجاه الأسعار دائما نحو الإرتفاع. ولكنه فى بعض الأحيان كان أسرع وفي أحيان أخرى كان أبطأ ولكنه عموماً كان نحو الارتفاع. ولذلك فقد كان اهتمام الاقتصاديين بدراسة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

والتضخم - كما سنرى عند الكلام علي النقود - إنما يرجع إلى الزيادة فى كمية النقود في الاقتصاد القومى. فالنقود هي إحدي إختراعات البشر وليس الطبيعية . والكمية المتداولة من النقود يمكن

تحديدها بواسطة الإنسان . ويثير الإقتصاديون الكثير من الأسئلة حول أسباب تغير كمية النقود المتداولة والآثار المترتبة علي هذا التغير على مستوى الأسعار العام.

٦- مشكلة النمو الاقتصادى

ان فهم هذا العنصر يقتضى منا النظر إلى سبب المشكلة الاقتصادية فى الاجل الطويل. فمع مرور السنوات تنمو احتياجات المجتمع من السلع والخدمات نمو مستمراً بسبب النمو فى الاعداد السكانية وكذلك بسبب التقدم الحضارى الذى يؤدى فى حد ذاته إلى طلب السلع والخدمات بكميات اكبر أو بجودة أفضل أو إلى طلب سلع وخدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، لذلك ان لم يتزايد انتاج المجتمع من السلع والخدمات بما يلبى الاحتياجات المتزايدة منها فان المشكلة الاقتصادية سوف تزداد حدة فى الاجل الطويل، أما إذا تمكن المجتمع من زيادة الانتاج الكلى من السلع والخدمات بمعدلات تفوق الزيادة فى الاحتياجات منها فان حدة المشكلة الاقتصادية سوف تخف ويصير المجتمع اكثر تقدما تدريجيا، وكما فهمنا من قبل فى عنصر تنظيم الانتاج ان انتاج المجتمع فى اى فترة زمنية يتوقف على ما لديه من كميات عناصر الانتاج وطريقة استخدام هذه العناصر، فاذا كان المجتمع مثلا وقد استخدم العناصر الانتاجية التى يملكها فى أفضل الاستخدمات لها وبأكفأ الفنون الانتاجية واستغل طاقتها استغلالا كاملاً فأنه لا سبيل إلى زيادة الانتاج فى الاجل الطويل الا بزيادة كميات عناصر الانتاج وارتفاع كفاءتها بتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة. هذا هو الموقف تقريباً بالنسبة لمشكلة النمو الاقتصادى فى البلدان المعروفة بانها متقدمة

اقتصاديا. وعلى ذلك فان مشكلة النمو الاقتصادى فى هذه البلدان تتلخص فى كيففة زيادة كميات عناصر الانتاج وتطوير الفنون الانتاجية المستخدمة مع المحافظة على وضع الاستخدام أو التوظف الكامل لهذه العناصر وتوزيعها فى أفضل الاستخدامات الممكنة.

أما المشكلة فى البلدان التى تعرف بأنها متخلفة اقتصاديا فهى اكثر تعقيدا من هذا بكثير. فالاحتياجات من السلع والخدمات فى هذه البلدان تنمو بمعدلات مرتفعة للغاية بينما أن انتاجها الكلى من السلع والخدمات ينمو بمعدلات بطيئة. ومعنى هذا ان المشكلة الاقتصادية تزداد حدة فى البلدان المختلفة. وأحد الأسباب الهامة وراء نمو الاحتياجات الكلية من السلع والخدمات بمعدلات مرتفعة هو النمو السكانى الهائل.

والمشكلات الثلاثة الأخيرة إنما تدخل فى دراسة ما يسمى «بالاقتصاد الكلى» Macroeconomrcs فالاقتصاد الكلى يعالج المشكلات الثلاثة الأخيرة - فهو ينصرف إلى دراسة العلاقة بين التجميعات الاقتصادية الأساسية . فالاقتصاد الكلى يعنى بدراسة الدخل والتوظف والأسعار والنقود. الاقتصاد الكلى هو ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذى يدرس التجميعات والمتوسطات الخاصة بالنظام أو الجهاز الاقتصادى. فهو يشرح ويوضح ويعالج كيف يؤدى الاقتصاد فى مجموعة وظيفته بما فى ذلك كيف يتحدد المستوى الكلى لانتاج السلع والخدمات ومستوى توظيف الموارد، وما هو السبب فى التقلبات التى تعترى كل من هذا الإنتاج وهذا التوظف. فالاقتصاد الكلى يسعى لايضاح السبب فى أنه فى بعض الأحيان توجد قوى عاملة في حالة بطالة وأنه فى بعض الأحيان الأخرى يكون هناك استخدام كامل للطاقة الانتاجية للإقتصاد

ممثلة فى عمالها ومصانعها ومعداتها وتكنولوجيتها. كما يحاول الاقتصاد الكلى توضيح السبب فى اختلاف معدل نمو الدخل والناتج القومي من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. كما يحاول أن يوضح السبب فى أن مستوى الأسعار العام يرتفع بسرعة فى بعض الفترات بينما يكون هذا المستوى مستقراً فى بعض الفترات الأخرى بل أحيانا يميل إلى الانخفاض. وباختصار فان الإقتصاد الكلى يحاول الاجابة على الأسئلة الهامة الخاصة بالتوظف والبطالة والتشغيل الكامل أو أقل من التشغيل الكامل، معدل نمو مقبول أى غير مقبول، التضخم واستقرار مستوى الأسعار.

الباب الثالث

النظم الاقتصادية

ودورها فى علاج المشكلة الاقتصادية

الفصل الأول : دراسة تطور النظم الاقتصادية واهمية المدرسة التاريخية الالمانية

الفصل الثانى : النظم الاقتصادية وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية

الفصل الثالث : علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل التحرر الاقتصادى

الفصل الأول

دراسة تطور النظم الاقتصادية

واهمية المدرسة التاريخية الالمانية

مقدمـــة :

سبق أن تناولنا طبيعة المشكلة الاقتصادية المختلفة فى تقدم الحاجات الانسانية والندرة النسبية فى صراع مع الطبيعة من أجل تحويل طبيات الطبيعة إلى سلع صالحة لاشباع حاجاته، وفى مراحل تاريخية دخل الانسان فى صراع اجتماعى من اجل اعادة توزيع الثروة. والنظام الاقتصادى منهما كان شكله وفلسفته فهو يسعى الى علاج المشكلة الاقتصادية ويتكون النظام الاقتصادى من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وعلاقات التوزيع. وقد اهتمت المدرسة التاريخية الالمانية بدراسة تعاقب النظم الاقتصادية كم افعل ماكس فيبر Max Weber وكارل ماركس Karl Marx، وقد ظهرت هذه المدرسة فى اثر حرب التحرير التى خاضها الألمان ضد سيطرة نابليون على بلادهم فى بدايه القرن التاسع عشر. كما طرح فيبر تصورات جيدة لدور الدولة فى حماية الصناعة الناشئة لتقوى على المنافسة ضد الواردات الاجنبية، ومازالت تعاليمه قائمة حتى اليوم.

(أ) تطور النظم الاقتصادية :

تتمثل المشكلة الاقتصادية عبر تاريخ البشرية فى كثرة حاجات الانسان وندرة الموارد اللازمة لاشباع هذه الحاجات. ولتحقيق هذا الهدف منذ فجر البشرية كان لابد أن يدخل الانسان فى صراع مع الطبيعة لتحويل الموارد الطبيعية الى سلعا صالحة لاشباع حاجات الانسان، وبتطور الحياه الاجتماعية ظهر الصراع الاجتماعى على توزيع ناتج الثروة فى المجتمع، وظهرت الدولة لتؤدى وظيفة ضبط عملية الصراع الاجتماعى وضمان الاستقرار اثناء سعى البشر فى اشباع حاجاتهم والمحافظة على وجودهم الانسانى، فى ظل موارد تتسم بالندرة. وتلك هى النشأة الاولى للنظام الاقتصادى.

وقد تطور النظام الاقتصادى الذى شكله الانسان عبر عملية تاريخية طويلة معقدة تتسم بالرقى والتطور، وأيضا بتطور الانسان نفسه من عصر لاخر، بدأت بمجتمع بدائى يقوم على جمع الثمار والقنص، وتطور الى مجتمع زراعى مستقر يسوده نظام الرق ثم الاقطاع، ثم مجتمع صناعى يقوم على تحرير القوى الانتاجية يأخذ كل الرأسمالية أو الاشتراكية او مزيج منهما.

لقد كان التطور الاقتصادى والاجتماعى يتوقف دائما على مدى نجاحه فى السيطرة على الطبيعة واخضاعها لاشباع حاجاته وحمايه وجوده الانسانى، وانتقلت فكره الصراع مع الطبيعة الى المجتمع نفسه، الى ان ادرك الانسان فقط قبل ثلاثة عقود أنه يدمر الطبيعة ويدمر ذاته بفكره الصراع هذه، وأدراك الانسان أن عليه فهم قوانين الطبيعة وأن

يعمل من خلالها لتحقيق منفعته واشباع حاجاته دون استنزاف مدمر للموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة.

والنظام الاقتصادى أيا كانت تسميته يرتكز على قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وعلاقات التوزيع، ونشرح العناصر الثلاثة فيما يلى : -

١ - القوى الانتاجية هى وسائل انتاج السلع والخدمات، وتشمل القوى العاملة وأدوات العمل والانتاج، والقوى العاملة هى العمل الحى الذى يشمل الطاقة العضلية والذهنية والنفسية أو الروحية التى تكون للانسان منبعا لتكوين خبرات وامكانيات فنية لتشغيل الالات، واختراع آلات جديدة، وتنظيم العملية الانتاجية طبقا للفن الانتاجى السائد، والعمل على تطويره وابتكار نظم جديدة. واكتساب معلومات ومعرفة جديدة وتراكمها من أجل التقدم والرفاهية.

أما أدوات العمل والانتاج فهى من اختراع وانتاج العمل الحى، ويمكن القول أنها العمل الميت، أى الطاقة الانسانية أو العمل الحى الذى سبق أن استخدم فى اختراع وتصميم وانتاج هذه الآلة.

٢ - علاقات الانتاج يقصد بها الروابط التى تقوم بين الافراد بمناسبة عملية الانتاج، خاصة فيما يتعلق بكيفية تملك وسائل الانتاج من أرض وآلات ومصانع... الخ، فعلاقات الانتاج هى علاقات الملكية.

٣ - علاقات التوزيع، ويقصد بها كيفية اقتسام الناتج من عملية الانتاج بين افراد المجتمع. ففى المجتمع البدائى القائم على الصيد وجمع الثمار، وتكون ادوات العمل بسيطة، نتوقع أن ناتج العمل كان يوزع

بالتساوى بين الافراد المنتجين وملكية وسائل الانتاج كانت جماعية أو مشاعيه بدائية. وفى العصور الحديثة قامت النظم الاشتراكية على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وعدالة التوزيع، ويكون توريع الناتج فرديا اذا سادت الملكية الفردية لوسائل الانتاج، كما فى حالة المجتمع الرأسمالى، فيحصل كل عنصر انتاجى سواء العمل أو رأس المال على نصيب من الناتج يتناسب مع مقدار اسهامه فى الانتاج

علاج المشاكل الاقتصادية فى اطار نظام اقتصادى :

تتميز الانشطة الاقتصادية في المجتمعات الحديثة بالتعدد والتعقد والاختلاف. الا ان القرارات الاساسية التى يجب اتخاذها لا تختلف من نظام اقتصادى الى اخر رغم اختلاف درجة تطوره، الاختلاف يوجد فقط فى كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية، ويحدد سامولسون Paul Samuelson المشاكل الاقتصادية التى تواجه أى مجتمع بست مشكلات كما يلى :

١ - ما هى السلع الواجب انتاجها وبأى كمية ؟

وهذا السؤال يتعلق بتوزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة. فأى نظام اقتصادى تكون فيه الموارد نادرة بالنسبة لرغبات افراده لابد ان تكون لديه طريقه معينة يتم على اساسها اتخاذ قرار فيما يتعلق بمشكلة توزيع الموارد. فنجد فى النظام الرأسمالى حيث يسود اقتصاد السوق الحرة Free Market Economy فان معظم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد تتم بواسطة جهاز الاسعار Price System .

أما فى ظل النظام الاشتراكى فان اتخاذ هذه القرارات يتم عن طريق التخطيط المركزى

٢ - ما هى الطريقة التى يتم بها انتاج السلع والخدمات :

تتعدد الطرق الفنية لانتاج السلعة. فالمحاصيل الزراعية يمكن انتاجها باستخدام مساحات اصغر نسبيا من الاراضى واستخدام كميات كبيرة نسبيا من السماد والآلات ومبيدات الافات، كما يمكن انتاجها باستخدام مساحات كبيرة نسبيا من الاراضى على أن يستخدم معها كميات صغيرة نسبيا من السماد والعمل والآلات. اذن هناك وسائل انتاج بديلة لانتاج اى سلعة، والسؤال هو أى من هذه الطرق البديلة يجب اتباعها ؟ والمعيار هو استخدام الطرق الاكثر كفاءة. أى التى تحقق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

٣ - كيف يمكن توزيع الانتاج على افراد المجتمع ؟

يهتم الاقتصاديون بمعرفة العوامل التى تحدد كيفية توزيع الدخل القومى بين افراد المجتمع مثل ملاك الاراضى والعمال وأصحاب رؤوس الاموال. كما يهتم الاقتصاديون بمعرفة الاثار الناتجة عن تدخل الحكومة لاعادة توزيع الدخل بفرض ضريبة تصاعدية أو تحديد حد ادنى للأجر مثلا.

هذه المشكلات الثلاثة السابق ذكرها يدرسها الاقتصاد الجزئى Microeconomics الذى يعنى بدراسة الكيفية التى يتم بها التوزيع الأمثل للموارد وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ويهتم الاقتصاد الجزئى بدراسة انتاج السلع والخدمات بواسطة منشآت، كما يهتم بدراسة انفاق المستهلكين على السلع والخدمات فى سوق واحد أو اسواق متعددة. فوحدة الدراسة هنا هى الجزء وليس الكل، فالاقتصاد الجزئى يحاول ايضاح الكيفية التى يتم بها تحديد سعر سلعة تنتجها منشأة ما، وتحديد

مستوى الانتاج لهذه المنشأة الذى يمكن أن تتحقق عنده أكبر ربح ممكن، كما يوضح كيف تستطيع هذه المنشأة ان تحقق اقل تكلفة لتضافر عناصر الانتاج لانتاج هذه السلعة. ومن جهة اخرى يبحث الاقتصاد الجزئى على اى أساس يقوم المستهلك بتوزيع دخله المخصص للانفاق على السلع والخدمات التى يرغب فى استهلاكها بحيث يحقق أكبر اشباع ممكن فى حدود دخله.

ويفرض ثبات الناتج القومى والتوظف الكلى والانفاق الكلى على السلع والخدمات يقوم الاقتصاد الجزئى بتوضيح كيف يتم توزيع الناتج القومى والتوظف على مختلف الصناعات والمنشآت وكيف يتم تحديد أسعار هذه السلع والخدمات.

وباختصار يمكن القول ان الاقتصاد الجزئى يهتم بدراسة نظريات الانتاج والاستهلاك والتوزيع.

٤ - هل الموارد مستغلة بكفاءة أم أن هناك موارد عاطلة تمثل ضياعا على المجتمع ؟

من خصائص اقتصاد السوق حدوث التقلبات الاقتصادية من رواج الى كساد، وانتشار البطالة، ورغم ندرة الموارد فانه يوجد فى حالات الركود الاقتصادى عمال عاطلين يرغبون فى العمل ولا يجدونه، ومواد خام متوفره وافراد فى مسيس الحاجة الى السلع التى يمكن ان تنتجها المصانع. وحدث فى الكساد العالمى الكبير فى فترة الثلاثينيات ان بلغت البطالة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية نحو ٢٥٪ من القوى العاملة، ومازالت مشكلة البطالة تهدد الدول الرأسمالية وان كانت ليست فى نفس الحدة والخطورة كما حدث فى الثلاثينيات.

٥ – هل القوى الشرائية للنقود ثابته أم أنها تأثرت بالتضخم ؟

يرجع التضخم الى الزيادة فى كمية النقود، ويقصد به الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار. ويلاحظ فى العصور الحديثة اتجاه الاسعار دائما نحو الارتفاع. ولذلك يهتم الاقتصاديون بالتضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

٦ – هل مقدرة الاقتصاد القومى على انتاج السلع والخدمات تنمو أم أنها ثابتة على مر الزمن ؟

تنمو القدرات الانتاجية فى بعض الدول اسرع من غيرها مما يترتب عليه اتساع فجوة النمو ومستويات المعيشة بين الدول.

هذه المشكلات الثلاث الاخيرة تدخل فى دراسة ما يسمى بالاقتصاد الكلى Macroeconomics، وينصرف الى دراسة العلاقات بين التجميعات الاساسية. فالاقتصاد الكلى يعنى بدراسة الدخل والتوظف والأسعار والنقود، ويمكن القول بأن الاقتصاد الكلى هو ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذى يهتم بدراسة التجميعات والمتوسطات الخاصة بالنظام الاقتصادى، فهو يشرح ويوضح ويعالج كيف يؤدى الاقتصاد فى مجموعة وظيفته بما فى ذلك كيف يتحدد المستوى الكلى لانتاج السلع والخدمات ومستوى توظيف الموارد. وما هو سبب التقلبات الاقتصادية وفى ذلك يسعى الاقتصاد الكلى الى شرح أسباب حالات البطالة او حالات التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، ويوضح أسباب تفاوت درجات النمو الاقتصادى بين دولة وأخرى.

وباختصار يمكن القول بأن الاقتصاد الكلى يهتم بدراسة مشكلات البطالة والتضخم والنمو.

تطور النظم الاقتصادية :

النظم الاجتماعية تشبه الانسان فى وجوده وفنائه، فهى تولد وتنمو وتقوى ثم تضمحل وتفنى. والنظام الاجتماعى فى تطوره واستقراره لا يتخذ شكلا نقيا مائة بالمائة. أو انه يخلو من بعض مظاهر نظام سابق له، فلم تعرف البشرية نظاما نقيا تماما فى صفاته وخصائصه، بل ان هناك سمات سائدة فى كل نظام اقتصادى اجتماعى، ونحن نفصل بين هذه النظم فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية فقط نظريا وبصورة مجردة لغرض البحث العلمى، بينما الواقع الاقتصادى الاجتماعى يختلف قليلا أو كثيرا عن هذا التجريد.

وقد اشتهرت المدرسة التاريخية الالمانية فى القرن التاسع عشر بمحاولات لتحديد تطور النظام الاقتصادى فى شكل مراحل منطقية متتابعة عرفها التطور الاقتصادى للمجتمعات البشرية. ومن أشهر اعمده هذه المدرسة قديما وحديثا نذكر فريدريك ليست. وكارل ماركس، وروستو. وقد اختلف هؤلاء العلماء فى تحديد انواع النظم الاقتصادية التى تضمنتها كل مرحلة تاريخية ولعل ذلك يرجع الى اختلاف الأساس الذى استند اليه كل عالم فى تمييزه لأنواع النظم الاقتصادية.

ونظرا لأهمية المدرسة التاريخية الالمانية فى الفكر الاقتصادى فسوف نتناول الحديث عنها بالتفصيل فيما يلى :

(٣) المدرسة التاريخية الالمانية :

نشأت هذه المدرسة فى ألمانيا على اثر حرب التحرير التى خاضها الالمان ضد سيطرة نابليون لبلادهم ١٨١٢- ١٨١٤ فى اوائل القرن التاسع عشر من جهة، وتأثرا نوعا ما بظهور التيار الرومانتيكى فى الاداب فى أوروبا منذ اواسط القرن الثامن عشر للتعبير عن رفض المفاهيم الكلاسيكية لارسطو فى الدراما، وكرد فعل لفكره الانسان الاقتصادى Homo Oeconomicus الذى يقدر حسابيا منفعته ويتصرف على ضوء ذلك، وقال مشاهير التيار الرومانى بوجوب دعم ابعاد العاطفة وتقليص سيطرة المنطق العقلانى. ومن الناحية المنهجية، تشكل المدرسة التاريخية التى ظهرت فى ألمانيا فى النصف الاول من القرن التاسع عشر اى فى حدود عام ١٨٤٠ اكثر موضوعية من التيارات الاشتراكية الفرنسية، وهناك مدرستان تعرفان بهذه التسمية.

المدرسة الاولى : كان رائدها استاذا فى جاتمعة جوتنجن يدعى روشر Roscher نشر بحثا عام ١٨٤٠ بعنوان المدرسة الرومانتيكية للاقتصاد الوطنى فى ألمانيا، كما نشر عام ١٨٤٣ كتابا بعنوان "مبادئ الاقتصاد السياسى" كان له انتشاراً واسعا فى المانيا وفى انجلترا، اذ منه استوحى ليست List ومعظم من دعا الى وجوب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى كتاباتهم التى نشرت فى اواخر القرن التاسع عشر.

ومجمل ما نادى به روشر هو فى عدم فصل الاقتصاد السياسى عن بقية العلوم الاجتماعية وهو أول من أشار الى هذه العلوم، مثل تاريخ القانون والتاريخ السياسى والتاريخ الحضارى وفى عام ١٨٤٨ نشر هيلدبرانت Hildebrandt كتابا بعنوان : الاقتصاد القومى فى الحاضر والمستقبل.

وقد رفض هيلدبرانت فى كتابه وجود ما يسمى بالقوانين الطبيعية فى الاقتصاد السياسى يمكن التحقق منها فى كل زمان ومكان كما ادعت المدرسة الكلاسيكية وانتهى الى رفض ما يدعى بالعلم الاقتصادى.

وزعم شارل كنيز Knies فى كتابه الذى نشره عام ١٨٥٣ بعنوان : الاقتصاد السياسى من زاوية المنهجية التاريخية بأنه لا توجد قوانين طبيعية فى العلوم الاجتماعية لأن وجود مثل هذه القوانين يتعارض مع مفهوم الحرية الانسانية.

المدرسة الثانية : ظهرت المدرسة التاريخية الحديثة فى عام ١٨٧٠ وكان رائدها شمولر Schmoller الاستاذ الالمانى ومن اهم روادها : برنتانو Brentano وبوشر Buscher، واستمر تأثيرها حتى القرن العشرين على مفكرين امثال Weber وسونبارت Sonbart. وأهم المواضيع التى أثارتها هذه المدرسة هى التالية :

١ - لم يرفض أصحاب هذه المدرسة بصورة جازمة القوانين الطبيعية اذ رأت انه بامكان البعض من المنتجين فرض أثمان أدنى أو أعلى من تلك الناجمة عن قانون العرض والطلب. وقالت بوجود قوانين نسبية طبقا للاطر المؤسسية المتوافرة ووجدت ضرورة جمع المعلومات الاحصائية انطلاقا من التحقيقات التاريخية الاقتصادية مما يسمح بدراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية دراسة علمية موضوعية.

٢ - لم يوافق رواد هذه المدرسة على فكرة الدوافع الاقتصادية التى تؤثر فى الانسان فى السعى وراء منفعته الخاصة كما قالت بذلك

المدرسة الكلاسيكية، وقالت بوجود دوافع متعددة ومتباينة لا يمكن حصرها. ومن هنا قالت بوجوب الاهتمام بالعلوم الاجتماعية لان العلوم الاقتصادية لا تكفى وحدها لدراسة الانسان وبالتالى المجتمع الانسانى في مجموعه.

٣ - لم يوافق رواد هذه المدرسة على الطريقة الاستنباطية التى اعتمدتها المدرسة الكلاسيكية في تطبيقها للقوانين الطبيعية، ووجدوا ضرورة اتباع الطريقة الاستقرائية انطلاقا من التحقيقات التاريخية الاقتصادية لدراسة المجتمع وبالتالى لاكتشاف القوانين المنظمة له.

ولابد من القول بأنه كان لهذه المدرسة تأثيرها المباشر على كل من عالج المواضيع الاقتصادية والاجتماعية فيما بعد، ومنهم فريدريك ليست الذى بحث فى الاقتصاد القومى ، وشروط تدخل الدولة ، فضلا عن كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز.

الاقتصاد القومى ومبدأ تدخل الدولة :

لقد دعت المدرسة التقليدية الى اعتماد مبدأ الحرية التجارية بين مختلف البلدان، وكان هذا المبدأ يلائم انجلترا :ل الملائمة نظراً للتطور الصناعى الذى عرفته وللازدهار الاقتصادى الذى سادها فى الفترة الواقعة بين منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وان كان هذا الازدهار هو فى الواقع امتداداً للحقبة الماركانتيلية التى سبقت الثورة الصناعية.

وكان ريكاردو قد وضع نظرية التكاليف النسبية، ووجد انه يجب على الدولة ان تتخصص فى فروع الانتاج التى لها فيها ميزة نسبية

بالمقارنة مع الدول الاخرى. وهذا التخصص يفيد كل بلد على حدة، كما يفيد الدول فى مجموعها.

وهذا يعنى - بالمفاهيم الحديثة - ابقاء الدول الحديثة النشأة سياسيا واجتماعية واقتصاديا - كما كان وضع المانيا آنذاك - فى حالة من التخلف الاقتصادى بالنسبة لانجلترا الصناعية لذلك نشأ تيار جديد فى المانيا بالذات اعتمد مفهوم الاقتصاد القومى ونادى بمبدأ الحماية الاقتصادية. وكان من اشهر من مثل هذا التيار هو فريدريك ليست F.List .

أ - فريدريك ليست ١٧٨٠- ١٨٤٦ الاقتصاد القومى وضرورة تطبيق الحماية الاقتصادية.

يعتبر ليست الداعى الأول لتطبيق الحماية الاقتصادية. نشر فى عام ١٨٤١ كتابا بعنوان : "نهج قومى للاقتصاد السياسى" انتقد فيه مبدأ الحرية التجارية. كما اشتهر فى دعوته لتحقيق الاتحاد الجمركى بين مختلف الدويلات الالمانية آنذاك، ومع أنه اعتمد أساليب التحليل التى ابتكرتها المدرسة الكلاسيكية، الا أنه تجاوز هذه المدرسة بما يلى : -

١ - لقد أدخل مفهوم الدولة فى الاقتصاد السياسى. هذا المفهوم الذى أهمل كثيراً من قبل المدرسة الكلاسيكية.
٢ - نادى باتباع سياسة تعتمد معيار التطور للقوى الانتاجية فى البلد، وليس فى اعتماد مبدأ الرخاء المباشر.

وفى نقده للمدرسة الكلاسيكية وبصوره خاصة اعطاءها الاهمية القصوى للحرية الفردية مما ادى بها الى اهمالها لاحدى اهم خصائص الدولة الحديثة، وقد وجد ليست " بأن الدولة تعتبر

وسيطا ضروريا بين الفرد والمجتمع البشرى".

ووجد أيضا - خلافا لسميث بأن ثروة الفرد أو ثروة الامة هى مجموع القوى الانتاجية الحالية والمستقبلية وبالتالى من اجل تقدير هذه الثروة لابد من الاخذ بعين الاعتبار التطور التاريخى، اى الاجيال القادمة.

٣ - وهو وان اتفق مع المدرسة الكلاسيكية برفض فكرة الماركنتيلية الداعية لتأمين ميزان تجارى موات، الا أنه رفض أيضا نظرية ريكاردو فى التكاليف النسبية ودعوته لتحقيق التخصص الدولى. فوجد ليست بوجوب الاخذ بين الاعتبار، تطور القوى الانتاجية فى المستقبل للأمه، وعليه وجد انه لكى تتمكن الامة من استغلال مواردها الطبيعية لابد لها من اعتمادها لمبدأ الحماية الاقتصادية مؤقتاً ومنع المنافسة الاجنبية فى اسواقها الداخلية، ومن هنا كانت دعوته لحماية الصناعة الناشئة من المنافسة لفترة محددة ريثما تتطور. وهكذا استنتج بأن الحواجز الجمركية هى ضرورة قوية فى مثل هذه المرحلة.

لابد من القول بأن نظرية ليست لاقت صدى وانتشاراً على الصعيد السياسى منذ ذلك التاريخ.

ولتبريره مبدأ الحماية الاقتصادية - أو حماية الصناعة الناشئة Infantidustrie نادى ليست بمبدأ - التطور التاريخى، وبرهن على وجود خمسة مراحل لابد من ان تمر بها الشعوب، و هذه المراحل هى :

١ - الطور البدائى .

٢ - طور الرعى .

٣ - الطور الزراعى.
٤ - الطور الزراعى - الصناعى .
٥ - الطور الزراعى - الصناعى - التجارى.

ويتحقق هذا التطور بالتبادل الحر فى المراحل الثلاث الاولى. أما الانتقال من الدور الثالث الى الدور الرابع، اى لفتح المجال امام التصنيع، فلابد من اعتماد نظام الحماية. ومتى رست الصناعة الوطنية على قواعد راسخة، سمح بالعودة الى الحرية، لتسهيل النمو التجارى، وسهولة التبادل ما بين الشعب.

ولما كانت ألمانيا تعيش هذا الدور الحاسم، فانها لا تستطيع تطوير صناعتها اذا لم تحمها من المنافسة الأجنبية (أى المنافسة الانجليزية) ولا يمكن الا بمنع استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية. حتى اذا ما نمت الصناعة الالمانية يمكن العودة الى مبدأ التبادل الحر.

ب - مبدأ تدخل الدولة :

كان للمدرسة التاريخية الحديثة فى ألمانيا تأثيرها المباشر على كل من تناول بالتحليل مواضيع الاقتصاد السياسى بعد عام ١٨٧٠. وقد توصلت هذه المدرسة الى ضرورة تدخل الدولة، نظراً الى أن المؤسسات التى افرزها النظام الليبرالى لم تشكل الا حالات تاريخية معينة وبالتالى من الممكن استبدالها بمؤسسات اخرى.

وفى مؤتمر عقد عام ١٨٧٢ فى ايزناخ Eisenach طالب شمولر Schmoller رائد هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لاصلاح المؤسسات فى اتجاه ديموقراطى.

ويعود الفضل لهذه المدرسة فى قيام الدولة الالمانية فى تطبيق الضمان الاجتماعى منذ ذلك الحين للتخفيف من الاوضاع الاجتماعية المتردية للطبقة العمالية، وكان المتحمس لهذه الفكرة المستشار البروسى بسمارك Bismark.

وقد سمى مبدأ تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باشتراكية الدولة او اشتراكية المنبر لأن معظم الذين طالبوا بهذا التدخل، هم من الاساتذة الجامعيين أو من رجال الدين فى المانيا.

وضع المانيا فى مطلع القرن التاسع عشر :

كانت المانيا فى اوائل القرن التاسع عشر متخلفة بالنسبة لكل من انجلترا وفرنسا فى ميدان التصنيع تخلفا كبيراً. وبقيت مجزأة سياسيا الى عدد من دول مستقلة، منفصل بعضها عن بعض بحواجز جمركية، لكنها بمجموعها، كانت مفتوحه للانتاج الأجنبى. وحينما انتهى الحصار الذى ضرب حول أوروبا، بسبب نابليون فى عام ١٨١٥، من جهة وبعد ان انتهت حرب التحرير الالمانية ضد نابليون، اغرقت انجلترا القارة الاوروبية بانتاج صناعى وافر عجزت معه الصناعة الالمانية الناشئة عن مقاومته، فانهارت امامه. وعقد فى فرانكفورت عام ١٨١٩ اجتماع عام للصناعيين والتجار الالمان، واقترحوا - بتشجيع من فريدريك ليست - الاستاذ فى جامعة توبينجن الغاء العقبات السياسية وازالة الحواجز الجمركية التى تعوق الانتاج الألمانى فى جميع البلاد الالمانية، وتأسس فى عام ١٨٢٨ اتحادان جمركيان بين مقاطعتى بافيير وورتمبرغ من جهة وبروسيا وهيس من جهة ثانية، وذاب هذان الاتحادان عام ١٨٣٤ بعضهما ببعض. ثم انضمت اليهما مقاطعة ساكس بعد ذلك، ودعى هذا الاتحاد الجمركى Zollverein فكان ذلك خطوة حاسمة نحو الوحدة الاقتصادية الالمانية.

الفصل الثانى

النظم الاقتصادية

وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية

النظم الاقتصادية
وتصورها لعلاج المشكلة الاقتصادية

مقدمــة :

سبق أن اشرنا الى اهمية المدرسة التاريخية الالمانية فى دراسة النظم الاقتصادية وتعاقبها، وخصائص كل نظام. ولعل اشهر هذه التقسيمات للنظم الاقتصادية هو المراحل التى مرت بها البشرية منذ المجتمع البدائى حيث كانت حاجات الانسانية بسيطة وادوات العمل ايضا بسيطة، ودخل الانسان فى صراع مع الطبيعة من اجل البقاء، وفى تلك المرحلة اكتشف الانسان الزراعة وبدأ أول تقسيم للعمل، ثم ظهر نظام الرق او العبودية والذى يقوم على استرقاق العبيد كقوة عمل يستغلها ملاك العبيد كما فى الامبراطورية الرومانية، فكان الارقاء جزء من وسائل الانتاج المستخدمة مثل الارض والحيوانات. وانتهى نظام الرق ليقوم على انقاضه النظام الاقتصادى الاقطاعى الذى قام على ملكية النبلاء للارض، وكان نظاما اقتصاديا مغلقا، أى وحدة اقتصادية لاشباع حاجات اعضائها من انتاجها وحدها، وانقضى النظام الاقطاعى بتطور وسائل الانتاج والقوى الانتاجية ليظهر لاول مرجة فى التاريخ النظام الرأسمالى الذى ارتبط بالصناعة ونشأة الطبقة العاملة والمشروع الصناعى الكبير الذى يستهدف الربح، وفى هذا النظام يحدد جهاز الاثمان رغبات المستهلكين والمنتجين.

أما فى النظام الاقتصادى الاشتراكى فيقوم جهاز التخطيط بمعالجة المشكلة الاقتصادية.

أولا - النظام البدائى :

ان الحياة المعاصرة التى نحياها، بكافة ما بها من متع وخيرات وامن وحماية انما هى من الامور الحديثة جداً فى تاريخ البشرية. ذلك أن الجزء الاكبر من التاريخ الانسانى عاشه البشر وهم فى حالة بدائية. فمنذ خلق الانسان منذ ملايين السنين وهو يواجه الطبيعة بكل ما بها من قسوة - فالانسان عرضه للزلازل والبراكين والفيضانات وللحيوانات المتوحشة وللمجاعات الطاحنة وعندما بدأ الانسان البدائى يختفى فى الكهوف والمغارات لاتقاء كوارث الطبيعة، فانه اخذ فى نفس الوقت يطور قوى الانتاج من البيئة المحيطة. وقد كانت ادوات انتاجه من الاحجار وأغصان الاشجار والتى استخدمها فى الدفاع عن نفسه اولا ثم فى أعمال الصيد والقنص. ولقد كان فى امكان الانسان البدائى ان يطور هذه الادوات ليستخدمهافى تعبيد الارض للزراعة.

وقد صاحب ظهور الزراعة اول تقسيم كبير للعمل بين الافراد والجماعات، اذ تخصص بعض الجماعات فى الزراعة، بينما تخصص البعض الاخر فى الرعى. وقد ادى هذا الى ظهور المبادلات التجارية لاول مرة بين افراد هذه الجماعات المختلفة، كل يأخذ من انتاج الاخر ما يحتاجه فى مقابل اعطائه ما يفيض عن حاجته من انتاجه.

وفيما يتعلق بعلاقات الانتاج فى العهد البدائى فقد كانت ملكية الجماعة على الشيوع للارض التى تزرعها هى القاعدة العامة، أما أدوات الانتاج البدائية وأدوات الاستعمال الشخصى فيبدو ان بعضها كان مملوكا على الشيوع بينما كان البعض الأخر مملوكا ملكية فردية. والواقع أن عجز الانسان المفرد عن مقاومة الطبيعة بسبب بدائية الأدوات التى

يملكها وكذلك ضآلة ما تنتجة الارض من منتجات زراعية قد جعل المعيشة الجماعية والملكية الجماعية للارض هى القاعدة الاساسية فى المجتمع البدائى.

وفى نهاية النظام البدائى وعن طريق تنمية القوى الانتاجية فى الرعى والزراعة وبالتالى زيادة انتاجية العمل، تمكن الانسان من ان يتعدى المرحلة التى كان انتاجه فيها كافيا بالكاد لسد رمقه الى مرحلة جديدة اصبح فيها انتاج الفرد اكبر من القدر اللازم لحفظ حياته.

وبهذا ظهر لاول مرة فائض فى يد الانسان، وقد ترتب على ظهور هذا الفائض اختصاص الفرد المنتج به وحده دون غيره، وبالتالى ظهور الملكية الفردية، ومن ناحية أخرى فقد ادى هذا الفائض الى امتناع الانسان عن قتل ما يقع فى يديه من أسرى الحرب من الاعداء كما كان يفعل من قبل واستخدامهم بدلا من ذلك فى عملية الانتاج للحصول على فائض انتاجهم. وهكذا ظهر الرق لاول مرة ونقل الانسانية الى مرحلة أرقى بكثير من تلك التى كان فيها الاسرى من الذكور يقتلون بمجرد وقوعهم فى الاسر لعدم امكان استفادة المنتصر منهم. لكن الافراد الاقوياء فى الجماعة لم يكتفوا باسترقاق اسرى الحرب من الجماعات المعادية بل عمدوا بعد ذلك.

ثانيا - نظام الرق :

فائدة عمل الرقيق الى استرقاق الافراد فى جماعتهم ذاتها إما بسبب عجزهم عن سداد ديونهم وإما لمجرد فقرهم وضعفهم. وقد كان هذا الاسترقاق بمختلف أسبابه ايذانا بانتهاء النظام الاقتصادى البدائى وبدايه نظام اقتصادى آخر فى أماكن متعددة من العالم هو نظام الرق.

من المتفق عليه ان الاقتصادالعبودى قد وجد تطبيقه الكامل فى مدن اليونان القديمة فى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد وأنه بلغ أوجه فى الامبراطورية الرومانية ما بين القرنين الثانى قبل الميلاد والثانى بعد الميلاد.

وفى هذا النظام الاقتصادى يكون الارقاء جزءاً من وسائل الانتاج المستخدمة فهم جزء من اشياء كالارض والحيوانات والالات. وتكون الملكية الخاصة قائمة بحيث يصبح للسيد الحق فى امتلاك الارقاء أنفسهم . وينال السيد كل حصيلة الانتاج فى هذا النظام ولا يبقى للرقيق سوى حد الكفاف او ما هو اقل.

وفيما يتعلق باقتصاد الرق، فقد سبق ان رأينا زيادة انتاجية العمل فى نهاية عهد الاقتصاد البدائى قد أدت من جهة الى ظهور الملكية الفردية ومن جهة اخرى الى استرقاق الاقوياء لأسرى الحرب من الأعداء وللمدينين والفقراء من ابناء جماعتهم ذاتها للعمل لحسابهم فى زراعة الاراضى التى بدأوا فى فرض سيطرتهم وحدهم عليها.

وقد ترتب على استمرار تطور أدوات الانتاج أن تمكن الانسان من زراعة نباتات جديدة كالروم والزيتون وان ينمى من قطعان الماشية التى يرعاها وان يعرف الكثير من الأعمال التى يمارسها افراد متخصصون فيها (الحرفيون) كالغزل والنسج وطرق المعادن وصناعة الزجاج والاوانى وغير ذلك. وهكذا انفصلت الحرف عن الزراعة وأصبحت نشاطا مستقلا وظهر بذلك ثانى تقسيم كبير للعمل. وقد أدى ظهور الحرف وتعددها الى نمو المبادلات التجارية نموا كبيرا وانتشار تبادل المنتجات الزراعية فى مقابل السلع المصنوعة والى ان يحل الاقتصاد التبادلى محل الاقتصاد

الطبيعى الذى كانت كل جماعة فيه تنتج بنفسها كافة ما تحتاجه من منتجات على اختلاف انواعها.

وكانت الحروب والغزوات المتواصلة التى قامت بها كل من المدن اليونانية والامبراطورية الرومانية وما ترتب عليها من أخذ جنود الاعداء المهزومين وكذلك عدد كبير من اهالى البلاد المهزومة كأسرى هو المصدر الاول للحصول على الارقاء الذين قام على اكتافهم نظام الرق، بينما كان استرقاق الاغنياء للمدنيين من عامة الشعب اليونانى والرومانى نفسه هو المصدر الثانى للحصول على هؤلاء الارقاء.

وفى نظام الرق ينقسم الناس الى طبقتين متميزتين الى اقصى حد، طبقة الاحرار الذين يتمتعون بكامل الحقوق والحريات، وطبقه الارقاء المحرومين من كل حق او حرية والذين يقوم على اكتافهم الانتاج فى المجتمع. وفى داخل طبقه الاحرار نفسها يمكن التمييز بين السادة وهم كبارا الملاك العقاريين الذين هم فى نفس الوقت كبار ملاك الرقيق، والعامة وهم صغار المنتجين من مزارعين وحرفيين الذين قد يستخدمون بدورهم عددا محدودا من الرقيق، وأخيرا الافراد العاطلون عن كل عمل الذين تتولى الدولة اعالتهم.

لكن عمل الرقيق، بما يتميز به من انعدام مصلحة الارقاء المنتجين فى الانتاج الذى يذهب كله الى السادة مالكى الرقيق ولا ينال منه المنتج الا ما يكفى الانتاج لاستمرار حياته، عاجز عن اعطاء الارقاء اى دافع ذاتى لزيادة كمية الانتاج او لتحسين نوعه ايا كان. ولهذا فقد تميز اقتصاد الرق بركود فى الفن الانتاجى المستخدم فى عملية الانتاج فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى خاصة مع عزوف السادة عن مباشرة

النشاط الاقتصادى وتفضيلهم البطالة باعتبار هذا النشاط عملا غير لائق بالرجل الحر وخليقا فقط بالارقاء.

وقد تسببت فى انهيار نظام الرق التناقضات النابعة من داخل هذا النظام نفسه.

وقد تسببت منافسه العمل الرقيق الرخيص للعمل الحر الذى يقوم به هؤلاء المزارعون والحرفيون بالاضافة الى الفرائض المالية الضخمة الملقاه على عاتقهم فى افقارهم وإساءة احوالهم وانقاص عددهم فى النهاية. وهكذا ادى نظام الانتاج القائم على الرق الى الاضرار بالمزارعين والحرفيين الاحرار مع انهم هم عماد القوة الحربية والمالية التى تجلب الارقاء اللازمين لاستمرار هذا النظام نفسه. وقد تسبب هذا الوضع فى تدهور القوة الحربية للدولة وتوالى الهزائم بعد الانتصارات وتحول الحروب الهجومية الى حروب دفاعية.

وقد أدت هذه التناقضات اللصيقة بنظام الانتاج القائم على الرق، بالاضافة الى القلاقل والثورات الداخلية وهجمات الفرس من الشرق والقبائل الجرمانية من الشمال، الى وضع حد للامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى وسقوطها فى عام ٤٧٦.

ثالثا - نظام الاقطاع :

ساد نظام الاقطاع فى أوروبا فى العصور الوسطى وحتى النصف الاخير من القرن الثامن عشر. وقد أخذ نظام الاقطاع صورة قيام الملوك والامراء باقطاع مساحة من الاراضى الى يد من يدين لهم بالولاء، وذلك لمدى حياتهم ثم أصبح ذلك امراً وراثيا.

ويقوم هؤلاء النبلاء الذين حصلوا على الأرض باقطاع مساحات منها الى من يدين لهم ولأميرهم وملكهم بالولاء أيضا. ويكون حيازة الارض لهؤلاء السادة مقابل التزامات اهمها توريد جزء من الانتاج للسيد الذى تنازل عن ارضه والعمل فى مزرعته الخاصة عددا من الايام، وكذا التزام من حصل على ارض من الاقطاعى باستخدام التسهيلات التى يمتلكها الاقطاعى مثل مطحنه الغلال او بعض ورش الحدادة مقابل تقديم جزء عينى او نقدى مقابلا لهذه الخدمات.

وقد كان الاقتصاد الاقطاعى مغلقا على الاقطاعية التى تبلغ قدرا يتراوح بين مئات الالاف من الادفنه. ويكون هدف الاقطاعية اشباع الحاجات الضرورية لسكانه دون الاعتماد على الخارج.

وقد تمير الاقتصاد الاقطاعى بميزات رئيسية ثلاث : الاولى انه كان اقتصادا يستهدف أساسا اشباع الحاجات الضرورية للسكان دون ايه غاية اخرى وعلى الاخص البحث عن الربح أيا كان شكله. والميزة الثانية انه كان اقتصادا مغلقا يتعين على كل وحده اقتصادية فيه ان تعيش على مواردها الخاصة عن طريق ملائمة انتاجها لاستهلاكها او العكس دون الاعتماد على الخارج فى الحصول على ما هو ضرورى من المنتجات. والميزة الثالثة انه كان اقتصادا لصيقا بالارض او الزراعية،

بمعنى ان الارض كانت هي المصدر الوحيد للحصول على المنتجات الضرورية لاشباع حاجات السكان وان النشاط الزراعى كان هو النشاط الانتاجى الرئيسى.

ونظام الاقطاع بطبيعته يرتبط بالارض وبالزراعة، فهو اصلا اقتصاد زراعى وللسيد الاقطاعى فى ارضه يباشر بالطبع كل سلطات الحكم القضائية والتشريعية والتنفيذية.

وعن ادوات الانتاج السائدة فى هذا النظام، فانها قد تطورت بعض الشئ بحكم انتقال المجتمع من مرحلة الصيد والرعى الى مرحلة الزراعة. فقد استخدم المزارعين المحراث وغيرها من ادوات الزراعة المعدنية بحكم ما تطورت اليه صناعة صهر المعادن وتطويعها.

وقد اشتهر نظام الاقطاع بنمو الطوائف الحرفية وطبقة الصناع الذين اخذوا على عاتقهم توفير احتياجات المجتمع من الصناعات الحرفية. ويتكون نظام الطوائف الحرفية من عدد من الاسطوات او المعلمين فى كل حرفة على حدة. ويقوم الاسطى او المعلم بمباشرة حرفته بمساعدة عدد من الحرفيين والصبية. ولقد تطور نظام الطوائف الحرفية الى أن اصبحت كل طائفة تشبه احتكارا لصناعتها الحرفية وتنظم الدخول والخروج الى طائفتها.

ولقد تميز العصر الاقطاعى أيضا بنمو التجارة والمدن التجارية وأدى ذلك الى خلق طبقة من كبار التجار الاغنياء داخل كل مدينة. ولقد ساهمت طبقة التجار والمدينة عموما في تقويض نظام الاقطاع ذاته.

كان التجار فى العهد الاقطاعى هم اغنى فئات سكان المدن، وكانوا يأتون بالتالى قبل الحرفيين فى الاهمية. وقد نشطت المبادلات التجارية فى داخل المدن وما بين المدن وبعضها على ايديهم طوال العهد الاقطاعي، وعلى الاخص فى موانى البحر الابيض المتوسط (جنوا وفينيسيا) التى ظلت لمدة طويلة الوسيط الاساسى بين الشرق وغرب اوروبا.

وقد كان لاستقلال المدن وتقدمها ونمو التجارجة فيها تأثيرا بالغا على الريف الاقطاعى. وعلى النظام الاقطاعى نفسه، فقد دخل هذا الريف شيئا فشيئاً فى نطاق اقتصاد المبادلة، وأصبح السادة الاقطاعيون فى حاجة الي الأموال بشكل متزايد لشراء ما يلزمهم من السلع المصنوعة من المدينة ومن المنتجات التى يجلبها التجار من بعيد.

وفيما يتعلق بالقوى الانتاجية فى ظل نظام الرق وأكثر تطورا. فقد أدخلت تحسينات عديدة على نظام الانتاج الزراعى وعم استعمال المحراث المعدنى وغيره من ادوات فلاحة الارض المصنوعة من المعادن. كذلك نمت زراعة الكروم وما يتصل بها من صناعات بالاضافة الى زراعة الخضروات والفاكهة نموا كبيرا.

إلا ان علاقات الانتاج السائدة فى النظام الاقطاعى سواء فى مجال الإنتاج الزراعى او الانتاج الصناعى ما لبثت ان وقفت بعد فترة من بداية النظام فى طريق استمرار نمو القوى الانتاجية للمجتمع وتطورها. فمن جهة تسببت الالتزامات الثقيلة الملقاه على عاتق رقيق الأرض الزراعى التى تربطهم بالسيد الاقطاعى فى عجزهم عن زيادة الانتاج الزراعى بل وفى تناقص انتاجية الارض، ومن جهة اخرى تسببت

القيود الحرفية العديدة والتنظيمات الطائفية الدقيقة فى وقف كل زيادة انتاجية العمل الصناعى. وبهذا وذاك اصبح بطء الانتاج وسطوة التقاليد وسيطرة القيود من كل نوع وما ادى اليه كل هذا من ركود المجتمع هى السمات الرئيسية للنظام الاقطاعى. كذلك اصبحت العلاقات الانتاجية المميزة لهذا النظام عاجزة عن اتاحة الفرصة امام القوى الانتاجية المميزة لهذا النظام عاجزة عن اتاحة الفرصة امام القوى الانتاجية للمجتمع لمواصلة نموها وتطورها.

لقد آن الاوان منذ القرن الخامس عشر لأن تخلى علاقات الانتاج الاقتصادية، بعد ان ادت دورها التاريخى، مكانها لعلاقات جديدة قادرة على تمكين القوى الانتاجية التى نمت وتطورت فى ظل النظام الاقطاعى نفسه من الاستمرار فى هذا النمو والتطور. ولقد تولى التاجر الغنى فى المدينة السابق الاشارة اليه قيادة اولى مراحل التطور نحو علاقات الانتاج الجديدة ونحو النظام الذى سيحل محل النظام الاقتطاعى، وذلك عندما لم يقنع هذا التاجر بأن يكون تاجراً فقط بل حاول ايضا ان يكون صاحب عمل.

ولقد تطلب الأمر ما يزيد على قرنين من الزمان، القرن السادس عشر والسابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر، كى تتضح العوامل التى سيرتكز عليها النظام الجديد الكفيل وحده باطلاق المجال واسعا امام القوى الانتاجية للمجتمع كى تتطور وتتقدم خلال عدة عشرات من السنين فحسب تطورا وتقدما لا يمكن ان يقارن به كل ما حدث لها من تطور وتقدم في العهود الماضية. ونحن نعنى بهذا النظام الجديد بطبيعة الحال النظام الرأسمالى.

رابعا - النظام الرأسمالى :

يعرف النظام الاقتصادى الرأسمالى بأنه ذلك النظام الذى يقوم فيه الفرد أو المجموعة من الافراد (الرأسمالى) بتجميع عوامل الانتاج المملوكة لهم او التى يستأجرونها (العمل) فى شكل مشروع صناعى يستخدم الالات بهدف تراكم الثروة والحصول على ربح.

وهكذا نجد فى تعريف الرأسمالية عدة افكار اساسية هى الفرد او الافراد الرأسماليين، ثم الجمع بين عوامل الانتاج من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام، ثم استخدام الالات والتقدم الفنى، كل ذلك بهدف الربح وتراكم الثروة، وهذه الاركان للتعريف تحاول ان تبعد النظام الاقطاعى والحرفى عن طبيعة النظام الرأسمالى فيرتبط بالصناعة. ويختلف النظام الرأسمالى عن النظام الطائفى والحرفي، فى ان هناك مشروع صناعى يستخدم الالات والفنون الانتاجية والعمال، وليس مجرد ورشه حرفية تنتج قدرا محددا من السلع الحرفية لعملاء معروفين.

عوامل نشأة الرأسمالية :

تكاتفت عوامل تاريخية متعددة مختلفة لكنها مترابطة الى حد ما فيما بينها فى تكوين النظام الرأسمالى. وبعض هذه العوامل اقتصادى وبعضها الاخر غير اقتصادى أو معنوى.

ويمكن رد العوامل الاقتصادية فى تكوين الرأسمالية الى عاملين تاريخيين : الأول هو تراكم رأس المال الذى بدأ بصفة خاصة فى القرن السادس عشر واستمر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، والثانى هو الاختراعات الفنية والعلمية التى حدثت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

١ - تراكم رأس المال : من الطبيعي ان يكون تراكم رأس المال عاملا اساسيا فى نشأة المشروع الصناعى ومن ثم تكوين الرأسمالية.فتجميع رؤوس الاموال فى يد عدد من الافراد، أو طبقة من الطبقات، خلال فترة ما يعد شرطا ضروريا قبل ان يكون هناك اى انتاج على نطاق واسع وقبل ان تبدأ الرأسمالية كنظام انتاج فى السيطرة على الاقتصاد العالمى.

واذا أردنا ان نحدد المصادر التى مكنت حدوث تراكم رأس المال. كعامل من عوامل نشأة الرأسمالية فسنجدها التجارة أولا، ثم العمليات المالية ثانية، ثم الاراضى الزراعية والمبانى ثالثا وأخيرا . وبهذا نكون امام ثلاثة انواع من رأس المال : رأس المال التجاري، ورأس المال المالى، ورأس المال العقاري، وقد بدأت حركة تراكم رأس المال بأنواعه على الاخص فى القرن السادس عشر واستمرت دون انقطاع حتى عهد الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

أما رأس المال التجارى، فقد كان السبب الأول فيه اعادة العلاقات مع الشرق على اثر الحروب الصليبية واعادة التجارة البحرية مع سوريا وفلسطين وأسيا الصغري. الا ان اهم مصادر تراكم رأس المال التجارى كان بلا شك نتيجة للاكتشافات البحرية الكبرى التى حدثت على الاخص فى السنوات الاخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الاولى من القرن السادس عشر وما تلاها من اقامة الدول الاوربية لعلاقات مع مستعمراتها فى العالم الجديد ثم فى اسيا وأفريقيا قوامها الاستنزاف المتصل لثروات هذه المستعمرات لمصلحة الدول المستعمرة.

والى جانب هذا التراكم فقد حدث تراكم اخر لرأس المال عن طريق العمليات المالية، أى تشغيل النقود ذاتها للحصول مباشرة على ربح يساعد على تراكم رأس المال وليس استعمالها كوسيلة للمبادلة فحسب من اجل الحصول على هذا الربح. ومن هنا كانت كوسيلة للمبادلة فحسب من اجل الحصول على هذا الربح. ومن هنا كانت تسمية هذا التراكم الاخير بتراكم رأس المال المالى اشارة الى طريقة الحصول عليه. ويعد الاقراض بفائدة ، او الربا، وما ارتبط به من مضاربات والذى سمح لأفراد وعائلات مشهورة فى تاريخ اوروبا بتكوين ثروات ضخمة اسهمت أكبر الاسهام فى تراكم رؤوس الاموال لديها هو اهم مصدر من مصادر تراكم رأس المال المالى.

٢ - الاختراعات الفنية والعلمية : أما العامل الثانى من عوامل تكوين النظام الرأسمالى فهو الاختراعات الفنية والعلمية التى مكنت من استغلال رأس المال المتراكم من جميع مصادره فى اقامه المشروعات الصناعية. فقد شهد النصف الثانى من القرن الثامن عشر تغييراً جوهريا فى طرق الانتاج المتبعة يتمثل اساسا فى إحلال الالات محل المجهود البشرى والحيوانى خلال عملية الانتاج مما أدى الى تحول جذرى فى فنون الانتاج.

ويفسر حدوث الثورة الصناعية فى انجلترا قبل غيرها من الدول بعوامل متعددة تكاتفت كلها فى سبيل جعل انجلترا، والتى كانت لاحقة على هولندا، أسرع فى تنمية مواردها عن طريق التجارة والنقل مما جعلها خلال القرن السابع عشر اغنى دولة فى اوروبا بالمقارنة بالمساحة وعدد السكان، فان مساحتها الاكبر وسكانها الأكثر ومواردها الطبيعية

الاغنى وضخامة كميات رؤوس الاموال المتراكمة لديها من تجارتها او استغلالها على الاصح للمستعمرات وعن عملياتها التجارية والبحرية كانت اصلح من هولندا، وكذلك من أية دولة اخري، كى تبدأ فيها النهضة الصناعية.

وقد كانت الاسواق الداخلية والخارجية المتسعة من العوامل الرئيسية فى اثاره الاختراعات الفنية والعملية وفى تنميتها. هذا وقد قدم اكتشاف مستودعات غنية للفحم والحديد فى أماكن مختلفة من بريطانيا القاعدة المادية التى لا غنى عنها للنشاط الصناعى الجديد. وأخيرا فان عقليه رجال الاعمال الانجليز كانت موجهة بشكل مباشر نحو تطبيق "أساليب الاعمال" الحديثة فى تنظيم وادارة رأس المال والعمل وفى تنمية الأسواق.

وبذلك تغيرت فنون الانتاج لتسمح بالانتاج النمطى الكبير. وفى نفس الوقت كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملا مساعدا على سعه السوق لاستيعاب الانتاج الكبير للمشروع الصناعى.

٣ - السبب الثالث فى انتشار النظام الرأسمالى هو ما تميزت به فترات القرن السابع والثامن عشر من تحرر سياسى ودينى غيرت من قيم البشر الى حد ما، وفى هذا العصر بدأت نظرية الحق الالهى تهتز مفاهيمها وانشق البروتستانت عن الكنيسة واصبح هناك مجالات متعددة لمباشرة انشطة اقتصادية غير النشاط الزراعى. ومع اندحار عصر الظلام فى اوروبا وانتشار افكار الحرية، تواجدت طبقة من الافراد المغامرين الذين اقدموا على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية

السائدة. ولقد نجح هؤلاء المنظمين فى اقناع الناس بالسلع الجديدة، وحققوا ارباحا طائلة وتواجد هذه الطبقة من المنظمين كانت عاملا رئيسيا فى انتشار النظام الرأسمالى.

الخصائص الاساسية للنظام الراسمالى :

جرى العرف على تعداد خمسة خصائص باعتبارها من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى. وهذه الخصائص هى الملكية الفردية وحرية المشروع ، ونظام السوق والاثمان، والمنافسة، ودافع الربح وفيما يلى نناقش هذه الخصائص بايجاز.

(١) الملكية الفردية :

وتعنى الملكية الفردية تقرير حقوق للفرد على ما يكسبه من أموال ومن هذه الحقوق حق استعمال هذا المال والتصرف فيه باستهلاكه او بيعه للغير ويكون هذا الحق للفرد سواء كان ماله استهلاكيا أى سلعا تشبع حاجاته المتعددة. أو ما يمتلكه الفرد سلعا انتاجية تساهم فى انتاج سلع اخرى كأرض أو رأس مال. ويقوم النظام الاقتصادى الرأسمالى على تقديس حق الملكية الفردية ووضع كل المقومات اللازمة لحمايته.

وفى الدفاع عن حق الملكية الفردية يقول البعض انها وجدت منذ ان وجد الانسان. وهى بالتالى حقا من حقوقه الطبيعية. ولكن يرد على ذلك ان المجتمعات البدائية كانت تعرف ايضا الملكية المشاعية أو الملكية الجماعية خاصة حينما كانت الاسرة او القبيلة تحيا حياة الجماعة. ومن

الاسباب الاخرى فى تبرير الملكية الفردية القول بأن من حق كل فرد ان يمتلك نتاج عمله، فالذى ينتج الشئ يملكه، ولكن يرد عل ذلك بأن هناك الكثير من عوامل الانتاج كالارض والمناجم خلقها الله ولم يخلقها الانسان وبالتالى لا يصح ان يكون للانسان ملكية خاصة لها. ثم هناك ايضا القول بأن الملكية الفردية تكون حافزاً كبيراً للنشاط الاقتصادى وزيادة ثروة الانسان وهى احداث فى حد ذاتها تزيد من حجم الناتج من سلع وخدمات وبالتالى من رفاهية المجتمع. الا ان الرد على هذه الحجة هو انه فى قمة السمو الانسانى الاخلاقى يكون الدافع للعمل هو الشعور باسعاد الغير وتوفير الرفاهية لهم وليس مجرد انانية الفرد وتراكم ثروته الشخصية.

وعموما فان دور الملكية الفردية فى المجتمع الرأسمالى هو تحديد وتعيين الاشخاص الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية فى استهلاك وانتاج السلع. وهم الاشخاص اصحاب الملكية او من ينوبون عنهم. والوظيفة الثانية التى يؤديها حق الملكية الفردية هو توفير الباعث على الادخار. فمن يملك يستهلك جزءا مما يملكه ويدخر الباقى، وبذلك يكون هناك مدخرات لاغراض الاستثمار وزيادة الدخل.

ومن الحقوق المترتبة على حق الملكية الفردية نجد حق الميراث،فالانسان يدخر ليتمتع هو بهذه المدخرات فى المستقبل او ليتمتع بها ابناؤه وبقيه ورثته وبذلك يتوفر المزيد من دافع الادخار.

(٢) حرية المشروع :

ان حرية المشروع فى اتخاذ القرار هو حق نابع من حق الملكية

الفردية ذاته. وتؤكد حرية المشروع فى اتخاذ القرارات على ان اخد الاسس الرئيسية للنظام الرأسمالى لما لذلك من اهمية فى حل المشكلة الاقتصادية. فالمشروع فى النظام الرأسمالى حر فى تقرير نوع النشاط الذى يقوم به ونوع السلعة او الخدمة التى يؤديها داخل هذا النشاط. كذلك يكون المشروع حرا فى استخدام عوامل الانتاج التيبراها مناسبة . ولعل المبدأ العام الذى يحكم حرية المشروع فى اتخاذ القرارت هو السعى وراء الربح والحصول على أقصى ربح ممكن من وراء القرار الذى يتم اتخاذه.

وتفيد حرية المشروع فى تقرير المبادرة الفردية لدى المشروع. فحيث ان المشروع حر فى اتخاذ القرار وحيث ان الربح هدفه الاساسى فان قادة المشروع يغامرون ويبادرون باتخاذ قرارات مبتكره ومتميزة حتى يتحقق هذا الربح. وقد تكون هذه القرارات متعلقة بنوع السلعة او الخدمة الجديدة او بنوع الفن الانتاجى المستخدم وهذه المبادرة تساعد بالطبع على توفير سلع وخدمات جديدة باسعار اقل وجوده افضل مما يزيد من رفاهيه المجتمع. ان حرية المشروع اذا لها صلتها الاكيدة بعنصر المبادرة فى اتخاذ القرار من جانب المشروع وهى صيغة مميزة للنظام الرأسمالى.

(٣) نظام الثمن والسوق :

يتميز النظام الرأسمالى بأن الاثمان تتحدد فيه وفقا لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أى تدخل من جانب الحكومة. ويلعب جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك، ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن انتاجه من سلع وخدمات وكذا ما يتم استهلاكه منها.

فى اقتصاديات السوق المعروف بها النظام الاقتصادى الرأسمالى تتحدد رغبات المستهلكين فيما يسمى بقوى الطلب، وتتحدد رغبات البائعين فيما يسمى قوى العرض، وبتلاقى قوى العرض والطلب يتم تحديد الثمن بالسوق، ومن هنا جاء تسمية الاقتصاد الرأسمالى باقتصاد السوق او اقتصاد العرض والطلب.

فاذا ما تحدد ثمن ما لسلعة وكان هذا الثمن مرتفعا فهو دليل على رغبة المستهلكين في الحصول على مزيد من هذه السلعة. وهذا الارتفاع مرشد للمنتجين ايضا لانتاج المزيد من هذه السلعة المرغوبة. وهكذا فان جهاز الثمن يوجه الموارد نحو الانتاج والاستهلاك.

والمستهلك عندما يوزع دخله على السلع الاستهلاكية فانه يفضل بطبيعة الحال السلع التى تعطيه اكبر اشباع من الدخل المنفق عليها. ويكون العامل الحاسم فى معادلة النفع مع الاشباع هو الثمن المدفوع فى السلعة، فاذا زاد ثمن السلعة عن نفقته يمتنع عن الاستهلاك.

وبالنسبة للمنتج فهو عندما يقرر اختياره لعوامل الانتاج فهو يهتدى أيضا بجهاز اسعار عوامل الانتاج ويختار تلك الانواع من العوامل ذات الثمن الرخيص. طالما انها تعطى نفس الجوده. وعندما يجد المنتج أن هناك سلعه لها اثمان مرتفعه وتدر ربحا متزايدا فهو يوجه موارده لانتاج هذه السلعة.

والثمن الذى يتحدد فى النظام الرأسمالى بقوى العرض والطلب يتطلب بطبيعة الحال ان تبتعد الحكومة عن اى تدخل سواء تسعيرة جبرية او ضرائب غير مباشرة أو غيرها من أنواع التدخل.

(٤) المنافسـة :

يتنافس البائعون والمشترون فى سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الانتاج من اجل الحصول على افضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد : فالبائع سعيا وراء الربح، يحاول ان يبيع اكبر قدر ممكن من السلع، منافسا بذلك غيره من منتجى السلعة المماثلة محاولا فى ذلك ان يخفض من ثمن سلعته او يحسن من جودتها ليكتسب السوق لنفسه. وباستمرار تنافس البائعين يسود سوق السلعة ثمن واحد. ومهما اختلف حجم الكمية المباعة من ذات السلعة فانها تباع بنفس الثمن. وفى ذلك بالطبع مصلحة للمستهلك. ونفس هذا التنافس يحصل بين المشترين الذين يرغب كل منهم ان يفوز بشراء السلعة سواء كانت استهلاكيه او انتاجية.

ويتطلب شرط المنافسة توفر عدة مقومات اهمها معرفة كل من البائع والمشترى معرفة تامة بظروف السوق، وبما هو متوفر من سلع وبدائل. ويتطلب الامر كذلك أن يكون هناك عدد كبير من المشترين والبائعين حتى لا يملك اي منهم التحكم فى الكمية محل التبادل وبالتالى التحكم فى اسعارها . ذلك ان قله عدد المتعاملين قد تسهل قيام عدد من الاتفاقات والاحتكارات عن الكمية والسعر بين المتعاملين، وهو ما يخالف شرط المنافسة.

إن توفر شرط المنافسة يؤدى الى توفر السلع بأفضل جوده وأرخص الاثمان، والى استخدام المبتكر من فنون الانتاج حتى يحقق المنتج تواجده فى السوق. وبغير ذلك فان المنتج الغير كفء يخرج من السوق ليترك لغيره ان يستخدم عوامل الانتاج باسلوب افضل.

(٥) حافز الربح :

يفترض النظام الاقتصادى الرأسمالى أن الباعث وراء قيام الشخص بنشاط اقتصادى هو حصوله على الربح، ويختلف الربح عن مجموع الدخول الاخرى مثل الفوائد والأجور والريع، ذلك ان الربح ليس عائدا تعاقديا، وانما هو الفائض بعد تغطيه كافة الالترامات التعاقديه للمشروع، ولذلك يقال ان الربح هو عائد المخاطرة. فقد يحقق المشروع ربحا وقد لا يحقق ربحا.

وارتباط حافز الربح بروح المخاطرة والمغامرة هى التى تجعل من شخصية المنظم او قائد المشروع شخصية متميزة عن غيرها من الافراد الاخرين العاملين فى المشروع. وفى سعى المنظم ورجل الاعمال فى سبيل تحقيق ربح شخصى لذاته، فانه يقوم ايضا بخدمه المجتمع ويوفر لسه السلع والخدمات التى يرغبها، فتزداد رفاهية المجتمع بزيادة رفاهية الفرد.

حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى :-

يمكن مما سبق أن نتصور كيف يتم حل المشكلة الإقتصادية أو بمعنى آخر كيف يتم الإجابة على الأسئلة التى تطرحها وجود المشكلة الإقتصادية فى النظام وهو الآلية التى يتم عن طريقها الإجابة على كافة الأسئلة التى يطرحها وجود المشكلة الإقتصادية.

فنتيجة للحاجات المتعددة وللموارد المحدودة يثار التساؤل ، ماذا ننتج ؟ أى ما هى الحاجات الأولى بالاشباع ؟ . قد رأينا أن جهاز الثمن هو الذى يقوم بهذه الوظيفة ، أى توزيع الموارد على الإستخدامات

المختلفة فجهاز الثمن يعكس رغبات المستهلكين (أى الحاجات الواجب إشباعها) ويقوم فى نفس الوقت بتوجيه المنتجين الي تلك الانشطة التى يجب أن تتجه اليها مرادهم . فقضية ماذا ننتج وهي تتطلب تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة ، يقوم بها جهاز الثمن.

أما السؤال الثانى والمتعلق بكيف ننتج ؟ أى أختيار أسلوب الانتاج ، فان جهاز الثمن يقوم بحل هذه المشكلة . ذلك أن الأثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة فى السوق هى التى تحدد طريقة الانتاج التى سوف يستخدمها المنتجون بحثا وراء أكبر ربح وأقل نفقة . ويتحدد ثمن عناصر الانتاج فى السوق على أساس العرض والطلب عليها. وتلعب الوفرة النسبية لعناصر الانتاج دورا هاما فى تحديد أثمانها النسبية . وبناء على الأثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة فى السوق تتحدد أثمانها النسبية . وبناء على الاثمان النسبية لعناصر الانتاج السائدة فى السوق تتحدد أليا طريقة الانتاج . فحيث يكون ثمن الانتاج الذى يستخدم عملا أكثر ورأس مال أقل والعكس صحيح.

أما عن السؤال الثالث وهو كيف نقوم بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين إشتركوا فى إنتاجه ؟ فان جهاز الثمن يقوم أيضاً بتحديد نصيب عناصر الانتاج المختلة فى الناتج . فثمن خدمة العمل هو أجر العامل وهو يتحدد فى السوق بناء على العرض والطلب على العمال . وثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة هو دخل صاحب رأس المال مقابل استخدام رأس ماله . وثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض وهو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه .. وهكذا . فالاثمان النسبية السائدة فى السوق لعناصر الانتاج المختلفة هى دخولها النسبية . ويتحدد نصيب العمل ورأس المال والتنظيم بناء على نسبة اشتراكه فى العملية الانتاجية . فعدد

العمال المشتركين مضروبا فى ثمن خدمة العمل (الأجر) يحدد دخل العمل.

أما عن السؤل الرابع وهو كيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع فان جهاز الثمن كفيل بحل هذه المشكلة . فإذا حدثت بطالة بين العمال فان التنافس بين العمال في سوق العمل سوف يترتب عليه انخفاض ثمن خدمة العمل (وهو الأجر) . ويترتب على انخفاض الأجور زيادة رغبة المنتجين فى تشغيل عدد اكبر من العمال وبالتالي زيادة الانتاج وتستمر هذه العملية تحتى يصل المجتمع الى التشغيل الكامل لمورد العمل .

أما عن السؤال الخامس وهو كيف نضمن الزيادة المستمرة فى موارد المجتمع أى فى طاقته الانتاجية . فان جهاز الثمن يلعب دورا هاما أيضا فى هذا المضمار . فالفرد كما نعلم فى النظام الرأسمالي حر فى أن يتصرف فى دخله كما يشاء . فهو الذى يحدد تلك النسبة من دخلة التى يستهلكها وتلك النسبة التى يدخرها . ولكن حرية الفرد في هذا النطاق ليست مطلقة . ذلك أن سعر الفائدة السائد (عن خدمة عنصر رأس المال) يلعب دوراً فى تحديد تلك النسبة . إذ يمثل سعر الفائدة الثمن الذى سوف يحصل عليه الفرد فى مقابل تضحيته بالحاضر فى سبيل المستقبل . وبناء على سعر الفائدة السائد يحدد كل فرد مدى تضحيته بالاستهلاك فى الحاضر وبالتالى حجم ادخاره . وبناء على حجم الادخار فى المجتمع ككل يتحدد حجم ومستوى الاستثمار . ويحدد حجم الاستثمار السنوى ، الاضافة السنوية فى طاقة المجتمع الانتاجية ومن ثم حجم الزيادة السنوية فى موارده . وتكون بذلك قد أجبنا على مشكلة النمو.

كفاءة جهاز الثمن :

رأينا مما سبق أن الافراد فى النظام الرأسمالى سواء كانوا منتجين أم مستهلكين هم الذين يتخذون القرارات الاقتصادية كلها. ويلعب جهاز الثمن أساساً فى هذا النظام إذ يمثل الآلية (الميكانزم) الذى بموجبه يتم توجيه الموارد نحو الاستخدامات المختلفة. الا أن كفاءة جهاز الثمن فى تأدية دورة تتوقف على عامل هام وهو تمتع موارد المجتمع بقدرة كبيرة على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة. ذلك أنه اذا انخفضت هذه القدرة فإن توزيع الموارد على فروع الانتاج المختلة لن يعكس رغبات المستهلكين. فكفاءة جهاز الثمن فى تأدية دورة تتوقف على القدرة الكاملة للموارد فى الانتقال من الصناعة أ الى الصناعة ب أذا زادت ربحية أ عن ب.

وقد تواجه عوامل الانتاج عوائق متعددة تحد من قدرتها على التنقل بين فروع الانتاج المختلفة . بعض هذه العوائق قد تكون عوائق طبيعة ، مثال ذلك تخصص بعض الموارد في فروع انتاج معينة يصعب منها الانتقال بسهولة الى صناعة أخري. فالعامل الذى تعود على اداء عمل معين فى صناعة الأحذية قد يصعب عليه الانتقال الى اداء عمل آخر فى صناعة الصلب والحديد. كذلك الالات كالنول فى صناعة المنسوجات قد يصعب استخدامه فى صناعة اخرى كصناعة الاسمنت. وقد يكون العائق جغرافيا بحيث يصعب على عوامل الانتاج الانتقال من مكان الى مكان فى داخل الدول. كذلك قد تكون العوائق امام الانتقال عوامل صناعية، مثال ذلك ان تشترط الدولة شروطا معينة فيمن يزاول مهنة معينة، أو قد

تشترط نقابة معينة شروطا معينة غير الكفاءة للانضمام اليها، بحيث لا يمكن لفرد ان يزاول مهنة معينة دون الانضمام لتلك النقابة.

تقييم النظام الرأسمالى[1] :

انتشر النظام الاقتصادى الرأسمالى فى عدد من الدول وخاصة فى دول الغرب. ولقد شهدت هذه الدول مجدا اقتصاديا فى ظل التطبيق الرأسمالى. الا ان التجربة الرأسمالية لا تخلو من بعض الانتقادات التى يمكن ان نناقشها فيما يلى :

الملكية الفردية والحرية الاقتصادية :

يرى النظام الرأسمالى ان الملكية الفردية وحرية التصرف واتخاذ القرار هى الباعث على الانتاج والتكوين الرأسمالى. ويتطلب ممارسة الملكية الفردية ان يكون للمالك كل الحرية فى التصرف فيما يملكه. فاذا كان الفرد مستهلكا فله الحق فى ان يستهلك ما يشاء من السلع مما يملكه من دخل. واذا كان الفرد منتجا فله الحق فى ان ينتج ما يشاء من السلع بما يملكه من عوامل الانتاج.

ان المجتمع الرأسمالى دائم التغنى بفكرة الحرية الفردية والملكية الفردية. ولكن الممارسة الفعلية لفكرة الحرية توضح انها للاغنياء فقط من القوم وليس الفقراء منهم. ان النظام الرأسمالى به افراد لا يملكون. والفقير فى المجتمع الرأسمالى ليس له حرية فى الاختيار بين أنواع السلع بل هو مكره على اختيار السلعة التى يفرضها عليه دخله المحدود. وتبقى حرية المفاضلة فى اختيار السلع للاغنياء فقط وليس للفقراء.

(١) د. عمرو محيى الدين، د.عبد الرحمن يسرى، مبادى علم الاقتصاد. ص ٤٥.

وأما اصحاب الملكية الفردية من الاغنياء يستخدمون ما يمتلكون من عوامل الانتاج فى انتاج السلع الرائجه والمرغوبة بواسطة اصحاب الدخول المرتفعة، ولا يوفرون بذلك ما هو مطلوب من سلع لعامة الشعب. ويؤدى سوء استخدام فكرة الملكية والحرية الي نوع من الحقد بين الطبقات داخل المجتمع وما ينتج عن ذلك من تفكك فى الروابط الاجتماعية.

سوء توزيع الدخل والملكية :

أدى انتشار النظام الرأسمالى بما يحتوى من ملكية فردية للمشروعات الصناعية الى استخدام الالات والفنون الانتاجية الحديثة بدلا من الايدى العاملة. وحيث يحصل الرأسمالى على الارباح المتراكمة بينما يحصل العامل على اجرة المحدود. وحيث ان حجم الارباح كثيرا ما يزيد عن حاجة الاستهلاك. فان حجم المدخرات يتزايد دائما لدى الرأسمالى بينما يبقى العامل اجيرا يعيش على حد الكفاف. هذا الاختلاف فى التراكم الرأسمالى بين الغنى والفقير يؤدى مع مرور الزمن الى تفاوت كبير فى توزيع الملكية والدخل بينهما.

هذا التفاوت في توزيع الدخل يؤدى الى حقد الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود على اثرياء القوم، وما ينتج عن ذلك من تفكك اجتماعى وتوتر فى العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع الواحد.

ولا يتوقف اثر سوء توزيع الدخل والملكية على النواحى الاقتصادية والاجتماعية، انما يتعداه ايضا الى الميدان السياسى. ذلك انه من المتوقع فى مجتمع يسيطر فيه الاغنياء على مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ان يمتد نفوذهم وسلطانهم الى ادارة شئون الدولة والحصول

على اعلى المراكز فيها. ويكون الاغنياء فى ذلك هو السيطرة على الاحزاب وانتخابهم بما يملكون من اموال تنفق فى الاعلام والدعاية وشراء الذمم التى لا ضمير لها.

ومع مرور الزمن نجد ان الطبقة الرأسمالية تزداد قوه واحكام بفضل ما توفره لابنائها واعضائها من فرص الحياه والتعليم والترقى فى نفس الوقت الذى تتوارث فيه الطبقات الكادحة فقر آبائها ومشاكلها.

الاحتكار والاسراف فى استخدام الموارد :

من مساوئ النظام الرأسمالى الواضحة ما يتواجد به من احتكارات وما ينتج عن ذلك اضرار للمجتمع. فلقد شاهدنا منذ قليل ان المنافسة هى الاساس الذى يميز الرأسمالية عن غيرها من النظم الاخرى. الا أن هذه المنافسة سرعان ما تنقلب الى نوع من الاحتكارات تفرضه المنافسة ذاتها ويمكن التحقق من ذلك منطقيا وعمليا.

.فالمنافسة بين المشروعات تتطلب وجود عدد كبير منها يسعى كل منها الى تحسين جوده انتاجه وخفض تكلفته حتى يخفض من أسعاره ويزيد من حجم مبيعاته فى السوق. وتقتضى المنافسة اذا كبر حجم المشروع واستخدام الالات الضخمة والحديثة وهذا بدوره يدفع المشروعات الصغيرة ذات التكلفة، المرتفعة الى الخروج من السوق لتترك المجال الى مشروعات حديثة يتركز فيها النصيب الاكبر من انتاج السلعة فى السوق. وبذلك يتطور أسلوب المنافسة لتصبح اسلوب احتكار للانتاج وذلك من واقع فكرة المنافسة ذاتها وبحكم التطور الفنى للانتاج.

ومن السائد ايضا ان يحدث نوع من الاتفاقات بين المنتجين لسلعة معينة عن ما يتم انتاجه وبيعه وتحديد اسعاره من السلعة وذلك بهدف الاضرار بغيرهم من المنتجين لذات السلعة واخراجهم من السوق.

وعندما يتم احتكار السلعة بواسطة عدد من المنتجين فانهم يلجأون الى تحديد حجم الانتاج وحرمان السوق من السلعة لرفع اسعارها وتحقيق ارباحهم الاحتكارية، وبالرغم من ان فى امكان المصانع والمزارع ان تنتج المزيد وبأسعار منخفضة الا ان المحتكرين يفضلون بقاء الاتهم عاطله ومزارعهم يابسه مسرفين فى ذلك فى استخدام الموارد حتى يقل المعروض من السلعة وترفع اسعارها.

ومن الناحية العلمية البحته فاننا نجد العديد من الصناعات التى بدأت منافسة قد انتهت بنوع من التركيز والاحتكار، فصناعة الغزل والنسيج التى كانت تعتمد على قدر محدود من الانوال البدائية وكان فى استطاعة الافراد ان يقيموا الاتها فى اسفل منازلهم، اصبحت الان غاية في التقدم الفنى والآلى وفى مصانع كبيرة تضم عشرات الالات من العمال. ونفس الشئ بالنسبة لكثير من الصناعات الاخرى، مثل صناعة السيارات والادوات الكهربائية، والكيماويات التى انحصر عددها من المئات والعشرات الى عدد من الشركات الكبرى التى تعد على أصابع اليد.

التقلبات الاقتصادية :

من الخصائص التى يتميز بها النظام الرأسمالى حدة الدورات التجارية التى يعانى منها. ففى فترات معينة يزداد حجم النشاط الاقتصادى فيرتفع معدل الزيادة فى الدخل القومى وتزداد العمالة

والصادرات ويحدث الرواج، وفى فترات زمنية اخرى يحدث الكساد فيقل الدخل القومى وتنتشر البطالة ويقل حجم الصادرات وتهبط مستويات الاسعار.

وهذه الدورات التجارية تسبب عدم الاستقرار الاقتصادى وتعرض الهيئات والمؤسسات والمجتمع عموما لحالات من الربح الوفير ثم لحالات من الافلاس والبطالة.

وتاريخ الدورات التجارية تاريخ طويل فى ظل النظام الرأسمالى فهناك ما يسمى بالدوره القصيرة جداً، والدورة متوسطة الاجل والتى تحدث بين فترة تطول من ٥ - ١٠ سنوات، وهناك دورات طويلة الاجل تحدث كل ١٠ او ١٥ سنة. بل يذهب البعض الى ان هناك دورات تحدث على خمسين عاما.

وهناك العديد من النظريات التى تحاول ان تفسر اسباب الدورة التجارية فى النظام الرأسمالى. وهناك علم قائم بذاته فى ميدان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الدورات التجارية. ويمكننا ان نذكر بصفه عامة ان النظام الرأسمالى الذى يقوم على حرية الطلب والعرض يصعب للمنظمين فيه ان يتنبؤا بالكميات المطلوبة او المعروضة فى المستقبل ويترتب على ذلك ان تأتى اوقات تختلف فيها الكميات المطلوبة عن المعروضة وبالتالى يحدث الكساد او الرواج. وكعلاج للدورات التجارية كان الاقتصادى الانجليزى كينز يطالب بضرورة التدخل الحكومى للحد من الكساد او التضخم.

خامسا - النظام الاقتصادي الاشتراكي :

جاء النظام الاقتصادى الاشتراكى كرد فعل لمساوى النظام الرأسمالى، وخاصة الاضرار الناشئة عن الملكية الفردية والاحتكارية. ونعنى بالنظام الاقتصادى الاشتراكى ذلك النظام الذى تمتلك فيه الجماعة ممثلة فى الدولة الجزء الاكبر من عوامل الانتاج الثروة فى المجتمع وتتولى ادارتها طبقا لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومى وتوزيعه اكثر عدالة. وللنظام الاشتراكى بهذه الصوره عنصران اساسيان هما الملكية العامة للجزء الغالب من عوامل الانتاج. والتخطيط القومى الشامل للاقتصاد.

والواقع ان هذا التعريف هو التعريف المعاصر والشائع للنظام الاشتراكى فى صورته العامة. ذلك ان النظم الاشتراكية تختلف وتتعدد حسب درجة تملك الدولة لعوامل الانتاج وتطبيقها لمبدأ التخطيط الاقتصادى الشامل.

ويرجع التفكير فى النظام الاشتراكى والغاء الفردية الى فترات زمنية بالغة القدم - فمن عصر قبل الميلاد يحدثنا الكتاب عن ان افلاطون فى كتابه "الجمهورية" قد تكلم عن اضرار الملمية وخاصة بالنسبة للحكام والحراس فى الدولة. كذلك نجد ان توماس مور فى كتابه " توتوبيا" فى بداية القرن السادس عشر يهاجم الملكية الفردية ويقيم بدلا منها ملكية شيوعية.

والنظام الاشتراكى الذى نعنى به هنا هو الذى جاء كمحاولة للقضاء على عيوب النظام الرأسمالى، كما ذكرنا. وترجع اصول هذا النظام الى الكتاب الذين عاصروا الثورة الصناعية وبيئة الظلم التى

عاشها العمال، ومن اصحابه اتباع المفكر الانجليزى " روبرت اووين" ، وأيضا الاشتراكى الفرنسى فورييه ولوى بلان.

ويتم تحقيق الاسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى وهى الملكية الجماعية لعوامل الانتاج والتخطيط القومى الشامل بعده طرق واساليب تختلف باختلاف ظروف كل دولة على حده. فبعض الدول تلجأ الى التطبيق الفورى والثورة لهذه الاسس بمصادره الملكية وبادارة الاقتصاد القومى وفق خطة شاملة تعم اوجه النشاط المختلفة فى المجتمع.

وقد تلجأ بعض الدول الاخرى فى تطبيقها الاشتراكى الى اسلوب تدريجى واقل ثورية فى التطبيق الاشتراكى. ويكون ذلك بالتأميم. ويأتى هذا التأميم تدريجيا ليشمل مزيد من المشروعات فى فترات زمنية تاليه.

وقد يبدأ التخطيط الاقتصادى ليشمل خطط اقتصادية جزئية لمشروعات صناعية، وزراعية، ثم يتطور الامر بعد ذلك الى الخطة الشاملة.

وبإحلال الملكية الجماعية والتخطيط الشامل ، فإن افكارا مثل المنافسة وقوى العرض والطلب وجهاز الاثمان لتوجيه الموارد وحافز الربح الشخصى تصبح كلها لا وجود لها فى الاقتصاد الاشتراكى. فبدلا من المنافسة بين المشروعات يكون هناك التنسيق المتكامل بينها. ويتم تخطيط وتنفيذ المشروعات وتوجيه الموارد عموما فى المجتمع وفقا لاهداف عينية مادية، وليس نقديه. ولا يكون الربح الشخصى هو الهدف ولكن تحقيق وانجاز الانتاج هو الهدف. وهكذا تختلف ملامح النظام الاقتصادى الاشتراكى عن النظام الرأسمالى.

التخطيط وحل المشكلة الاقتصادية :

بعد هذا الاستعراض لخصائص النظام الاشتراكى نحاول الان تصور كيفية حل المشكلة الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكي. ولنبدأ بالسؤال الاول وهو الخاص بماذا ننتج؟ اى ما هى السلع التى ننتجها وبأى الكميات ؟.

وبناء على ملكية الدولة لمواردالثروة وقيام هيئة التخطيط كممثلة لجهاز الدولة بوضع الخطة القومية ان تقوم الهيئة المذكورة بتحديد اولويات المجتمع ومن ثم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتلائم وتحقيق هذه الاولويات. فالخطة القومية، هى التى تحدد كم من موارد المجتمع يوجه لاغرض الاستهلاك وكم يوجه لاغراض الاستثمار اى بناء الطاقة الانتاجية، وهى التى تقوم بتحديد حجم الانتاج من السلع الاستهلاكية وحجم الانتاج من السلع الرأسمالية والانواع المنتجة من كل منهم وحجمها. ويتم هذا الانتاج تبعا للاولويات الواجبة التى حددتها الخطة والتى تتفق مع الاهداف القومية.

والخطة حينما تقوم بتحديد السلع الاستهلاكية تراعى فى ذلك حجم الطلب الذى سيتوافر فى المستقبل. فهى تعرف حجم العمالة الزائدة فى الخطة وحجم القوة الشرائية التى ستتولد نتيجة لزيادة العمالة والاجور ومن ثم زيادة الطلب. وبالتالى تستطيع هى تقدير حجم الطلب على السلع المختلفة الاساسية. وهى تخطط حجم العمالة والاجور ومن ثم القوة الشرائية بحيث تكون قادرة على استيعاب الزيادة فى الناتج في السلع الاستهلاكية ومن ثم يتحقق التوازن بين الطلب على السلع الاستهلاكية وعرضها ولا تحدث اختناقات او تكدس لهذه السلع.

وهنا يجب التفرقه بين حرية المستهلك وسيادة المستهلاك. فالمستهلك حر فى النظام الاشتراكى الا انه ليس سيدا، أى ان اختياراته لا تحدد نمط توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة. فالمستهلك حر فى ان ينفق دخله كله او يدخر جزء منه، كذلك هو حر فى ان يستهلك أى سلع يشاء وبأى الكميات. أى انه له الحرية فى استهلاك انواع السلع التى يريد من تلك التوليفه من السلع التى حددتها الخطة، الا ان حرية المستهلك تقف عند هذا الحد. ذلك ان رغباته لا تحد نمط توزيع الموارد على الفروع الانتاجية المختلفة. فاذا كانت رغبات المستهلكين هى فى الحصول على التليفزون او السيارات الخاصة فان ذلك لا يعنى قيام الدولة بانتاجها طالما ان ذلك يتعارض مع الاولويات التى حددتها الخطة. الا ان ذلك لا يعنى ان رغبات المستهلك مهملة تماما. بل على العكس تقوم الدولة واجهزة التعامل مع المستهلك باستقصاء رغبات المستهلكين للاهتداء بها عند وضع الخطة. لكن هذه الرغبات ليست هى الفيصل النهائى فى تحديد أولويات الانتاج.

أما عن السؤال الثانى والمتعلق بكيف ننتج، أى اختيار اسلوب الانتاج، فان جهاز التخطيط هو الذى يتخذ القرار النهائى فى هذا المجال، ذلك ان قرار اختيار اسلوب الانتاج يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من رأس المال والعمل والارض. ولا يمكن ان يترك هذا القرار للوحدات الانتاجية كيفما تشاء. اذ قد يترتب على ذلك ان تختار الوحدات الانتاجية اسلوب انتاج يستخدم الكثير من رأس المال والقليل من العمل مع ان رأس المال مورد نادر والعمل مورد متوفر بكثرة. وهكذا تقوم هيئة التخطيط بتوجيه الوحدات الانتاجية للمعايير التى يجب استخدامها حين

يتم اتخاذ قرار بتحديد اسلوب الانتاج، حتى يكون اسلوب الانتاج الذى تم اختياره ملائما لحجم الموارد المتاحة من العمل ورأس المال المخطط استخدامهم فى الخطة وبالتالى يتساوى الطلب على العمل ورأس المال مع عرض هذين العنصرين.

أما عن السؤال الثالث الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج، فان الدولة هى التى تتخذ هذا القرار النهائى فى هذا الصدد. فالدولة هى التى تحدد حجم العمالة ومعدل الاجر وبالتالى نصيب الاجور فى الدخل القومى. أما نصيب الربح فى الدخل القومى فيذهب الى خزينة الدولة لاستخدامه فى اغراض الاستثمار. والدولة هى التى تحدد الحد الادنى للاجور ومعدل الاجر فى الانواع المختلفة من المهن والمهارات ومعدل زيادة هذا الاجر سنويا تبعا لزيادة الانتاجية وكذلك تحدد المكافآت المختلفة اللازمة لزيادة الحوافز، وحيث ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج كما قررنا سلفا يترتب عليها ان العمل هو العنصر الاساسى فى توزيع الدخل القومى. فان ذلك يترتب عليه ان نمط وتوزيع الدخل القومى يمكن تحديده مقدما فى الخطة وبناء على قرارات من السلطة المركزية.

أما عن السؤال الرابع وهو الخاص بكيف نضمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع، فان الخطة هى التى تضمن تحقيق هذا الهدف بحيث ينتفى وجود الموارد العاطلة كما تنتفى ايضا وجود الاختناقات، أى زيادة الطلب عن العرض، سواء على مستوى الاقتصاد القومى كله او على مستوى الفروع الانتاجية فالخطة تقوم على مبدأ اساسى وهو مبدأ التناسق بين اجزائها بحيث تكون كلا متكاملا. فالهيئة التخطيطية تعلم

حجم القوة العاملة ومعدل زيادتها وبالتالى فهى تحدد حجم الاستثمارات وشكل توزيعها بحيث تضمن استيعاب هذه الزيادة فى القوة العاملة. كذلك فان الحكومة فى تخطيطها لحجم السلع الاستهلاكية تضع فى اعتبارها القوة الشرائية التى تتولد نتيجة للاستثمار وزيادة العمالة وبالتالى يتساوى الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية مع عرضها. كذلك فان عرض الناتج من اى صناعة لابد وان يتساوى مع الطلب عليها. فاذا اتخذ قرار بتوسيع صناعة الصلب والحديد، فانه في نفس الوقت يتم اتخاذ قرار بزيادة انتاج الفحم والحديد الخام الذى تستخدمه صناعة الحديد، كذلك يتم اتخاذ قرار بتوسيع او انشاء الصناعات التى تستخدم ناتج صناعة الطلب حتى لا يزيد ناتج صناعة الحديد عن الطلب عليه.

أما عن السؤال الخامس والخاص بكيفية زيادة موارد المجتمع. وهو السؤال الخاص بتحديد معدل النمو أى معدل زيادة الطاقة الانتاجية، فان هيئة التخطيط هى التى تتخذ القرار في هذا الشأن أيضا. فهيئة التخطيط هى التى تتخذ القرار الخاص بتوزيع موارد المجتمع بين الاستهلاك والاستثمار. وبتحديدها لحجم الاستثمار ولكن بكيفية توزيعه بين صناعات السلع الاستهلاكية وصناعات السلع الرأسمالية. ذلك ان حجم الاستثمار الموجه فى هذه الصناعات الاخيرة يحدد حجم الزيادة فى طاقة المجتمع الانتاجية فى المستقبل.

الفصل الثالث

علاج المشكلة الاقتصادية

فى ظل التحرير الاقتصادى

علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل التحرير الاقتصادى[1]

مقدمـــة :

نتحدث فى هذا الفصل عن تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر. وقد يجد المرء للوهلة الاولى تناقضا بين مفهومى تحرير الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي. فكيف يمكن الجمع بين التخطيط الاقتصادى من اجل اصلاح ما افسدته اليد الخفية. ولما تعثرت تجربة التخطيط حاولت الدولة نفسها تنشيط اليات السوق وتحرير الاقتصاد لاصلاح ما عجز التخطيط عن اصلاحه. ومن هنا يتضح للمرء أن الاصلاح الاقتصادى هو القاسم المشترك بين تخطيط الاقتصاد المصرى وتحريره.

والتحولات التى تجرى فى العالم تجعلنا نستشعر أنه يتم صياغة نظام عالمى جديد يرفع مانيفيستو ليبرالى يسجل باهتمام تاريخى خطوات شبح يغزو اوربا الشرقية واسمه الاقتصاد الحر. ولم تكن مصر بمعزل ابدا عن التحولات العالمية سواء اشتراكية أو ليبرالية.

والهدف هو تحليل ونقد برامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى، في

---

(١) دكتور صلاح زين الدين : تحرير الاقتصاد المصرى ومستقبل التخطيط فى مصر : نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى، فى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . كتاب المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، ديسمبر ١٩٩١، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤٩، ٩١.

محاولة للتعرف على اسباب عدم نجاح التحول الاشتراكى واسباب تعثر التحول الى اقتصاد السوق وذلك حتى يمكن استشراف المستقبل لبرنامج اصلاح حقيقى وشامل للاقتصاد المصرى، يعبر عن قدرة النظام الاقتصادى المصرى على علاج مشكلاته الاقتصادية، ويمكن رصد محاولات اصلاح الاقتصاد المصرى وتحريره فى العقود الاربعة الماضية حيث جرت تحولات جذرية اقتصاديا واجتماعيا واكتسب فيها التحرير والاصلاح الاقتصادى مفاهيما واهدافا تتمشى مع طبيعة كل مرحلة.

فى مستهل الخمسينات تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد رأسمالى تابع فى عهد الملكية الى اقتصاد مختلط تلعب الدولة دورا هاما فى توجيهه فى عهد الجمهورية، وتميزت السنوات ١٩٥٢- ١٩٦٠ بأنها فترة الرأسمالية الموجهة.

وكان يقصد بالاصلاح الاقتصادى فى تلك الفترة التغلب على عيوب ونواقص اقتصاد السوق الموروث من العهد الملكى، واستهدف نظام ثورة يوليو من هذا الاصلاح مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولم يكن هذا التحول بعد ثورة ١٩٥٢ كافيا لمواكبة التحرر السياسى وتطلعات الجماهير الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فكانت مرحلة التحول الاشتراكى بقوانين التأميمات واتباع التخطيط المركزى فى الستينيات.

وفى تلك الفترة اكتسب مفهوم الاصلاح الاقتصادى التحول نحو التخطيط المركزى واستهداف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات.

وفى بداية السبعينيات كان من الواضح عدم قدرة نظام التخطيط على علاج مشكلات الاقتصاد المصرى فنودى بسياسة الانفتاح

الاقتصادى. وفى هذه الفترة اكتسب الاصلاح الاقتصادى مفهوم التحول الى اقتصاد السوق والابتعاد عن التخطيط المركزى الشامل واستهدف الاصلاح الاقتصادى تحرير الاقتصاد المصرى فى اتجاه ليبرالى ومحاولة اطلاق حرية اليات السوق.

وسوف نتناول فى الاجزاء التالية تحليل ونقد محاولات الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى فنقوم بتحليل اسباب التحول الى نظام التخطيط فى الستينيات واسباب فشلهوالمقارنة بين نظام التخطيط المصرى واشتراكية السوق.

الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط :

ارادت ثورة يوليو اصلاح نظام الاقتصاد الحر الموروث من العهد الملكى بشكل براجماتى وبأسلوب المحاولة والخطأ. وتغيرت فلسفة الاصلاح الاقتصادى واهدافه حسب كل مرحلة، واستهدف الاصلاح الاقتصادى فى بداية الثورة التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة، واستهدف فى النصف الثانى من الستينيات التخطيط الاقتصادى والتحول الاشتراكى.

ولفهم اسباب ونتائج هذه المحاولات البراجماتيه سنتناول فى هذا الاستهلال دور البيروقراطية فى صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر، ثم تجربة الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط.

لعبت الدولة في مصر ومازالت دورا هاما فى الحياة الاقتصادية بحكم التكوين التاريخى للمجتمع النهرى. ولتوضيح دورها فى صياغة

النظام الاقتصادى وصناعة السياسة الاقتصادية سيكون من المناسب فى البداية ولاغراض هذا البحث نوضح مفهومنا للبيروقراطية السياسية والبيروقراطية الاقتصادية.

لقد تميزت الفترة الناصرية فى مصر بتجسيد قوى لمفهوم البيروقراطية السياسية، حيث لم يحسم الصراع السياسى والاجتماعى لصالح الرأسمالية الكبيرة او القوى الشعبية المناقضة لها. لقد نجح نظام ثورة يوليو فى الفترة المذكورة من احداث توازن سياسى واجتماعى وتعويق ايه محاولة لحسم الصراع لصالح طبقة اجتماعية معينة، ويمكننا توصيف فترة البيروقراطية السياسية كما يلى : -

أ - لم تكن أحدى القوى الاجتماعية بعد انقضاء الملكية بقادرة على حسم الصراع الطبقى لصالحها، بل استطاعت ثورة يوليو خاصة فى عهد الرئيس عبد الناصر وبداية عهد الرئيس السادات من "تأميم الصراع الطبقى". وفى بعض مراحل تطور نظام ثورة يوليو بلغ العداء درجة الصدام بين هذا النظام الجديد والسياسيين القدامى سواء ليبراليين او اشتراكيين فلم يجد انصار الليبرالية فى النظام الجديد تحقيقا لاحلام الحرية الاقتصادية، ولم يجده الاشتراكيون محققا ليوتوبيا الشيوعية، وتراوح تشخيصهم للنظام الجديد بأنه يمثل رأسمالية الدولة الاحتكارية ودمغة البعض بالفاشية.

ب - قامت السلطة السياسية لثورة يوليو بضرب الشرائح العليا من الرأسمالية المصرية الكبيرة وهى برجوازيه صناعية، وتصفيه الاقطاع

وكبار الملاك الزراعيين. ايضا قامت باجهاض افكار وتنظيمات الطبقة العاملة، حتى قبلت هذه التنظيمات بحل نفسها. فكانت الساحة السياسية بذلك خاليه لقيام نظام سياسى شمولى يعتمد على التنظيم السياسى الواحد وكاريزما القيادة السياسية الملهمة.

ج - كانت فترة البيروقراطية السياسية حتى بداية السبعينيات مرحلة انتقاليه، وفى نهايتها، اى فى عهد الرئيس السادات، ولظروف عالمية ومحلية، كان من الحتمى الانحياز للاشتراكية او للرأسمالية. وكان الاختيار سياسة الانفتاح الاقتصادى والتحول الى اقتصاد السوق. ولانه لم توجد طبقة وسطى قوية ومستقله لتقود التحول الى اقتصاد السوق فى السبعينيات والثمانينات فان البيروقراطية الاقتصادية تقوم بهذا الدور، وكان سبق لها ان قامت بالتحول الاشتراكى فى الستينيات.

فما هى البيروقراطية الاقتصادية التى نقصدها بهذا التعبير ؟

لم تكتسب البيروقراطية السياسية فى مصر شرعيتها، على الاقل حتى بداية عهد الرئيس السادات، عن طريق انتخابات حرة، بل عن طريق التصدى لواجبات التنمية الاقتصادية وعن طريق التدخل المتزايد للدولة فى النشاط الاقتصادى، فقامت بصنع السياسة الاقتصادية فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل نظام الانفتاح الاقتصادى بمشاركة وجهود بيروقراطية اقتصادية خلقتها بنفسها.

وتكونت البيروقراطية الاقتصادية من خلال التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الناصرية. فقد ادى التوسع الهائل فى الهياكل الفنية والادارية داخل النشاط الاقتصادى المنظم والاجهزة الحكومية الى نمو الشرائح المتوسطة التى تشغل الوظائف الفنية والعلمية والمهنية،

وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الاشرافيه والادارية. فتضاعف عدد موظفى الحكومة والهيئات الملحقة بميزانية الدولة بنحو ثلاثة عشر مرة فى الفترة ١٩٥٢- ١٩٧٠. وفى عقد الستينيات وحده تضاعف عدد موظفى الدولة المشمولين بمزايا الكادرات الخاصة اربع مرات تقريبا. ويرجع ذلك الى ان التحولات فى عملية الانتاج الوثيقة الصلة بالتقدم العلمى والتكنولوجى ادت الى نمو أعداد اصحاب المهن العلمية والفنيين العاملين فى قطاعى الصناعة والخدمات، وبذلك تكونت فئة هامة من التكنوقراط الذين يعتمدون على العمل الذهنى بالاساس، كما ادت الضغوط المستمرة والتوسع فى هياكل الدولة البيروقراطية الى توسيع حجم العاملين ونطاق التغطية الخاص بالكادرات الخاصة وما يرتبط بذلك من مزايا مالية خاصة مثل بدل التمثيل وغيره من المخصصات.

لقد نمت هذه الفئات المتوسطة، بصفة خاصة بعد ضرب الشرائح العليا من البرجوازية المصرية، وتكونت لها مصالح اقتصادية متنامية فى اطار الاقتصاد العام اساسا.

ويمكن بتوصيف هذا الوضع بأنه لم يعد التجار والحرفيون وأصحاب الورش والمصانع الصغيرة وأرباب المهن الحرة يشكلون العمود الفقرى للطبقة المتوسطة فى المدن المصرية كما كان الحال قبل الثورة، وإنما اصبح المهنيون والتكنوقراط والفئات البيروقراطية وعناصر الانتلجنتسيا المختلفة يمثلون عصب الطبقة المتوسطة الجديدة. وهى لا تنهض على الملكية التقليدية أوسائل الانتاج، بل على التحكم فى القرارات الاساسية المتعلقة بتوجيه وسائل الانتاج والتصرف بالفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع.

أسباب ونتائج التحول الاشتراكى :

كانت ثورة يوليو نموذجا اقتدت به الحكومات العسكرية فى الدول النامية خاصة فى امريكا اللاتينية وابتكروا للتعبير عن ارتباطها بالجماهير الشعبية اصطلاح Pupulism، وقدمت لنا دروسا تاريخية للانتقال والتحول فى وبين المتناقضات الاجتماعية والطبيعة غير المستقرة للفئات الوسطى فى العالم. وسنشير للتحولات الفكرية لهذه الثورة فقط بقدر ما يساعد على تتبع اثارها الاقتصادية، فنهتم فى هذا الجزء بالقاء الضوء على اسباب ونتائج التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة ثم التحول الاشتراكى.

التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة :

كانت الفترة ١٩٥٢- ١٩٦٠ فترة التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة. فصدرت قوانين الاصلاح الزراعى، وأنشئ فى أكتوبر ١٩٥٢ المجلس الدائم لتنمية الانتاج الوطنى، وكان يهدف الى دراسة مشروعات التنمية الاقتصادية ووسائل تمويلها وتقديم المشورة للحكومة. وفى يوليو ١٩٥٣ اقر المجلس خطة رباعية للتوسع فى الاستثمارات العامة التى تزايدت بوضوح مع تراجع الاستثمارات الخاصة.

وبدأ تدخل الحكومة فى قطاع الصناعة يأخذ عدة اشكال، منها اشتراك البنك الصناعى مباشرة فى انشاء مشروعات جديدة، وصدور تشريعات عمالية وقوانين لحماية المساهمين والعاملين فى شركات المساهمة.

وقد شهدت هذه الفترة محاولة خلق تعاون بين القطاعين العام والخاص، وتميزت بتطورات سياسية مثل تأميم قناة السويس، وحرب السويس، والارتباط بالاتحاد السوفييتى وتمويل المرحلة الاولى للسد العالى والاتحاد مع سوريا.

كما شهدت الفترة تطورات اقتصاديه مثل التحديات التى واجهت التنمية الاقتصادية، وتمصير وتأميم بعض الشركات، وتصميم برنامج للتصنيع الذى ادمج فيما بعد فى خطة اقتصادية واجتماعية.

أسباب اتباع نظام التخطيط الاقتصادى :

بصدور قوانين التأميمات عام ١٩٦١ بدأت مرحلة التحول الاشتراكى وتميزت بانخفاض دور القطاع الخاص الى حد كبير واصبح الاقتصاد المصرى يدار بأسلوب يتسم الى حد ما بالتخطيط المركزى، وفيما عدا قطاع الزراعة تدخلت الدولة فى كافة شئون الاقتصاد وفرضت رقابة على الأسعار وأوقفت فعاليه آليات السوق. وارتفع نصيب القطاع العام فى استثمارات الخطة الخمسية الاولي ١٩٦١- ١٩٦٥ الى نحو ٩٢٪ من اجمالى الاستثمارات.

لقد جرت حركة تأميمات واسعة في الستينيات والتخطيط اصبحت له مؤسسات. وأرتفعت الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة، وكان نموذج التخطيط السوفييتى هو الملهم للخطة الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦٥، حيث تم التركيز على التصنيع الثقيل وجرى تمويل التصنيع اساسا من حصيلة الضرائب الزراعية. وقدم السوفييت معونات وخبراء لتنفيذها . وفى مصر لم يكن التخطيط لاهو بالمركزى او الشامل كما فى الاتحاد السوفييتي. وبالمفهوم العلمى لم تكن الخطة اكثر من برنامج استثمارى مع توزيع

موارد النقد الاجنبى بواسطة الدولة. والاهداف الاخرى غير الاستثمارات كانت تأشيرية.

وبالاضافة الى التخطيط تبنت الحكومة سياسة اجتماعية معينة تستهدف ادخال الدعم للسلع الاساسية، وضمان العمل للخريجين فى الحكومة والقطاع العام، مع التوسع فى التعليم وخاصة التعليم العالي، وتفاقمت مشكلة الاعداد الكبيرة بين الخريجين.

ولعل أهم دوافع هذا التحول الاشتراكى ما يلى :-

أ - وجود تقاليد راسخة لحكومة مركزية قوية تعود الى طبيعة المجتمع النهرى.

ب - فشل القطاع الخاص فى الاسراع بمعدل التنمية الاقتصادية.

ج - حدوث تغيرات فى الكتلة الشرقية خاصة الاتحاد السوفييتى.

د - التقارب مع يوغوسلافيا وحركة عدم الانحياز اثر فى نقل نظام التعاونيات على النمط اليوغوسلافى واتباع نهج التخطيط المركزى.

هـ- التمصير والتأميم خاصة بعد ١٩٥٦ ، وبدلا من عرض هذه الوحدات الاقتصادية للبيع للقطاع الخاص المصرى، فقد ضمت الى القطاع العام مما ادي الى تضخمه.

نظام التخطيط المصرى واشتراكيه السوق :

لم يكن نظام التخطيط فى مصر تطبيقا للنموذج النظرى البحت للتخطيط المركزى أو ما يسمى أحيانا باقتصاد الاوامر والتوجيهات الادارية Commands Economy حيث يتم تخصيص الموارد عن طريق هيئة تخطيط مركزية، ويحصل كل فرد على نصيب معين من السلع والخدمات وليس له حرية اختيار كميتها او نوعيتها. لقد جرى ادخال

بعض عناصر السوق فى تجربة التخطيط المصرى، حتى انه كان يشبه الى حد كبير نظام اشتراكية السوق.

عندما يحاول اقتصاد التخطيط استخدام عناصر السوق فان اكبر عقبة لنجاحه تنشأ بسبب رغبة بيروقراطية التخطيط فى فصل وظيفة الاثمان فى توزيع الدخل عن وظيفة الاثمان فى نقل المعلومات وتقديم حوافز.

ومن أشهر من حاولوا ادخال عناصر السوق فى اقتصاد التخطيط اوسكار لانجه Oscar Lange . ولم تطبق أفكاره في وطنه بولندا الا بعد ان هبت عليها وبقيه دول الكتلة الشرقية رياح التغيير . وأيضا ليرنر A.P. Lerner,.

وبصفة عامة يتطلب الحل المقترح من لانجه وليرنر وجود شركات مملوكة للدولة لكى تؤدى دور رأسمالية السوق. وتدور الفكرة حول صياغة لبعض عناصر سوق المنافسة الحرة وترجمتها فى صورة تعليمات للمديرين فى شركات الدولة حول كيفية ادارة هذه الشركات بمبادئ اقتصاد السوق. وعلى سبيل المثال فى سوق المنافسة الحرة يتجه الثمن الى ان يتساوى مع التكلفة الحدية، أى تكلفه انتاج وحدة اضافية. وطبقا لذلك يقترح لانجه وليرنر ان يقوم مديرو الشركات الحكومية بتحديد اثمان السلع بحيث تتساوى مع تكلفتها الحدية. وعند حساب التكلفة الحدية على مديرى المشروعات ان تتوفر لديهم معلومات واقعية عن تكلفة المواد والعمل والخدمات ومعدل الفائدة، كما تبينها السوق الحرة.

وتتحدد المبادئ التى على المخططين فى مثل هذا النظام اتباعها من خلال عملية طويلة من المحاولة والخطأ. حيث تتوازن الاثمان بالتجربة الطويلة، وتتواءم الكمية المطلوبة مع الغرض المتاح في الفترة القصيرة،

ويتواءم العرض الممكن مع الكمية المطلوبة عند مستوى ثمن يتساوى مع التكلفة الحدية فى الاجل الطويل.

وقد طبق نظام اشتراكية السوق بدرجات مختلفة فى مصر نقلا عن تجارب بعض الدول الاشتراكية مثل يوغوسلافيا والمجر.

وقد وجهت انتقادات الى نظرية اشتراكية السوق، أهمها النقاط التالية :-

أ - يتسلم مديرو المشروعات فى اشتراكية السوق أجرا وليس ربحا كعائد للتنظيم، رغم ان عملهم كمنظمين يستحق الربح. لكن الدولة تمتلك هذه المشروعات، وهم يستثمرون أموال الدولة وليس أموالهم، وفى نفس الوقت يتحملون المخاطر نيابة عن الدولة.

ب - دخول العمال لن تكون بالضرورة مساوية للاجور على المستوى القومى فى نظام السوق، والتى يقدرها أصحاب المشروعات حسب الكمية الواجب انتاجها من السلع.

ج - يتهم البعض نظام اشتراكية السوق أنه يخلو من اى محتوى نظرى سليم، لانه يفترض وجود السوق بدون توفر شرط حق الملكية الخاصة وهذا يعتبر وهم مطلق، كما انه لا يمكن تفتح سلوكيات المنافسة فى مناخ اجتماعى تتبدد فيه قوى الابداع ولا يوفر الاطمئنان والثقة وبالتالى الشعور بالمسؤولية.

نتائج تجربة التخطيط فى مصر :

رغم الانجازات الرائعة لتجربة التخطيط الاقتصادى فى الستينيات الا انها تآكلت بسبب الانفجار السكانى وعوامل الضعف الداخلية للنظام الاقتصادى والسياسى حينئذ. أصبحت تجربة الستينيات تاريخا يمكن الاستفادة منه ولكن لا يجب تكراره.

وكان الانجاز الاقتصادى فى الستينيات متواضعا بالقياس الى طموحات القيادة السياسية وقتها او حتى بالمقارنة بانجازات دول نامية اخرى اتبعت نظما اقتصادية مفتوحة مثل كوريا الجنوبية.

فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ٦٠/١٩٦١ الى ٦٤, ١٩٦٥ نحو ٦ر٦٪، وفى الفترة ما بين ٦٥/١٩٦٦ الى ٦٩/١٩٧٠ انخفض الى ٣ر٤.

كما ان المدخرات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى تناقصت من ٥ر١٥٪ عام ١٩٥٥ الى ٧ر١٢٪ عام ١٩٦٠، والى ٩ر١٣٪ عام ١٩٦٥، والى ٤ر٩٪ عام ١٩٧٠.

ويستنتج اوبراين Obrienان الخطة الخمسية الاولى افترضت ان النشاط الاقتصادى يتم تخطيطه مركزيا، ولكن فى الواقع عند التنفيذ فان الخطة لم تشمل اكثر من انفاق استثمارى بواسطة القطاعين العام والخاص. كما ان صياغة برامج الخطة لم تكن ابدا مخططة مركزيا بدرجة راقية او حتى بطريقة علمية.

لقد كان النظام الاقتصادى فى الستينيات، على الاقل نظريا، مقيدا برقابة مركزية للتخطيط. وكان الوزراء مسئولين عن القطاعات الرئيسية للاقتصاد : الصناعة، التجارة، التمويل، التسويق والاتصالات، وذلك عن طريق هيئات عامة والتى اصبحت بعد ذلك قطاعية. وفى عام ١٩٦١ انشئت وزارة التخطيط لتضم كل الاجهزة التخطيطية.

ولم تستند الشعارات السياسية المطروحة وقتها على ركائز اقتصادية، فمثلا كان هدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ١٩٦٠- ١٩٧٠ هدفا سياسيا وضعه الرئيس عبد الناصر سياسيا بدون ركيزة اقتصادية على حد تعبير اوبراين.

ونظام التخطيط نفسه لم يعمل بكفاءة او استقلالية، فاعداد الخطة مثلا تجرى استشارة للوزارت والاجهزة الحكومية، والوزارات.

والخطة الخمسية الاولى لم تهدف الى ان تحل محلنظام السوق، فقد افترض استمرار السوق فى تخصيص المواد الخام والعمل والمنتجات الوسيطة والنهائية. وارتبطت الخطة الخمسية الاولى ببداية حركة التأميمات، ونفذت فى ظل هيكل ادارى مثقل بالمساوئ.

وأظهرت الخطة الخمسية الثانية ٦٥- ١٩٧٠، بتعثر تنفيذها، مدى القصور والعجز فى الجهاز الحكومى. فقد ارتبط النظام الاقتصادى المصرى فى الستينيات كثيرا بالعلاقات الخارجية، وبصفه خاصة مع الاتحاد السوفييتى الذى قدم معونات اقتصادية وعكسرية وشهد عقد الستينيات حربين ارهقتا الاقتصاد المصرى وهما حرب اليمن وحرب يونيه ١٩٦٧. كما تحولت التجارة الخارجية الى دول الكتلة الشرقية.

اسباب فشل نظام التخطيط فى الستينيات :

يرى مابرو ورضوان ان مشكلات الصناعة المصرية بعد ١٩٦٢ كانت بسبب ارتفاع تكلفة العمل الناتج من سوف التنظيم، وسياسات اعادة التوزيع، والاختناقات فى جانب العرض.

بينما يرى اكرام السبب فى ذلك يرجع الى تبديد المواراد والمواد الخام ومدخلات عملية الانتاج بسبب سوء الادارة، ويشمل ذلك استخدام القطن طويل التيلة فى صناعة الغزل والنسيج، وفشل كل استراتيجية التصنيع المتبعة، وسياسة التسعير، وسياسة التجارة الخارجية التى تجاهلت المزايا النسبية.

ان فشل الاصلاح الاقتصادى فى فترة التحول الاشتراكى يعود الى اسباب كامنة فى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر حينئذ، فالعجز الذاتى للبيروقراطية السياسية والاقتصادية عرقل اى محاولة للاصلاح الجذرى الشامل.

ولننظر فى ذلك الى طبيعة تكوين البيروقراطية الاقتصادية التى تصنع السياسة الاقتصادية وتراقب الاقتصاد المصرى، وهى تتكون من ثلاثة مستويات :

أ - فى القمة رئيس الجمهورية وفى يده سلطة عليا على جميع الامور، وليست لديه ادارة اقتصادية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية لذلك فهو يستخدم وزراء بالاضافة الى مستشارين شخصيين لتناول الموضوعات للاقتصاد وعند الضرورة يتدخل فى التفصيلات.

ب - المستوى الثانى يشكل الوزراء وكبار الموظفين وهم منبع المهارة الاقتصادية والسياسية لتنفيذ السياسة بتفصيلاتها. ولم يستمروا طويلا فى مواقعهم خشية تكوين مراكز للقوى، خاصة حتى نهاية فترة الرئيس السادات. ويقوم الوزراء كل فى مجاله بالرقابة على الجهاز الادارى وتشكيلاته البيروقراطية.

وقد اراد الرئيس السادات الكفاءة الادارية بدلا من الولاء السياسى بعكس الرئيس عبد الناصر الذى كان يفضل "اهل الثقة عن اهل الخبرة".

ج - المستوى الثالث للبيروقراطية المصرية يتكون من موظفى الحكومة والقطاع العام.

بعد صدور القوانين الاشتراكية فى الستينيات اتسع حجم الجهاز

الادارى بدرجة كبيرة وقفز عدد العاملين المدنيين بعد صدور القوانين الاشتراكية فى الستينيات اتسع حجم الجهاز الادارى بدرجة كبيرة وقفز عدد العاملين المدنيين فى الدولة من ٢٢٠ الف قبل الثورة الى نحو ٢ر١ مليون عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ثم الى اكثر من ٢ مليون عام ١٩٧٨زيادة سنوية تصل الى ٧٤٪ فى الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٨ وهى زيادة رهيبة بالمقارنة فى زيادة سنوية لا تجاوز ٦٪ فى الدول المتقدمة . لذلك تصل البطالة المقنعة فى مجال الادارة الحكومية دون القطاع العام ٤٠٪ .

لقد كان التوسع الكبير فى قوة العمل فى الجهاز الاداري والقطاع العام يعكس ضمن اشياء اخرى عدم وجود مضمون موضوعى لالتزامات السياسة العامة والفشل فى تطوير القطاع الخاص بشكل يجعله قادرا على امتصاص جزء مناسب من قوة العمل. ومن هنا نشأت مشكلة التزام الدولة بتعيين الخريجين.

هذا النظام البيروقراطى مسئول عن رقابة جزء كبير من قطاع الصناعة والتأثير على باقى القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف الدولة. وفيه تتحول المشكلات الداخلية والادارية الى مشكلات اقتصادية.

ومن اهم مشكلات البيروقراطية الاقتصادية فى المستوى الادنى :

أ - تناقض السياسات والتوجهات .

ب - قصور فى السلطة والمسئولية، وعدم القدرة على صنع القرار.

ح - مشكلات ادارية تجعل صناعة القرار بطيئة وغير فعالة.

والادارة الحكومية وهى ادنى مستوى فى البيروقراطية الاقتصادية تعد عاملا معوقا لتنفيذ القرارات بسبب تزايد حجمها ومعدل نموها مع

نقص المهارات الادارية فيها مما يجعلها منعدمة الكفاءة، بمعنى ان القرارات يصعب تنفيذها، وأثارها لا يمكن رقابتها.

وبعد اتساع قاعدة البيروقراطية فى الستينيات بتعيين الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل، جرى فى السبعينيات اصلاح ادارى لرفع كفاءة الافراد وتحسين النظم الادارية، وأنشئت وزارة للتنمية الادارية، وانشئ معهد قومى للتنمية الادارية. وانشئت مكاتب استشارية فنية الحقت بالرئاسة والمجالس الشعبية، ونظمت على مستوى الشعب لعمل اللامركزية فى اتخاذ القرارات والمشاركة الشعبية.

وبحكم الدستور فان اجهزة صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر مسئولة امام رئيس الجمهورية والى حد ما ايضا امام مجلس الشعب. وفى الستينيات وحتى بداية السبعينيات كان هذا النظام مغلقا غير مفتوح او مسموح بتعريضه للنقد.

ان انعزال السياسة الاقتصادية فى الستينيات اعاقت عملية الاتصال بديناميكية السوق العالمية. وشهدت تلك الفترة اتباع بعض الدول النامية في جنوب شرق اسيا لاستراتيجية تدعيم الصادرات، وارتقت الى مصاف الدول الصناعية الجديدة.

وكانت نهاية التجربة الاشتراكية فى الستينيات ليس فقط بسبب الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وانما ايضا لعوامل الضعف الكامنة في النظام نفسه.

بالاضافة الى فشل نظام التخطيط فى مصر، يمكن ايجاز اسباب تدهور اداء الاقتصاد المصرى فى نهاية الستينيات الى الاسباب التالية :

أ - اعتماد سياسة التصنيع على احلال الوارد والتوجه نحو الداخل والتصنيع الثقيل دون تحقيق زيادة فى القيمة.
ب - الانفجار السكانى.
ج - الندرة الشديدة فى مساحة الارض الزراعية والقابلة للزراعة.
د - تفاقم ازمة الاسكان خاصة في المدن.
هـ- تلوث البيئة واستنزاف الموارد غير المتجددة.

وفى نهاية الستينيات لجأت مصر الى مساعدات فى الدول العربية المحافظة التى رفضت نظامها الاشتراكى وتدخلها فى اليمن. ولجذب المعرنات العربية كان لابد من عمل تغيير فى اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية فأجرى فى عام ١٩٦٨ تعديل وزارى بهدف اعداد وتنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادى ويشتمل على اصلاح القطاع العام وسعر الصرف، والموازنة العامة للدولة، وتدبير موارد لدعم المواد الاساسية.

ونودى بالثورة الادارية، واتباع مفاهيم تكنوقراطيية. وظل مديرو القطاع العام تحت رقابة البيروقراطية الاقتصادية. وكانت الصناعة فى قبضة الدولة مباشرة، والزراعة تحت رقابتها غير المباشرة.

لقد كانت حركة التأميمات فى الستينيات لاهداف سياسية وليست اقتصادية. ويمكن القول بأن الرئيس عبد الناصر كانت له طموحات اشتراكية، الا انه لم يكن يشاركه فى ذلك ضباط الجيش والعاملين المدنيين في الدولة أو بقيه اعضاء المؤسسة الحاكمة. ورغم ذلك فقد ربحت جميع هذه الفئات من نشأة وتوسع القطاع العام.

وفى بداية السبعينيات ورث الرئيس السادات قطاع عام يدار ويراقب بنظام غير فعال وغير منسق.

لقد كانت المشكلة الاقتصادية التى واجهت الاقتصاد المصرى فى نهاية الستينيات تحتم اما التمسك بالاشتراكية او الاتجاه نحو اقتصاد السوق.

ووجد فعلا اتجاه مرن لتخفيف القيود التى تكبل الاقتصاد والاتجاه نحو السوق حتى قبل الانفتاح الاقتصادي، وفى نهاية الستينيات تم تعيين وزراء ليبراليين استمروا ايضا فى فترة الرئيس السادات، التى تميزت بدايتها بتقارب مع الدول العربية المحافظة ، واعلان الدستور الجديد فى سبتمبر ١٩٧١، وتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ورقة اكتوبر في ابريل ١٩٧٤، وقانون الاستثمار ورأس المال العربى والاجنبى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤.

الاصلاح الاقتصادى فى ظل الانفتاح :

كان شكل الليبرالية الاقتصادية فى السبعينيات انعكاسا للتطورات الاقتصادية والسياسية فى الستينيات. وقبل ثمانية عشر عاما سبقت مصر دول اوربا الشرقية والدول النامية في الدعوة الى اصلاح وتحرير الاقتصاد. وقدمت مصر نموذجا للانفتاح الاقتصادى مازال مثيرا للجدل والاختلاف حتى اليوم. وكان هذا الاتجاه رد فعل لفشل نظام الاقتصاد المختلط الذى احتوى على عناصر التخطيط بدرجات متفاوته.

لقد وصل هذا النموذج فى بداية السبعينيات الى مأزق، حيث فى احشائه الكثير من نقاط ضعف النظامين الاشتراكي والرأسمالى. وكان من العبث محاولة تطبيق اشتراكية بدون اشتراكيين، وبدون رقابة حكومية فعاله، ورأسمالية بدون اليات السوق مع استهلاك ترفى غير منضبط، وكانت صورة المجتمع كما عبرت عنها وثيقة الخطة الخمسية

١٩٧٨- ١٩٨٢، مجتمع يعوزه الانضباط والنظام، فقد وجد توزيع بدون انتاج وعود بلا التزام، وحرية بدون مسئولية.

نشأة وتطور سياسة الإنفتاح :

كما أوضحنا من قبل ان دور السوق فى اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد فى نظام التخطيط المركزى ضئيل جدا أو يكاد ينعدم، حتى محاولات انصار اشتراكية السوق لادخال آليات السوق فى نظام التخطيط لم تنجح نظريا او تطبيقيا لعدم الاعتراف باهمية الملكية الخاصة والمنافسة فى تحريك آليات السوق.

وهذا ينطبق على نظام الاقتصاد المختلط فى مصر والذى يضم توليفه من عناصر التخطيط وأخرى من عناصر السوق، ربما اسوأ ما فى النظامين.

اسباب ومبررات الانفتاح :

لقد واجهت مصر فى السبعينيات ظروفا محلية وخارجية اكثر تعقيدا من فترة الستينيات، وتغيرت الافكار الاقتصادية فيها جزئيا ولكن السياسات المتبعة لعمل التوازنات فى القطاعات الاقتصادية لم تتغير. وعن طريق اتساع نطاق الملكية العامة والرقابة على القطاع العام ضمن سكان المدن العمل ومستوى معين من الدخل. كما ان توسع البيروقراطية مع تزايد البطالة بين الخريجين، والسماح بالهجرة ادت الى تخفيف وطأ النمو السكانى المتزايد. لقد وجد ما يشبه العقد الاجتماعى الضمنى تمثل فى نظام الدعم للسلع الاساسية.

هذه الامور كلها ادت الى زيادة حجم الموازنه العامة للدولة، وأضيفت اليها عوامل اخرى مثل زيادة السكان، وانخفاض درجة الاعتماد على الذات فى انتاج الغذاء، والتى جعلت الاصلاح صعب جدا .

عناصر سياسة الانفتاح واثارها :

فى عام ١٩٧٤ اعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح والتى نقلت فيما بعد عناصرها الاساسية الى برامج الاصلاح الاقتصادى فى دول اوربا الشرقية.

ولعل اهم عناصرها ما يلى :

أ - الانفتاح على المكنافسة الدولية والتكنولوجيا الحديثة بدلا من الاتفاقيات الثنائية التى تم فيها تبادل القطن المصرى بتكنولوجيا متقادمة فى الكتلة الشرقية.

ب - تقليل التدخل الحكومى فى تنظيم الاقتصاد وتحويل استراتيجية التنمية من احلال الواردات الى تدعيم الصادرات.

ج - اعطاء هامش اوسع لحركة القطاع الخاص. ومحاولة ادخال اليات السوق لتخصيص الموارد.

د - رفع كفاءة القطاع العام.

هـ- اجتذاب رأس المال العربى للاستثمار فى مصر.

ويمكن القول انها محاولات لتشجيع الرأسمالية الوطنية للقيام بدور اكبر فى التنمية الاقتصادية، او تحول رأسمالى بدون رأسماليين فقد ضربت البيروقراطية السياسية الشرائح العليا من البرجوازية الكبيرة وطبقة المديرين ورجال الاعمال فى الستينيات ومن المؤكد ان بعثها او

ايجاد بديل حقيقى لها يتحلى بروح التجديد والمخاطرة ويستوعب متغيرات العصر يستغرق بعض الوقت.

واعطيت حرية اكبر للقطاع الخاص في انشطة اقتصادية كانت قاصرة على القطاع العام مثل انشطة الاستيراد وانتاج بعض السلع.

وترتب على ذلك ارتفاع نصيب استثمارات القطاع الخاص الى ٢٤ر٢٪ من اجمالى الاستثمارات في خطة التنمية ١٩٨٢- ١٩٨٧، والى ٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات فى خطة التنمية ١٩٨٧-١٩٩٢.

وقد عارض قطاع كبير من البيروقراطية الاقتصادية التى نشأت في الستينيات هذه السياسة، كما لم تتوفر الارادة السياسية لتنفيذها. ويضاف الى ذلك انعدام الخبارة فى السياسة الاقتصادية فى تعاملها مع وسائل التوجيه الاقتصادى على المستوي الكلى، حتى اصبح من المعتاد التدخل الحكومى على المستوى الجزئى فى المشروعات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة، وأيضا فى التعاملات اليومية للوحدات الاقتصادية العامة.

والحقيقة انه بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها حتى اليوم، فانها لم تعمل على تغليب اقتصاد السوق، فما زالت الدولة تهيمن على النشاط الاقتصادى لدرجة كبيرة.

وفيما بين ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ١٩٨٢ نمى الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٩- ١٠٪ للفرد.

لقد كان هذا النمو السريع فى عقد السبعينيات فان معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بدأ فى الانخفاض الحاد بعد ١٩٨٢/١٩٨٣، وهبط الى اقل من مستوي ٨٪ الذى توقعته خطة التنمية ١٩٨٢/١٩٨٣- ١٩٨٦/١٩٨٦، وفي عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ بلغ معدل

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى نحو ١ر٧٪، ثم انخفض الى ٩ر٥٪ عام ١٩٨٦/١٩٨٥.

وقد اثر الانفتاح الاقتصادى على الانتاجية فى القطاع العام بدرجات متفاوتة. ففى دراسة تطبيقية لهبة حندوسة وآخرين، حول اجمالى عامل الانتاجية للصناعة المصرية Total Factor Producitivity (TFP) وجد ان مجهودات سياسة الانفتاح الاقتصادى ادت الى اختلاف الاداء الاقتصادى فى شركات القطاع العام التى تتبع مبدأ احلال الوارد وتلك التى تنتج للتصدير. وتخلص الدراسة الى نتيجة مفادها أن القطاع العام المصرى تغير فيه اجمالى عامل الانتاجية ربما بسبب تحسن استغلال الطاقة فى الشركات التى تتبع احلال الوارد، وانه يجب على شركات التصدير تحسين التكنولوجيا المستخدمة لترفع من الجمالى عامل الانتاجية وتكون قادره على المنافسة فى الاسواق العالمية.